

زوال دولة الإخوان

سعيد شبيب

زوال دولة الإخوان

سعيد شعيب

زوال دولة الإخوان

المؤلف : سعيد شعيب

تصميم الغلاف الفنان : عمرو زهيري

التصميم الداخلي : هاني عبدالرحمن

الناشر : أوراق للنشر والتوزيع

6 شارع رهرة رمزي - الملك فيصل - الجيزة

البريد الإلكتروني : awraaq@live.com

التليفون : 0020112750799 - 00201221110435

الطبعة الاولى · يناير 2013

رقم الإيداع : 2012/23132

الترقيم الدولي · 3-36-5163-977-978

توزيع الإمارات : مؤسسة الأجواد لتجارة الورق والنشر والتوزيع

تليفون . 00971501550160

الايمل · tarkmaarek2000@Gmail.com

توزيع السودان · أماني أبوالريش

تليفون · 00240911123249 — 00249923831541

الايمل aaboalrish2009@hotmail.com

قبل المفتتح:

نعم ضد الإخوان

وضد كل أنواع الاستبداد أيًا كانت خلفيتها، دينية، عقائدية، أيديولوجية، فكله في الجوهر سواء. هدفه هو القمع والاستبعاد والتفنى والاستقصاء... وصولاً إلى السجن والقتل. بجملة واحدة: حرمان الإنسان من حقه في أن يكون إنساناً.

فليس صحيحاً أن الاستبداد خلفيته إسلامية سنية فقط، فهناك استبداد ديموي مارسه ويمارسه نظام الملالي في إيران بخلفية إسلامية شيعية. وهناك حروب دموية ومقت بين المسلمين في صدر الإسلام، وهناك حروب وعصف ديموي تمت باسم المسيحية في أوروبا في العصور الوسطى. وديكتاتورية دموية حدثت في الأنظمة التي اعتنقت الشيوعية. واستبداد استند إلى العنصرية، مثلما فعل هتلر والنظام العنصري في جنوب أفريقيا وغيرها. بل وهناك عنف يمارس باسم العقائد التي نسميها «غير سماوية»، فعلى سبيل المثال المجازر التي يرتكبها بعض البوذيين والسيخ في أماكن مختلفة في العالم. ولدينا على سبيل المثال المذابح المروعة التي يرتكبها متطرفون بوذيون ضد المسلمين. وهناك استبداد تم ممارسته في منطقتنا وفي بلدنا بشعارات قومية، عبد الناصر وصدام وحافظ الأسد وابنه، القذافي... إلخ. ولدينا أيضاً النموذج الأقرب وهو الصهيونية التي انطلقت من

خلقية يهودية، وأسست لدولة إسرائيل الدينية بطلاء ديمقراطي، وأبادت وشردت للشعب الفلسطيني.

لذلك فالمعركة ليست ضد الإسلام، كدين، معاذ الله، كما يحب أن يصورها الإخوان وحلقاؤهم. ولكنها ضد كل المتطرفين العقائديين والدينيين والأيديولوجيين في العالم. فهم يعتبرون أفكارهم أرقى وأهم من الإنسان ذاته. فهم المثل الأعلى للأيديولوجيا الصحيحة، وللتصور الوحيد الصحيح للعالم. وإذا كانت من خلقية دينية، فهم يمثلون لـ«الله» جل علاه، وبالتالي فهم يملكون الحقيقة المطلقة. ويكون للبشر هنا مجرد أداة لتحقيق هذه الأيديولوجيا، اليوتوبيا، الحلم الطوباوي. وتدريباً تتجسد الأيديولوجيا في بشر، شيوخ، قادة سياسيين، ويتطابقون مع الأيديولوجيا وتتطابق معهم، ويصبحون هم المتحدثين باسمها والوكلاء الوحيدين لها. وهنا لا قيمة للإنسان ولا لحرية ولا حتى لحياته، فقد تم تزييفه وتشويهه. ولا بد من إعادة تصنيعه بناءً على مواصفات النموذج الأمثل الذي يريده أصحاب العقيدة أو الأيديولوجيا.

الحقيقة أيضاً أن الخطاب الديني في معظمه، أيما كان نوع الدين، يستند للأسف في الأساس على الانتقاص من الأديان الأخرى حتى يصبح هو الأفضل. والخطاب الأيديولوجي مثل الماركسية، لا يختلف كثيراً عن الخطاب الديني، فهو يتنقص بالطبع من الأيديولوجيات المنافسة سواء كانت سماوية أو أرضية. ويرى أن المواطن لا يعرف مصلحته، فقد زيفت وعيه البرجوازية، ولا بد من تحويله لأداة صالحة لتحقيق «جنة الشيوعية»، والتي يسمونها الدرجة الأرقى في تطور الاشتراكية.

كل هذه الأشكال من الاستبداد أنفقت عمرى في مقاومتها، ليس فقط في شكلها ذي الخلفية الدينية، ولكن في كل الأشكال، أيما كانت. فقد انتقدت وبعنف استبداد كثير ممن كانوا يقارمون استبداد مبارك، أقصد باقي التيارات السياسية والتي كانت مؤسساتها الصحفية والحزبية لا تختلف كثيراً عن استبداد مبارك.

وهؤلاء كانت أيديولوجيتهم متنوعة من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين .
فالمؤسسات الحزبية كانت تفتقد للحد الأدنى من الديمقراطية ، وكانت تقهر
أعضائها . وكان هذا هو السبب الرئيسى للانفجارات الداخلية التى تعرضت لها ،
والسبب الرئيسى فى فشلها الذريع . وكذلك تنظيم الإخوان والتنظيمات اليسارية
السرية التى تستند على السمع والطاعة . . وكتبت كثيرًا أن الاستبداد لم يكن فقط
يمثله نظام مبارك ، ولكن هناك بعضًا من معارضيهِ أكثر استبدادًا منه .
لعل ما نشاهده بعد ثورة يناير المجيدة من القوى السياسية وعلى رأسهم
الإخوان يؤكد ذلك بشكل حاسم .

إذن لماذا هذا الكتاب عن الإخوان وحدهم الآن؟ . .
أولا لأنهم الآن يحكمون البلد ، جاؤوا عبر انتخابات ، حتى لو كانت هناك
اتهامات بعدم نزاهتها ، ولكنهم فى النهاية جاؤوا بطريق ديمقراطي . فقد أصبح
الرئيس إخوانيًا وكذلك مجلس الشعب المتحل ، ومجلس الشورى ولجنة صياغة
الدستور . أى وبجملة واحدة «أخذوا البلد بكل مؤسساتها . جيش ، شرطة ،
قضاء . . إلخ» .

هذا الاستيلاء التدريجى يجعلهم ومعهم أنصارهم من السلفيين يشكلون
بأفكارهم وبرامجهم المعروفة ، خطرًا حقيقيًا على الدولة المصرية ، فهم يخططون
وينفذون لبناء دولة دينية ، ستكون فى زمن الإخوان بطلاء ديمقراطي ، مثلما يفعل
نظام الملالي الإيراني . ومثلما أوضح فى هذا الكتاب . ولكن إذا حدث وأصبح
السلفيون هم الذين يحكمون ، فالطلاء الديمقراطى الإخوانى سيذهب أدراج
الرياح ، وننتقل إلى دولة دينية على الطرار الطالبانى الذى حكم أفغانستان .
أرجو ألا يتسرع قارى . كريم ويقول لى : أعطهم الفرصة ثم احكم عليهم .
لسبيين ، الأول أن أدبياتهم كلها منذ تأسيس الجماعة قبل أكثر من ٨٠ عامًا ، تؤكد
ذلك ، وهذا كلام منشور . وكذلك برنامجهم السياسى الذى طرحوه للرأى العام

قبل الثورة. فكثير منه يؤكد بحسم نوع الدولة التي يحلمون ببنائها. وقد انتقدت هذه الأفكار قبل الثورة، وكما سيتضح من الكتاب.

وثانيًا أداؤهم بعد الثورة يؤكد أيضًا، وكما توضح مقالات هذا الكتاب بجلاء ماذا يريدون ببلدنا. فهم مصممون على سبيل المثال أن يكونوا هم وحلفائهم أغلبية في لجنة صياغة الدستور، ومصممون على أن يكون أساس الدستور ديني، أي يميز بين المصريين على أساس ديني. فالدولة دينها الإسلام، والشرعية هي المصدر الرئيسي للتشريع، أي ستكون هذه هي المقصلة التي سيتم على أساسها قبح قطاع من المصريين «منهم مسلمون» ممن لا يؤمنون بالمرجعية الإسلامية من الأديان الأخرى. وقطاع آخر من غير أصحاب الديانات السماوية. وبالطبع سيتم ذبح الحريات الفردية والعامة، وسيتم ذلك استنادًا إلى أن كل القوانين وبناء كل المؤسسات ستكون مرجعيته دينية إسلامية، أو للدقة إخوانية وسلفية.

الكتاب لا يتضمن فقط هذا النقد الصريح لممارسات وللبرنامج السياسى للإخوان وحلفائهم، لكنه يتضمن أيضًا دفاعًا عنهم عندما كانوا يتعرضون لمحاكمات عسكرية وعصف من جانب نظام مبارك، عندما كانت الجماعة (محظورة). ليس بالطبع إيمانًا بأقوالهم وأفعالهم، ولكن دفاعًا عن حق كل المصريين بمختلف انتماءاتهم فى الحرية.

كما حرصت على أن يتضمن الكتاب بعضًا مما كتبه انحيازًا للتيار الذى كان يمثلته الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح القيادى وعضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان. والسبب ليس اتفاقى مع برنامج هذا الرجل الذى اعتبره صديقًا عزيزًا، لكنه فى سياق الإخوان يمثل خطوات أكثر تقدمًا فى اتجاه الدولة المدنية التى تقترب من العلمانية، أو تقترب من النموذج التركى والمالىزى للإسلام السياسى. وقد تمتعت أن يصبح مرشدًا للجماعة وقائدها، ولكن كما اتضح أن الرجل لم يكن يمثل تيارًا قويًا، وتم العصف به بأشكال كثيرة وعلى امتداد سنوات. وكان آخرها

«التلكيك» وفصله من الجماعة لأنه قرر خوض الانتخابات الرئاسية، فى حين أن الجماعة دخلتها بعد ذلك. .

كما يتضمن الكتاب دفاعاً عن حزب الوسط الذى كانت ترفضه لجنة شئون أحزاب النظام السابق. وتحليلاً لأهمية هذا الحزب والذى يمثل طبعة متطورة تقترب قليلاً من النموذج التركى والمالىزى والأندونيسى. وهذا ليس دفاعاً عن برنامج الحزب السياسى، ولكن إيماناً بالحرية، وإيماناً بدعم أى تطور جاد فى أفكار وخلفيات التيارات السياسية الدينية.

هذا يعنى أن خصومتى للإخوان ليست على طول الخط، ولكن لبرنامج سياسى يتبنوه. وكتبته مؤكداً أنه لو تغيرت دولتهم الدينية التى يريدونها، فسوف تتحول طاقاتهم الجبارة من أداة هدم للدولة المصرية إلى أداة بناء عظيم. فالمشكلة لم ولن تكون مع الخلفية التى يتبناها أى تيار سياسى، فهذا حقه. سواءً كانت خلفية دينية أو مسيحية أو غيرها. أو خلفية عقائدية مثل الماركسية والناصرية وغيرها. لكن المشكلة هى فى نوع البرنامج السياسى، ونوع الدولة التى يسعى لها هذا الفصيل السياسى إلى بنائها.

حرصت أيضاً أن يتضمن الكتاب موقفى من باقى التيارات ذات الخلفية الدينية، والتى تشترك مع الإخوان فى البنية الأساسية للأفكار. ودافعت عن حق الشيعة والصوفيين والبهائيين وحتى الملحدون فى الحرية. كما ناقشت فى الكتاب مختلف المواقف السياسية للجماعة التى أصفها دائماً بأنها سرية، ومثلها التيارات ذات الخلفية الدينية.

الأهم فى تقديرى هو انتقاد من أسميتهم أحياء الإخوان فى الداخل، وهؤلاء لعبوا دوراً ضخماً فى «تسليم البلد لهذا التنظيم السرى الدولى». وكان الثورة كان هدفها الوحيد نقل ملكية مصر من الحزب الوطنى إلى مكتب الإرشاد. والمفارقة المخزية أنهم فعلوا ذلك دون حتى الحصول على ضمانات قوية، بأن

تكون مصر دولة علمانية بجد، أو حتى يخففوا من درجة «دينتها» التي يريدونها الإخوان وحلفائهم. ولكنهم اصطفوا وراء الإخوان وأوصلوا الدكتور مرسى تقصر الرئاسة، في مواجهة العسكر و«الفلول».

الأمر بالطبع ليس بأن تكون إما مع الإخوان أو «خصوم الثورة»، لكن كان يمكن إدارة الصراع، كما توضح بعض مقالات الكتاب، يعقد صفقة واتفاق مكتوب، أو حتى بالموافقة على التوقيع على ما أسموه وقتها المبادئ الحاكمة للدستور أو فوق الدستورية. لكنهم دعموا الجماعة تقريباً «ببلاش وكلام في الهوا» وعلى طول الخط والآن يتدعون. وأظن أن أحلامهم في «إخراج الإخوان» لتحقيق مكاسب مجرد أوهام. فالإخوان لم يفعلوها عندما كانوا بحاجة لـ«الاصطفاف الثوري» حولهم، فهل يفعلونها بعد أن أصبح في إمكانهم الاستغناء كثيراً عن التحالف أو الاتفاق مع هذه القوى. وبعد أن ملكوا عناصر القوة في يدهم، جيش وشرطة وقضاء وباقي مؤسسات الدولة!! لا أظن.

ولا أظن أنه من الصواب في مثل هذا الكتاب، الذي يمتد من كتابة المقالات المنشورة فيه لحوالي عشر سنوات، ألا أعيد الاعتبار لأفكار أو من بها، منها للعلمانية. . وأدافع مستميتاً عن دولة لا تنحاز لدين أو عرق أو عقيدة أو أفكار. . دولة تؤمن بمساواة مطلقة بين كل المصريين في الحقوق والواجبات. وأظن أنه مهما طال الزمن. . سنصل إليها. فدولة الإخوان وحلفائهم ستزول مهما طال الزمن.

للعيد للشعب

وادي خوف

الأحد ٨-١٠-٢٠١٢

لا أريد الجنة

بصراحة أنا لا أريد الجنة ولكنى أريد الحرية .
لا أقصد بالطبع جنة الله ، ولكن أقصد الجنة التى يعدنا بها الإخوان
والشيوعيون وغيرهم من القوى السياسية فى حالة توليهم السلطة .
فلا أظن أننى أو غيرى سيمشى كالأعمى وراء من يؤكد لنا أنه سيذهب
بنا إلى الجنة التى يتصورها . ولن نستطيع أن نصدق أى إنسان آيا كانت
قامته فى أنه سيحول مصر إلى جنة . فليس هناك ما يضمن لى ولك أن ما
سيحققه -فى حالة توليه السلطة- سيكون فعلا جنة من وجهة نظرنا . فقد
يكون الجحيم بعينه .

لذلك نريد من كل القوى السياسية أن تدافع عن الحرية ، ولا تحولها
فقط إلى أداة للسطو على السلطة ، وبعدها تبدأ المذبحة . فالإخوان
وعوموم التيار الإسلامى سيعتبرون من يختلف معهم كافرا ولا بد من قتله .
والشيوعيون وعموم اليسار سيعتبرون من يختلف معهم عدوا للكادحين
وعميلا للبرجوازية والإمبريالية ، وغيرهم وغيرهم . فالاختلاف جريمة
يجب قتل من يجرؤ عليه .

وإذا كان المثل يقول «اللى اتلسع من الشرية ينفخ فى الزبادي»، فقد أحرقتنا نار المستبدين من كل التيارات بما فيها السلطة الحاكمة، الذين يرفعون شعارات براءة نظريًا، ولكن فى الممارسة كانوا أكثر بشاعة وفظاعة من أعدائنا. فقد كانوا يتصورون أنهم يفهمون مصلحة هذا الشعب أكثر من الشعب نفسه. وأنهم لا بد أن يجبروه بالقمع والإرهاب على أن يقبل ما يتصورون أنه فى صالحه. وكانت النتيجة خرابًا. . خراب البشر والبلاد.

لكل ذلك ومن أجل ذلك فأنا -وأظن أن معى كثيرين- لا نريد أى جنة من أى شخص آيا كان. ولكننا نريد الحرية، حرية أن نتخب من نريد وقتما نريد، حرية أن نزيح من لا يعجبنا برنامجهم السياسى من على رقابنا. نريد بلدًا تستطيع أغليتها الفقيرة أن تستعيد آدميتها بالحرية. بلدًا لا تقهر فيه الأغلبية الاقلية. . بلدًا أنا -وأنت- ونحن آمنين على حريتنا فى الاختلاف مع الأغلبية دون سجن أو تهريب أو قتل. بلدًا يدير صراعاته الطبقية والسياسية بشكل سلمى. بلدًا يتصر لحق الإنسان فى العدل والحرية. قالجنة التى أريدها -وأتمنى أن يوافقنى القارىء الكريم- هى ضمانات راسخة للحرية، حتى لا يطيح بها أى عابر سليل.



اليوم السابع
22-10-2008

<http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=45909>

العلمانية هي الطريق الوحيد لحماية الدين والمتدينين

كانت ومازالت العلمانية فى مرمى النيران الحارقة لأنصار الدولة الدينية، يصفونها بالكفر، وهى غير معنية أصلا بالأديان . ويشهرون بها مؤكدين أنها ضد الدين، رغم أن جوهرها - أى العلمانية - ودورها هو تهيتة مناخ حر لكل من يريد الدين . يؤكدون أنها - أى العلمانية - تريد دولة كافرة لا دينية، والحقيقة أنها تريد دولة تعيش فيها كل الأديان بحرية . ويؤكد أنصار الدولة الدينية أنها تعرض على الانحلال وهذه كذبة كبرى . ناهيك عن الأوصاف والشتائم التى نالها العلمانيون على أيدى هؤلاء، فهم منحلون، سفلة، كفر، أفكارهم مستوردة، يناقضون الفطرة، أعداء لجموع المسلمين وغيرها .

على هذه الأرضية قرر منذ عدة أشهر، عضو البرلمان محمد العمدة تأسيس ما أسماه «الحركة الشعبية لمكافحة العلمانية»، مستندًا بالطبع على ذات الأكاذيب . والحقيقة المرة أن أنصار الدولة الدينية ليسوا وحدهم المسئولين عن تشويه العلمانية ولكن بعض العلمانيين شاركوهم هذا التشويه . والنتيجة أن هؤلاء حولوا تعبير العلمانية إلى مصطلح سيء

السمعة. وعلى الجانب الآخر تراجع أنصاره بدرجة واضحة واستبدلوا بدلا منها تعبير «الدولة المدنية» والذي وافق عليه أنصار الدولة الدينية إلى حين، ولذلك أضافوا عليه «دولة مدنية بمرجعية إسلامية»، وهى المرجعية التى لا يستطيع اثنان منها الاتفاق حول كلام محدد وواضح لها. أى أن كل الأطراف تراجعت عن الميراث العظيم للثورة الليبرالية المصرية، ثورة ١٩١٩ والتى رسخت بحسم لعلمانية الدولة بشعارها العظيم «الدين لله والوطن للجميع».

بدأت تباشير الانتكاسة عندما سعت حركات التحرر، منها حركة ١٩٥٢ إلى استخدام الدين سياسيًا، أى أنها تصارعت بعد استلامها للسلطة مع الجماعات الدينية على تسييس الدين، وتدين الدولة. وظلت المشكلة أو الأزمة بين هذه التيارات الدينية وبين الدولة، والدول التى رفعت شعارات قومية هى أن كلا منها يريد احتكار تسييس الدين لحسابه، وهو ما نراه للأسف حتى الآن. وقبل تناول التشويه الظالم الذى تعرضت له العلمانية من قبل أنصار الدولة الدينية، لابد من السؤال: ما هى الدولة العلمانية بالضبط؟

الباحث حيدر إبراهيم فى كتابه «العلمانية المفهوم والقضايا» يرى أنها باختصار «فصل الدين عن الدولة» وليس المجتمع، وهذه الدولة لا تعادى أى دين، ولكنها محايدة بين كل الديانات التى تشكل مجتمعًا ما، ولا تمنع أى شخص من ممارسة شعائره كما يشاء.

إذن هى ليست أيديولوجية أو فلسفة تعادى الدين، ولكنها آلية أو وسيلة تضمن لكل أفراد المجتمع أن يكونوا أحرارًا فى تدينهم، ومن هنا فهى تنهى تمامًا فكرة سيطرة مجموعة من رجال الدين على الدولة لتصبح

ملكهم. فالدولة هنا بالصيغة العلمانية تستند على المواطنة الحقيقية، أى أن كل المواطنين أحرار فى ممارسة تدينهم وفى ممارسة اختياراتهم الديمقراطية فى العمل السياسى، أى أنهم هم المرجعية الوحيدة للعمل السياسى، وتنتهى مرجعية «أهل الحل والعقد» التى يطالب بها أنصار الدولة الدينية، فتحن فى زمن أصبح من الصعب أو من المستحيل أن تتحكم فيه أية مجموعة فى مصائر شعب بكامله.

إذن فالدولة العلمانية (المدنية) لا تسعى لأن تبعد الناس عن التدين، ولا تسعى أصلاً لفرض أى أفكار على الشعب، فهى ليست دولة أيديولوجية مثل الدول الشيوعية أو القومية أو الدينية (أيا كان الدين). كما أن العلمانية تستند على أن الناس تستطيع، كما يقول د. صلاح الزيني، إدراك مصالحهم الدنيوية بسهولة و يقينية ومن هنا يستطيعون التوافق حولها بشكل أو بآخر. أما الأديان، فتخضع لتفسيرات وتأويلات فى الأغلب الأعم تحتكرها مجموعة من رجال الدين، ولذلك فالعلمانية هدفها هو أن تكون المرجعية الوحيدة هى الناس، الشعب، ليختار ما يراه صالحاً فى السياسة بالمعنى الدنيوي، أما الدين فهو اختيار للأفراد يمارسونه كما يشاؤون دون أن يتم تحويله إلى قوانين يتم استخراجها وفرضها على الآخرين.

إذن فالعلمانية وسيلة ومثلها الديمقراطية، كلها آليات تتيح للفرد أقصى درجة من ممارسة حريته السياسية والدينية دون تدخل من أحد. أى فصل الدين عن الدولة، أى الحفاظ على استقلالية الدين، كما يؤكد الكاتب الفلسطينى منير شفيق، وهنا تجدر الإشارة إلى أن أنصار العلمانية قد ينالهم التطرف أيضاً وهذا بالضبط الخطأ القادح الذى يقع فيه بعض

العلمانيين أنفسهم ، فهم يريدون من الدولة العلمانية أن تتحكم في الدين ،
وتحرمه من أى استقلالية!

كما أن تركيز البعض من العلمانيين على أنها ، أى العلمانية ، مهمتها
قطط الدفاع عن حرية الفكر والإبداع ، يعطى انطباعاً خاطئاً بأنها حرية
«الكفر» وهذا غير صحيح بالطبع ، هى حرية الاعتقاد التى كفلها الإسلام
وكل الأديان وكل المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، ولكن هذه
لحرية لا بد من ربطها بالحرريات العامة المتعلقة بحق التظاهر والإضراب
والاعتصام وتكوين الأحزاب والجمعيات وإصدار الصحف . . إلخ .

هنا يشعر المواطن بأن الدولة العلمانية (أو المدنية) تكفل له كافة حقوقه
وكل الوسائل التى تمكنه من الحصول على هذه الحقوق ، وبالتالى فالدولة
التي نريدها تتيح للجميع كل أنواع الحريات . وعلى الجانب الآخر ،
قلصريون بالفعل يمارسون العلمانية ، كما يقول د. صلاح الدين ، فهم
يتحدثون عن الزراعة بالمفردات العلمية للزراعة والصناعة بلغة العلم
والهندسة والمال وهكذا . أى أننى أنا وأنت فى حياتنا العادية نمارس هذه
العلمانية ، أى لا نقوم بـ«تدين» التفاصيل فى مختلف جوانب الحياة .
إذا كانت العلمانية تعنى كل هذا . . فلماذا وكيف يحاربها دعاة الدولة
الدينية ؟ . .

أولاً : لأنها تنهى سطوة رجال الدين على الدولة ، أى تنهى فكرة أن
يختطف الدولة كلها مجموعة رجال دين ، أو رجال سياسة يختبئون وراء
الدين ، ليفعلوا بها ما يشاؤون . أى أنها ستكون فى هذه الحالة دولة
مستبدة فى جوهرها ، بغض النظر عن أى طلاء ديمقراطي ، بالضبط مثل
النظام الحاكم فى إيران ، فهناك من يدعون أنه نظام ديمقراطي ، والحقيقة

أنه ديمقراطي في حدود ضيقة، فالمرشحون للبرلمان لابد أن يتقدموا إلى لجنة توافق أو ترفض نزولهم الانتخابات، أى أن هناك «فلتر» يحدد للناس من يرشحون. ناهيك عن أن رئيس الدولة لابد أن يكون شيعيًا جعفرًا اثني عشريًا وليس من حق أى مواطن من أى دين آخر أو حتى مذهب إسلامي أو حتى شيعي آخر أن يترشح لهذا المنصب، أضف على ذلك كارثة «المرشد الروحي» وهو سلطة أعلى من كل سلطات الدولة التنفيذية والقضائية والتشريعية. أى فى النهاية دولة، بطولها وعرضها، يتحكم فى كل صغيرة وكبيرة فيها فرد، مجرد بشر يخطئ ويصيب ومن بعده رجال دين ورجال سياسة يختبئون وراء الدين.

ما فات يجب على سؤال: لماذا يحارب المتطرفون الدولة المدنية العلمانية، ولكن كيف يحاربونها ويشوهونها؟

الوسائل كثيرة، منها مثلا تصوير أن الدغمارك، كلها على بعضها، أساءت إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) بهذه الرسوم المرفوضة. وهذا غير صحيح. فالدولة هناك تقوم على احترام الحريات ولا تنحاز مع أو ضد دين، وهذا لا يعنى ألا نحتج، ولكن أن نفهم أن هذه الجريدة التى نشرت هى التى أساءت، وليس الدولة العلمانية. وعندما قررت الدولة الفرنسية إلغاء الرموز الدينية من المدارس والهيئات العامة صوروا الأمر وأنها تحارب الحجاب والإسلام، فى حين أن ذات القرارات التى رفضت الرموز اليهودية والمسيحية.

التشويه الثانى: هو تصوير فكرة حيادية الدولة العلمانية باعتبارها مستوردة من الغرب، من ثقافة ومجتمعات مختلفة، ولا علاقة لها بثقافتنا وتراثنا. إلخ. ومن هنا يتم استخدام تعبيرات تخويف مثل «تغريب»

و«غزو ثقافي» وغيرهما. رغم أن الذين يقولون ذلك، هم الذين يطالبون بالديمقراطية وهي بذات المعيار ثقافة مستوردة. الأمر الثاني: هو أن هنالك معايير اختارتها واستقرت عليها الإنسانية جمعاء، يكلل ثقافتها، وحضاراتها وهي أن الدولة الحديثة هي دولة مواطنين تحترم كل الأديان والعقائد، وتحمي الحريات العامة والفردية، وإذا تأملت جوهر الإسلام، قلن تجلده يتناقض مع هذه الدولة وهذه المفاهيم.

من هنا فأغرب الاتهامات هي أن العلمانية تناقض الفطرة والإسلام. وهو افتراض مبنى على تصور أنها ضد الأديان، ناهيك عن أن أحدًا لا يعرف ما هذه الفطرة، أقصد تعريفًا محددًا لها.

أما الشكائم فهي كثيرة، منها أن العلمانية، كما يقول د. عبد الحى القرماسوي، جزء من الحرب الصليبية اليهودية على الإسلام وتعاليمه، وهذه بالطبع أحكام عامة ومرسلة لا دليل عليها.

أما الأغرب وهو نتيجة الجهل هو قول الرجل «إن أى نظام حكم هو دين»، بل ويقول «شريعة حامورابى دين، كتاب الباسق لجانكيز خان دين». وبالطبع هذا غير صحيح بالمرّة، فهي من وضع بشر، ناهيك عن أن الدولة العلمانية لا تحول قوانينها إلى دين، ولكنها تغيرها وتغيرها لتواءم مع هدفها وهو حماية حق أى مواطن فى التدين.

أغرب الاتهامات التى تقترب من الشكائم ما قاله المهندس أبو العلا ماضى رئيس حزب الوسط، تحت التأسيس، وهو مثقف وسياسى محترم، ولكن يردد ذات الاتهامات الغريبة على موقع «المصريون». فهو يردد دون أدنى تفكير أو تدليل ذات الاتهامات: الفكر المستورد، الغزو الفكري، الهوية وغيرها. وكان الأعرب هو اعتباره تدين الناس

استفتاء على قبولهم للدولة الدينية وهذا غير صحيح . وهو ربط تعسفى يفعله كل أنصار التيار الدينى ويعتبرونه رصيذاً إستراتيجياً لهم وهذا غير صحيح . فالتدين شىء والدولة الدينية شىء آخر . ثم إن أبو العلا يعرف جيداً أن الدولة العلمانية ليست فى حرب مع الدين، بل وتحمى التدين .

هل من المفيد للقارىء أن نذكر بعض الشكائم؟ ربما، عموماً منها ما كتبه أبو إسلام فى جريدة الشعب، فيقول «سفلة العلمانية» و«الخنازير» وغيرها .

أما كمال حبيب (كان المتهم العاشر فى قضية مقتل السادات وأحد متطرفى الدولة الدينية) فهو يقرر هكذا وبكل بساطة أن «جوقة من جحافل العلمانيين يتمتعون بظلال فسادها الوارف» . بل ويقول «قبول بعضهم، أى العلمانيين، للتزوير» وأيضاً «لم نر علمانياً يخرج للنضال من أجل نظام حر ديمقراطي، ولم نر مفكراً علمانياً تحدى السلطة والسلطان» . ويوسع كمال بجرأة التشويه والجهل «لم نر مفكراً يسارياً قام لمواجهة السلطة» . إنها الرغبة الانتقامية فى التشويه وتدمير المختلفين، فما يقوله كمال مع كامل الاحترام له، أكاذيب . فهل هو لم يعرف اليساريين الذين دخلوا السجون فى كل العهود؟ هل لم يسمع عن د. نصر أبو زيد وفريدة النقاش ونوال السعداوى ود. ميلاد حنا ود. مراد وهبة ود. فؤاد زكريا وجمال البنا وغيرهم، مما لا يصعب حصره .

ناهيك عن إلصاق تهمة الانحلال الأخلاقى بالعلمانية، وهذا غير صحيح بالطبع، فكما قلت وأكرر: إن الدولة العلمانية فى جوهرها لا تدعو للانحلال على الإطلاق كما يزعم المتطرفون، ولكنها تحمى الحريات

الفردية وعلى رأسها حرية التدين . ولكنه الحق قد لتشويه الخصوص وإنكار دورهم في بناء هذا الوطن ، فكمال حبيب وغيره من متطرفي الدولة الدينية الذين لا يريدون سوى أن يختطفوا البلد ، لا لكي نتدين كما نشاء ، ولكن لأن نتدين على طريقتهم ، طريقة كارهى الناس والحياة .



قتلى حد الردة

بسبب حد الردة سالت دعاء المسلمين وما زالت تسيل، منذ الفتنة الكبرى وحتى الحرب الأهلية في العراق، حروب رفعت فيها المصاحف، كل طرف يعتبر الآخر خارجاً عن الدين، أي مرتد ولا بد من قتله. مفكرون ومثقفون وكتاب ومواطنون وسياسيون تم تكفيرهم وذبحهم على امتداد أكثر من ١٤ قرناً والتهمة الجاهزة دوماً هي أنه «مرتد». من د. فرج فودة إلى نجيب محفوظ وصولاً إلى السفير المصري في العراق إيهاب الشريف. وهناك الذين كفروا غيرهم طالهم التكفير مثل د. عبد الصبور شاهين. والقائمة طويلة ويبدو أنها لن تنتهي قريباً.

فعلى سبيل المثال شكرت رابطة العالم الإسلامي التي تنفق عليها الحكومة السعودية للرئيس السوداني الأسبق جعفر نميري «جزاه الله خيراً» لماذا؟ لأنه أعدم «الزنديق الصوفي الباطني محمود محمد طه»، وذلك في المرحلة التي أعلن فيها نميري تطبيق الشريعة!

بذات المنطق قرر تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بقيادة أبو مصعب الزرقاوي قتل السفير المصري في بغداد إيهاب الشريف والسبب أنه سفير الكفار، أي طبقوا حد الردة على نظام سياسى كامل «كله على بعضه»، لأنه من وجهة

نظرهم «موالى لليهود والتصارى ويحارب الإسلام»! ربما كثير منا ما زالوا يتذكرون المفكر د. فرج فودة الذى دفع حياته ثمناً لمواقفه الرافضة للدولة الدينية. وما زلت أتذكر الفرحة فى عيون بعض الزملاء الصحفيين لأنه من وجهة نظرهم ومن وجهة نظر من قتلوه «مرتد». فقط لأنه كان يتقصد الدولة الدينية التى يريدونها هؤلاء وليس لأنه يتقصد القرآن الكريم، معاذ الله.

ركانت البداية صراعه مع الشيخ صلاح أبو إسماعيل، عندما كانا فى حزب الوفد عام ١٩٨٤، حيث أصر فودة على علمانية الوفد. أى حزب يجمع أصحاب كل الأديان على أساس ملني، بينما كان الشيخ صلاح يريد أن يكون حزب الوفد إسلامياً. كان ذلك فى بداية التحالف بين الحزب وجماعة الإخوان المسلمين.

انسحب الرجل من الحزب وقرر تأسيس حزب جديد هو «حزب المستقبل»، ولكنه مات قبل أن يحقق حلمه. وكانت تفاصيل محاكمة القتلة مدهشة وكاشفة. فقد وقف الشيخ محمد الغزالي، الذى كانوا يقدمونه باعتباره إمام المعتدلين، يدافع عن القتلة فى المحكمة وحولها إلى محاكمة للقتيل وليس للقاتل، فقال الغزالي أن القتلة «افتأتوا فقط على السلطة حين بادروا بقتل فرج فودة». وهو مستحق للقتل باعتباره «مرتدًا». ومن عجائب الزمن أن الغزالي فى سنة ١٩٩٦ أعطته الدولة جائزة التقديرية فى العلوم الاجتماعية! كان أول من رحب بالاغتيال هو المستشار (المفترض رجل قانون) مأمون الهضيبي رئيس جماعة الإخوان (صوت الكويت ١٩٩٢/٦/٨) للغدر بفرج فودة مرددًا نفس اتهامات الغزالي.

كان الاثنان الهضيبي والغزالي ومعهما د. محمد عمارة (الذى كهر المسيحيين مؤخرًا وتراجع تحت ضغط) قد شاركوا فى مناظرة ضد د. فرج فودة فى

معرض الكتاب قبل قتله بشهور وكان معه د. محمد أحمد خلف الله .
واستطاع فودة وخلف الله كشف أكنوبة الدولة الدينية وغيرها من أكاذيب
هؤلاء المتطرفين.

نعود لمحاكمة قتلة فرج فودة التي امتدت إلى ثلاثين جلسة واستمعت
المحكمة إلى ٣٠ شاهداً. منهم الدكتور محمود مزروعة وكان رئيس لقسم
العقائد والأديان بكلية أصول الدين في جامعة الأزهر، ووكيل وعميد سابق
لها، وأستاذ في جامعة بنغازي، وجامعة للملك سعود، والجامعة الإسلامية
بإسلام آباد، وجامعة قطر، وأعلن أمام المحكمة أن «فرج فودة» مرتد،
ويجب على أحاد الأمة تنفيذ حد الردة في القاتل إذا لم ينفذه ولي الأمر.
وهل هناك تحريض أكثر من ذلك على القتل؟

إنه القتل يدم بارد والذي يطول كل من يختلف مع هؤلاء المتطرفين الإرهابيين
سواء بالقول والفعل. لا فرق بين من يحمل السلاح ومن يقتل بفتوى ظالمة
لا علاقة لها بالدين، «من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» و«لكم دينكم ولي
دين».

لكن القتلة لا يفكرون بهذه الطريقة. لا يفكرون في كيف يمارسون حقهم في
أن يعيشوا كيما يشاؤون، ويتركوا الآخرين يعيشون بالطريقة التي يرتضونها.
وهذا ما تكرر عندما نشرت وزارة الثقافة الرواية الشهيرة «وليمة لأعشاب
البحر» وكان المحرض الأكبر فيها د. محمد عباس الذي اتهم المؤلف حيدر
حيدر بالردة عن الإسلام ومعه وزير الثقافة فاروق حسنى. وإذا شاهدت
موقعه على شبكة الإنترنت، فإنه يكفر كل ساعة الكثيرين. وكان البطل معه
أيضاً الشيخ محمد الغزالي، على فكرة هو نفسه الذى كتب تقريراً تم رفعه
لعبد الناصر يكفر فيه نجيب محفوظ وروايته الشهيرة أولاد حارتنا.

هذا ما تكرر أيضاً مع ما فعلوه مع د. نصر حامد أبو زيد فى قضيته الشهيرة

والتي انتهت بأن هجر البلد كلها. وقد بدأت الوقائع عندما تقدم د. نصر ببحث للحصول على درجة الأستاذية ولكن د. عبد الصبور شاهين كتب تقريراً ضده يخلو من أى طابع علمي. وعلى حد وصف د. جابر عصفور فى كتابه «ضد التعصب» كتب عبد الصبور تقريره بانفعالية معادية، ثأرية، خطائية، محسومة نتائجها قبل كتابتها، مندفعة إلى غايتها التي تريد أن تصل إليها على أسـرح وجه بلا روية، لغة من قبيل «هذا كفر صريح» وهذا رأى كامر مردود عليه.

فهل هذه لغة لها علاقة بالعلم؟!

وقد حاول شاهين التراجع فى ندوة عقدتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فيما بعد عن حرية الإبداع، زعم أنه لم يكفر نصر(وكاننا لم نقرأ ما كتب) ولم يستخدم فى تقريره كلمة عن الدين أو العقيدة. وقال إنه عرض على د. نصر تشكيل لجنة جديدة لقراءة بحثه، ولكن أبو زيد تمسك بتقريره لأنه سيقدمه للرأى العام.

من المضحكات المكيات أن د. عبد الصبور تعرض لحملة تكفير على خلفية صدور كتابه «أبى ادم» وقاد حملة التكفير الشيخ يوسف البدرى (أحد المكفرين الكبار) الذى أقام دعوى قضائية ضده، ومن المفارقات المدهشة أيضاً أن مجمع البحوث الإسلامية أكد أن عبد الصبور بريء، فهل لو كان هذا الكتاب لشخص آخر لتغير الموقف؟!

ومن المضحكات المكيات أيضاً أن د. محمد عمارة طالب أثناء إثناء إحدى زيارات د. نصر للقاهرة بمصادرة كتب أبو زيد بل وتكفيره حماية له من التكفيريين!

ود. نصر فى كتاباته لم يخرج عن الدين ولم يوجه أى إهانة أو سب له. ولكنه اجتهد مجرد اجتهد، قد يخطئ، فله أجر، وقد يصيب فله أجران..

فقد فرق بين الدين وبين الفكر الديني، لأن الأول من عند الله سبحانه وتعالى، والثاني إنتاج بشري قابل للنقاش والاختلاف. ولكنهم لا يريدون إعمال العقل، لأنه ضلهم، ضد وجودهم، يريدون أمة من القطيع، لا عقل لها، تسير وراءهم وتتخذ لهم رغباتهم. . وكانت نتيجة هذا الاجتهاد أن رفع أحد المحامين قضية يكفره ويعتبره مرتدًا ويطالب بالفرقة بينه وزوجته. والمحزن أن كل درجات القضاء أقرت هذا الرأي الجائر.

ما حدث مع د. نصر حامد أبو زيد تكرر بشكل آخر مع د. سيد القمني، والذي كان قد نشر العديد من الكتب الهامة في التراث الإسلامي أثارت جدلاً واسعاً. من أبرزها «الحزب الهاشمي وتأسيس الدولة». ولكنه تعرض لحملة تكفير ممثلة انتهت إلى وصول تهديد له على الإيمل الخاص به -كما قال- من تنظيم القاعدة. وهو ما دفعه إلى قرار اعتزال الكتابة حفاظاً على روحه وعلى أسرته. واستجابة للتهديدات التي طالته بالتراجع والتبرؤ من أفكاره. ومنها إيمل موقع باسم «جماعة الجهاد - مصر»، وقد وصل الرعب إلى درجة أن ابنته أرسلت إلى موقع إيلاف تنفي قيام والدها بإجراء أي حوارات أو الإدلاء بتصريحات بعد وصول التهديدات إليه. وأكدت أنها بيانات صحفية وحوارات ومحاضرات قديمة.

بالطبع نفى المحسوبون على التطرف صحة ما قاله القمني، وهذا أمر متوقع. ولكن الغريب هو تشكيك بعض المثقفين المصريين والعرب في هذه التهديدات. وقطاع آخر هاجم الرجل بشدة، منهم الأردني شاكِر النابلسي الذي اتهمه بالجنين. بل وقال إن هذه هي طبيعة المفكرين المصريين (هكذا) مثل طه حسين والشيخ علي عبد الرازق. أي لم يضع النابلسي وغيره اعتباراً لأننا بشر من الطبيعي أن نخاف على حياة أولادنا. لقد هاجموا الضحية بدلاً من القاتل. وكان الأولى أن يساندوا الرجل في محنته وهي بشكل أو آخر محنة

الفكر العربي. وعموما فقد عاد القمى للكتابة مؤخرًا في جريدة القاهرة. ,
ونتمنى أن يستمر.

وما حدث مع نجيب محفوظ رحمه الله كان أبشع، فقد أفتى قبل جريمة محاولة اغتياله الشيخ عمر عبد الرحمن مفتي الجماعة الإسلامية والمسجون الآن فى الولايات المتحدة على خلفية قضية تفجيرات قائلا: «لو قتلنا نجيب محفوظ ما نجرأ سلمان رشدى على الإسلام». . . وبعدها طعن شاب محفوظ فى رقبته، وقال فى التحقيقات إنه لم يقرأ رواية «أولاد حارتنا» ولكن الأمير قراها وأفتى بأن محفوظ كافر مرتد!!

ما حدث مع هؤلاء يحدث من المحيط إلى الخليج وإليك بعضًا منه:
فقى الكويت، حوكم أحمد البغدادي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت، بالسجن بدعوى الإساءة للدين، بسبب مقال نشره فى شهر يونيو ٢٠٠٥ عن التعليم الدينى (لاحظ التعليم الدينى وليس الدين). كما صدر حكم جائر قبل ذلك بحق لىلى النجار فى العام ٢٠٠٠. وهو ذات ما حدث مع الكاتبة لىلى العثمان، فقد خاضت معركة مع المتشددين فى عام ٢٠٠٠ بعد رفع دعوى قضائية ضدها بتهمة «كتابة أدب يتضمن عبارات تخدش الحياء العام وقصصًا ماجنة تحض على ممارسة الرذيلة بشكل فاضح». وقد حكمت عليها المحكمة بالسجن شهرين أو بدفع غرامة مالية مقدارها خمسون دينارًا. دفعت لىلى الغرامة وأُخلى سبيلها.

لم تكن هذه المحاكمة الأولى لـ«لىلى العثمان» بل جاءت عقب دعوى قضائية رفعها ضدها رجال أربعة يتمون إلى التيار المتشدد فى انكويت «نيابة عن المجتمع» فى العام ١٩٩٧.

الفريب أن الحكومة الكويتية قد صادرت روايتها «صمت القرائات» ثم سمحت بتداولها وما زال لها روايات أخرى لها ممنوعة مثل رواية «العصص»

التي تتناول فيها ظاهرة تحول تزويج الفتيات الصغيرات في السن إلى «تجارة وبيع» لرجال متقدمين في السن وبشكل خلاص من دول خليجية.

كما اتهمت حركة «النهضة» التونسية برئاسة راشد الغنوشي، من خلال موقعها على الإنترنت www.Nahdha.net الكاتب الجزائري العفيف الأخضر بسبب كتابه «المجهول في حياة الرسول» بالتجديف ضد النبي (ص)، ودعت إلى تنفيذ حد الردة وقلته.

في ٣٠ أغسطس ٢٠٠٥ أصدر «أبو جهاد المغربي» الناطق الشرعي باسم «الجماعة الإسلامية للتوحيد والجهاد» فتوى بقتل سعيد الكحل. كما أصدر فتوى بقتل عبد السلام ياسين رئيس جماعة العدل والإحسان الأصولية. وأجار فقهاء الإرهاب من المغرب فتاوى بقتل الشاعرة حكيمة الشاوي والباحث عبد الصمد بالكياس والكاتب محمد الحنفي.

أجازت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، التي تعتبر وكراً لفقهاء الإرهاب وشيوخ القاعدة، رسالة دكتوراة لناصر الغامدي، نشرها هذا الأخير في كتاب يدار الأندلس الخضراء سنة ٢٠٠٣، والتي تنهم ٢٠٠ مفكر ومبدع في العالم العربي بالكفر والارتداد عن الإسلام وإهدار دمه.

من وقائع التكفير المأساوية اتهام الفنان اللبناني الشهير مارسيل خليفة بالكفر. وكانت النيابة العامة في لبنان قد وجهت إلى مارسيل خليفة تهمة «تحقير الشعائر الدينية» بسبب تلحين وغناء قصيدة من نظم الشاعر الفلسطيني محمود درويش تنتهي بمقطع من آية قرآنية. ويقول في القصيدة: «هل جنيت على أحد عندما قلت إنني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين».

اعترضت مراجع إسلامية لبنانية على ذلك - أولهم مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني - باعتبار أن تلحين القرآن من المحرمات ودافع خليفة

ومحاموه عن الأغنية مؤكدين عدم وجود نوايا سيئة. وأن الأغنية «لم تتضمن الآية كاملة». كما أن مارسيل خليفة «رتل كلماتها بخشوع». وقال خليفة إن السلطة اللبنانية عندما حاكمته إنما كانت «تحاكم الناس الذين يدافعون عن حقهم في الغناء». وأضاف أن هناك «إجماعاً عربياً على وجوب عدم المساس بقضايا الحرية والثقافة والإبداع». والمفارقة أن القصيدة تتناول معاناة الشعب الفلسطيني الذي تولى عنه أشقاؤه!!

يعتبر مارسيل خليفة واحداً من أبرز المغنين والموسيقين العرب الذين كرسوا فنهم للدفاع عن قضايا الحرية والمقاومة والطبقات الفقيرة وقد ذاعت شهرته منذ بدايات الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ - ١٩٩٠) حين كان بمثابة الصوت المسموع للقوى اليسارية. وارتبط اسمه باسم محمود درويش الذي أخذ منه معظم أغنياته ومنها «ريتا» و«جواز السفر» والكثير غيرها. وقد برأته محكمة لبنانية من تهمة الإساءة إلى الدين الإسلامي وأرجعت قرارها إلى عدم وجود أدلة كافية على التهمة المنسوبة إلى الفنان. ولكن مارسيل عبر عن شعوره بالمرارة لمثوله أمام القضاء وكأنه واحد من المجرمين، وأكد أنه لم يطلب البراءة لأنه لم يرتكب أى جرم من الأساس.



الفصل الأول

دفاعاً عن الحرية

دعنى أقول بصراحة إن أنصار التيار الدينى بتتويعاته فى البلد، ليسوا مشغولين بممارسة حرياتهم السياسية والدينية التى كانوا محرومين منها قبل الثورة، ولكنهم مشغولين بتقييد حرية غيرهم، سواءً من أصحاب عقائد وديانات أخرى، أو من تيارات سياسية أخرى تعارضهم.

هذا المعنى يتضح للقارئ الكريم فى هذا الفصل. فقد كنت ضمن كثيرين تصدوا للدفاع عن حرية الإخوان والسلفيين وياقوتى تتويعات التيار الدينى. كتبت متقداً بشراسة المحاكمات العسكرية. ورفضت تقييد حق السلفيين فى الاعتكاف فى المساجد بأمر من الحكومة. ودافعت عن حرية النقاب. ودافعت أيضاً عن حق بعض المصريين فى التبرك بشجرة. ورفضت حرب الأضرحة التى أراد بعض السلفيين شنها ضد الصوفيين. وهاجمت الاستفتاء السويسرى بمنع بناء المآذن. وفرحت بعودة جريدة الشعب التى انتقدت منذ سنوات طويلة مصادرتها.. إلخ.

لكن المفارقة المؤلمة هى أن من دافعنا عنهم بالأمس، اليوم يكفروننا سياسياً

ودينياً ويقاثلون لحرماننا من الحرية.. بعد أن ملكوا البلد.
فالاختبار الحقيقي للحرية، ليس بالدفاع عن حريتك وحرية من يشبهونك،
ولكن بالدفاع عن حرية خصومك.

ضد محاكمة الإخوان

جريدة العربي
11-2-2007

تحويل الكثير من قيادات الإخوان للمحاكمة
أنلهم الفضل، العسكري ينقل الصراع بين النظام
والخاتم والمطامعة من خاتمة الصراع السياسى
والقانونى إلى خاتمة الانتقام.

صحيح أن النظام هو الكاسب لأنه الأقوى
ولكنه سيخسر على المدى الطويل، كما أن
هذا سوف يدخل البلد إلى جحيم صراع
إبادة أى نفع مظلم. فالصراع السياسى يمكن
الوصول فيه إلى نقطة توازن تعبر بشكل أو
آخر عن تولقات القوى فى الشارع ولكنه
وفى ذات الوقت - وهذا هو الأهم - يتم
شكل سلمى ويرسى قيماً ديمقراطية حقيقية
يستفيد ويتعلم منها الجميع.

فليس منطقياً والنظام يتحدث عن الإصلاح
السياسى وتوسيع الحريات أن تتم محاكمة أى
إنسان أمام قاضيه غير الطبيعى فكيف يمكننا
إذن أن نصدق ما يقولونه؟!

أعرف الحجج وأهمها أن الإخوان أنفسهم
لا يريدون الاندماج فى الحياة السياسية وأنهم
مصررون على شكل التنظيم الغامض الدينى
وأن ما قالوه حول تأسيسهم حرناً مجرد
مناورة وكل هذا صحيح، ولكنه لا يبرر
الانتقام فلا يمكن أن تخارب أى قوة خارجة

عن القانون بوسيلة تتنافى مع حقوق المواطنة وحقوق الإنسان . ومن جانب آخر فإن جوهر حل أزمة الإخوان فسى علاقتها مع المجتمع والنظام الحاكم هو صراع سياسي . وجرجرته إلى الأرضية الأمنية فقط لن ينهى هذه الأزمة بل سيزيدها ولو كان هذا الحل ناجحًا ، لانتهد منذ زمن طويل الكثير من التيارات السياسية ومنها الإخوان .

بالتالى فحل أزمة الإخوان سياسي . بمعنى دفعهم دفعًا إلى الأرضية السياسية وليس الدينية ودفعهم دفعًا إلى الوجود العلنى السياسى والمالى والتنظيمي وإذا فشلنا يكون القانون هو الفاصل وليس الانتقام . كما أنه من المستحيل أن يأخذ الإخوان حجمهم الحقيقى إلا فى وجود حريات الصحف وغيرها من الحريات العامة . فعندما كانت مصر تعيش الفترة الليبرالية قبل ١٩٥٢ لسم يكن لهم سآى الإخوان- وجود سياسى بارز بل اقتصر على الجانب الدعوى فقط .

أما فى ظل حالة اختطاف السلطة من جانب النظام الحاكم وفى ظل الإصرار على الاستبداد فستظل البلد تدفع ثمن هذا الانتقال المتبادل ، وستظل مشغولين بالاختيار ما بين نظام مستبد وما بين جماعة دينية أكثر استبدادًا .

فهل هذا ما يريد الإخوان؟

هل هذا ما يريد النظام الحاكم؟



رفض حزب الوسط غباء سياسي من السلطة الحاكمة سيدفع ثمنه البلد غالياً

موقع اليوم السابع
18-8-2009

أرجو أن توافقتني على أن البلد خسر الكثير بعدم الموافقة على منح الشرعية القانونية لحزب الوسط، فأفكار مؤسسي هذا الحزب نقلة نوعية كبيرة في التيار الديني، تنقله من خانة تأسيس دولة المشايخ، الدولة التي يسيطر عليها طبقة مستبدة من بعض الرجال تحت ستار الدين، إلى دولة مدنية. قد تختلف مع تفصيلة هنا وهناك في برنامج الوسط، ولكنه في النهاية يفتح مشتركا واسعا، وينهي أسطورة التعارض بين الإسلام والعلمانية، لنتقل من الصراعات المجانية، إلى قضايا حقيقية، كما أن رفض هذا الحزب جعلنا نخسر إمكانية استقطاب قطاع واسع من المتدينين المخلصين الذين يبحثون عن طوق نجاة يربط بين دينهم وبين وطنهم، يجعلهم يحلمون ويشاركون في تأسيس دولة الحرية والعدل.

ودعني أعود إلى عام ٢٠٠٣ عندما قابلت لأول مرة المهندس أبو العلا ماضي وكيل مؤسسي حزب الوسط، صحيح أنني سمعت عنه وقرأت له تصريحات وحوارات، كما قرأت برنامج الحزب، ولكن المقابلة وجهاً لوجه كانت شيئاً آخر، فقد قال الكثير من

الآراء والاجتهادات الجريئة، منها أن من حق غير المسلم والمرأة تولي كل المواقع بما فيها رئاسة الجمهورية، واعترف أن تيار الإسلام السياسي لم يرق حتى الآن بتقد ذاتي فيما يتعلق بالإرهاب. وأكد أنه لا توجد مشكلة في أن يغير المسلم دينه. وحد الردة يطبق فقط على الجواسيس، أي خيانة الدولة، فتفسير الدين لا يعني الردة، فهو مرتبط بالخروج على الأمة ومقاتلتها، أي ما يساوي في العصر الحديث الخيانة العظمى. ومن حق الشيوعيين وأي قوة سياسية تولي السلطة. وقال الرجل أيضاً، إنه لا يوجد شيء اسمه الخلافة الإسلامية وأن الكثير من الحكومات مارست الديكتاتورية باسم الإسلام والديمقراطية في إيران في عهد الملالي منقوصة وذات طابع طائفي.

في هذه المقابلة التي نشرتها وقتها في جريدة العربي، صدقت الرجل، فقد شعرت أن هذه هي قناعاته الأساسية ولا يرددها للوصول إلى السلطة ويعدها تظهر قناعات أخرى.. أي أنها ليست مجرد تكتيك، كما حدث ويحدث في بلدنا وفي بلاد أخرى.. لكن أبو العلا يستند إلى مفاهيم متطورة، يمكننا أن نسميها الإسلام الحضاري، الإسلام الذي يمكنه أن يدفع بلدنا للأمام، فقد استند أبو العلا ورفاقه إلى اجتهادات عظيمة لرجال من نوع دكتور محمد سليم العوا والمستشار طارق البشري.

وقبل أن أكمل الحديث عن برنامج هذا الحزب الوليد، أسجل اندهاشي الشديد من موقف السلطة الحاكمة منه، فهناك رفض دائم له على امتداد ١٣ عامًا، وآخرها هذا الرفض الغبي منذ أيام، فرما في بدايته كان منطقياً لأن هناك مخاوف بأن يكون رجال حزب الوسط فرع لجماعة الإخوان، فهم كانوا انشقاقاً عن الجماعة، ولكن الزمن مر، وثبت أن هذا غير صحيح، فستان ما بينه وبينهم، هم يدعون لدولة مشايخ دون موارد، دولة تتقص حق بعض الفئات من المصريين من حقوقهم البديهيّة في المواطنة، مثل

رفضهم لتولي مسيحي أو امرأة رئاسة الدولة . - أو إصرارهم في برنامجهم السياسي أن يكون لمجموعة من الشيوخ سلطة فوق سلطة البرلمان والقضاء والشعب . . إنه نموذج لا يختلف كثيرًا عن دولة الملالي في إيران .

المفارقة أن حزب الوسط لم يتعرض لحرب فقط من السلطة الحاكمة، ولكنه تعرض أيضًا من الإخوان، فالجماعة تشيع أنه عميل للسلطة، وهدفه هو ضربهم، ولأنهم يعتبرون أنفسهم الممثلين الوحيديين للإسلام، فحاربوه . . وكأنه اتفاق غير معلن أو بمعنى أدق غير مقصود وكانت النتيجة حرمان تيار يمكن أن يدفع البلد للأمام من التواجد القانوني .

هذا لا يعني أنه ليس هناك خلاف مع أفكار هذا الحزب، فهناك مناطق اختلاف، منها عمومية تعبير الإسلام الحضاري وتعبيرات مثل القيم والثوابت، ومنها أن بعضًا من البرنامج ينطلق من فكرة إعادة تربية المصريين . . ولذلك تجدد في البرنامج كلامًا من نوع الإصلاح الأخلاقي والقيم والقيم، ناهيك عن افتقاد البرنامج لموقف حاسم حول الحريات الفردية، فالبرنامج يوحى بخلط بين إدارة الدولة، بناء على برنامج سياسي لا لبس فيه لأي تيار سياسي، فليس منطقيًا أن يتصور أي أحد أن دوره هو إعادة تربية المصريين . . فهذا التوجه الفاسد رغم النوايا الحسنة، ما هو إلا ستار للاستبداد .

ومع ذلك فالبرنامج فيه الكثير والكثير من الإيجابيات . . دعني أقول لك بعضها :

١- الموقف الحاسم من المواطنة، فلا تمييز بين المصريين بسبب الدين أو الجنس أو اللون أو العرق أو المكانة أو الثروة في جميع الحقوق والالتزامات وتولي المناصب والولايات العامة بما في ذلك منصب رئاسة الجمهورية .
والمساواة الكاملة بين المرأة والرجل في الأهلية السياسية، والقانونية؛ فالمعيار الوحيد لتولي المناصب والولايات العامة مثل القضاء ورئاسة الدولة، هو

الكفاءة والأهلية والقدرة على القيام بمسؤوليات المنصب.

٢- تأكيد حرية الاعتقاد الديني، وحماية الحق في إقامة الشعائر الدينية بحرية للجميع. والتأكيد على جميع الحقوق ليس فقط الموجودة في الدستور المصري والشرائع السماوية، ولكن أيضًا في المواثيق والمواثيق الدولية. وهذه نقلة مهمة لأن الكثيرين من أنصار التيار الديني يتعاملون مع هذه المواثيق وكأنها رجس من عمل الشيطان، فهي نتاج للحضارة الغربية المنحلة!

٣- إقرار التعددية الفكرية والسياسية وتداول السلطة والتأكيد على احترام حرية الصحافة والإعلام وإلغاء القوانين المقيدة لهما. والتوسع في تولي المناصب بالانتخاب، وخاصة المناصب ذات العلاقة المباشرة بجماهير المواطنين (محمد القرى - رؤساء الأحياء - المحافظون - رؤساء الجامعات - عمداء الكليات).

٤- يطالب مؤسسو الحزب بتحقيق العدالة الاجتماعية. فالسوق لا يمكنها أن تقوم بهذه المهمة تلقائيًا، وهي عاجزة عن إحداث التوازن الاجتماعي اللازم لاحتفاظ المجتمع بعافيته وامتلاك أفراده للأمل الذي يشحن الهمم.

٥- يرى المؤسسون أن غياب «مفهوم الهوية الثقافية المصرية» عن معظم المشروعات الإصلاحية والتنمية كان عاملاً رئيسياً من عوامل إخفاق هذه المشروعات. فالانتماء للدائرة الحضارية العربية الإسلامية لا يعني استبعاد المكونات المصرية، فرعونية، وقبطية، ونوبية، وبدوية، وحضرية، ومن ثم لا يجوز السعي إلى طمس الاختلافات وتنميطها في قالب واحد لأنه مخالف للطبيعة البشرية من ناحية، ولأنه لا يأتي إلا عن طريق الجبر والإكراه. ومن هنا أيضًا، يدعو الحزب لحماية الخصوصية الحضارية والثقافية واحترامها.

٦- يؤكد المؤسسون بقوة وبوضوح على أن احترام العهود والمواثيق يعد

عاملاً أساسياً وحاسماً في عملية التفاعل المتظم في العلاقات الدولية .
لأن الإخلال بها هو أحد الأسباب التي تؤدي إلى تجدد النزاعات واندلاع
الحروب . وهذا كلام مهم ، لأنه يستمر في تعليه بناء الدولة المصرية وليس
هدمها ليعاد بناؤها من جديد .

هذه بعض من بنود البرنامج وأظنك مثلي . . حتى لو اختلفت مع بعضه ،
فستطالب بحق أصحابه بأن يكونوا موجودين على الساحة وحق البلد من
ألا يحرمها أحد من هذا التيار ، وليس من حق السلطة الحاكمة أن تحتكر
الساحة وترفض بغياء سياسي لا مثيل له هذا الحزب الوليد ، علينا ألا
نستسلم لهذا الاستبداد .



دفاعاً عن السلفية الجهادية

موقع بوابة الصباح
3-10-2012

نعم.
وطبعاً أقصد السلفية الجهادية التى لا
تستخدم العنف ولدى أصحابها رغبة فى
الاندماج فى المجتمع عبر نشاط سياسى
أو دعوى لا يتهدد القانون. صحيح أننى
ضد برنامجهم وأراه يدفعنا دفعا إلى الدولة
الدينية، ولكنهم فى الحقيقة مثلهم مثل
الإخوان وباقي تنويعات السلفيين، فكلهم
يريدون الدولة الدينية. الاختلاف فقط فى
التكتيك، هناك من يريد لها الآن وقورا ومن
يريد لها بعد عام أو أكثر.

لكن فى كل الأحوال فهذا الاختلاف لا
يعنى أبداً للموافقة على أن تعرض حريتهم
لانتهاك مما يسمونه الأمن الوطنى. فيقتحم
بيوتهم فى القجر ويحطمها ويستولى على
أموالهم. فطبقاً للرواية التى نشرتها جريدة
المصرى اليوم على لسان ابنة جهاد شحتو
نائب زعيم السلفية الجهادية، قوالدها هارب
لأنه خائف من الاعتقال خارج القانون.

لذلك فمحمد الظواهري محق هو ومن
معه عندما تظاهروا أمام قصر الاتحادية وهتفوا
«زوار القجر رجعوا تاني..» ثورتنا طلعت
تايواني». فلا يجب أن نسمح أو نوافق على

القبض على أى مواطن خارج القانون، حتى لو كان شقيق أمين الظواهري زعيم تنظيم القاعدة الإرهابي. هذا أولاً، وثانياً: لابد أن يقول لنا الرئيس مرسى ما هو دور الأمن الوطنى بالتحديد. فعتدما أسسوه برجال أمن الدولة قالوا إن دوره سيكون معلوماتياً فيما يتعلق بالإرهاب والتجسس، ولن يكون له دور تنفيذى أى أن يقبض ويحقق وغيره.

فما الذى حدث؟

أظن أنه أمران، الأول أن شهر العسل بين مرسى وجماعته السرية مع هذا القطاع من السلفيين قد انتهى، وخاصة أن كثيراً منهم يقود حملات تكفير ضد حليفهم قبل الانتخابات الرئاسية محمد مرسى. والسبب الثانى أن تفتيت القوة السلفية تصب فى صالح جماعة الإخوان.

لكن فى كل الأحوال، ويقض النظر عن صحة التحليل من عدمه، علينا ألا نفرح بهذه الانتهاكات للحقوق ولللقانون لأنها ضد خصم سياسى. فإذا كان مرسى وجماعته يفعلون ذلك ضد السلفية الجهادية الآن، فحتماً سوف يفعلون ذلك ضدى وضدك غداً.



استبداد الأغلبية

موقع اليوم السابع
16-6-2011

طبيعى أن ترفض جماعة الإخوان ومعها ،
باقى التيارات الدينية أن يكون صياغة دستور
جديد سابقا على الانتخابات . وليس السبب
أنهم فقط يحترمون إرادة الأغلبية التى
صوتت على التعديلات الدستورية ، ولكن
السبب الأهم هو أنهم يتصورون أنهم سوف
يكسحون فى الانتخابات البرلمانية القادمة .
ومن ثم فسوف تكون لهم الغلبة فى اللجنة
التى سوف يشكلها البرلمان القادم من أجل
صياغة الدستور ، ومساعدتها سوف يقررون
دستورًا على هواهم السياسى .

المشكلة : هى أن هذا فهم قاصر للدستور ،
ويساوى بينه وبين البرنامج الانتخابى لأى
تيار سياسى . يساوى بينه وبين القوانين التى
يسنها البرلمان ، وهذه مغالطة كبرى . فمواد
أى دستور ليس الهدف منها تسيير آلة الدولة
من هذا الحزب أو ذاك ، وليس الهدف منه أن
نقرر هل نغزو الصحراء الشرقية أو الغربية ،
ولا كيف تكون طريقة النظام الضريبي .
ولكن الهدف منه هو وضع المبادئ العامة
للدولة ، وهذه المبادئ لا بد وأن تحترم حقوق
كل المصريين أيضا كانت دياناتهم أو أعراقهم
أو معتقداتهم السياسية ، أى مبادئ للتعايش

السلمى الديمقراطية بين كل الأفكار والعقائد المتناقضة، إنها المشتركة التى لا يختلف عليها كل المصريين:

لذلك، لا يجب أن يتضمن الدستور أية مبادئ أو مواد تتقص من حق ولو فرد واحد، حتى لو وافقت على ذلك الأغلبية. وإلا فسنكون قد انتقلنا من استبداد الأقلية التى كانت حاكمة، إلى استبداد الأغلبية. فالديمقراطية ليست فقط صناديق انتخاب يتصر فيها هذا التيار السياسى على ذاك، ولكن الأهم فيها هو ألا تتقص الأغلبية حقوق أية أقلية تحت أى زعم مهما كان. والسبب فى ذلك أن أغلبية اليوم يمكن أن تكون أقلية غداً، ومن ثم لا بد من إيجاد طريقة تحافظ على حقوق كل المواطنين، وحقوق ولو فرد واحد. أظن أنه لو فهمت جماعة الإخوان ومن يناصرونها الدستور على هذا النحو، فسوف يوفرون على أنفسهم وعلى المصريين مستقبلاً قد يكون مظلماً.



حرية النقاب

موقع اليوم السابع
11-10-2009

أعجبنى أن الذين يدافعون عن النقاب ينطلقون من أنه حرية شخصية. وهذا صحيح بالطبع. فهو فى النهاية اختيار شخصى لا أظن أنه من المفيد أن نناقش أصحابه فى مدى شرعيته، ومدى اتساقه مع القرآن الكريم والسنة النبوية، فهذه فى النهاية تفسيرات تخضع لتصورات كل منا عن صحيح الدين.

لكن هناك ملاحظتين، الأولى هى ضرورة أن تخضع المتقبات للضرورات، ومنها حق مختلف المؤسسات أن تضع على أبوابها شرطة نسائية يمكنها التأكد من أنها سيدة أو رجل، حتى نقلل الجرائم التى تتخذ من النقاب ستارًا لها. ومن المؤكد أنك تعرف مثلى عشرات الجرائم التى تقع كل يوم.

بالإضافة إلى أن هناك مهنة تتطلب فى رأى حلع النقاب والاكفاء بأحجاب. منها التدريس ومنها الطب، ومنها الالتحاق بالمؤسسات التعليمية وربما غيرها. واقتراحى أن يكون هناك حوار واسع وهادئ للاستقرار حول هذه المعايير، بما يضمن أن تستطيع هذه المؤسسات القيام بدورها الذى وهدت من أجله. وفى هذه الحالة من حق المتقبة أن

تختار المؤسسة التى تناسب مع قناعاتها.

لكن الأهم من وجهة نظرى هو ترسيخ الحرية الشخصية، والتى يجب أن يمدّها على استقامتها الذين يدافعون عن النقاب. فإذا كانوا يدافعون عن الحريات الشخصية لفئة من الناس، فعليهم الاعتراف بحق باقى الفئات فى ذات الحرية. وليس من حقهم أن يتهكوا حريات الآخرين فى الزي، مثل الحجاب، وليس من حقهم التعامل الخشن مع غير المحجبات ووصفهن بأوصاف لا تليق.

إذا تحدّثنا عن احترام الحرية الشخصية، فعلينا أيضًا التوقف عن انتهاك حق الآخرين فى أن يختاروا ما يشاؤون دون أن نتعامل معهم انطلاقًا من أنهم ناقصى دين. أو أنهم مختلفين فى الديانة ولا بد من عقابهم بشكل أو آخر. كما يجب التفكير فى التوقف عن الوعظ والإرشاد فى المواصلات العامة وانتهاك حق الآخرين فى أن يختاروا ما يشاؤون من أزياء وأفكار. أى باختصار وقف التمييز بين الناس واضطهادهم بسبب الزي أو الدين أو العرق، فالحرية لا تتجزأ، ولم يخلقها الله جلّ علاه لناس وحرّم غيرهم منها.



نجاد ضد التطرف

موقع اليوم السابع
12-7-2009

خيراً ما فعل صديقي نجاد البرعي، عندما قرر مقاضاة كل دور النشر التي تسمى نفسها إسلامية وتطبع كتباً تسيء للإسلام. ومنها الذي يبشر بكرامات الأولياء ومنها ما يزعم أن الحتان من الإسلام. أو تلك التي تدعى أن هناك علاجاً بالقرآن، وكتب السحر والشعوذة وغيرها وغيرها.

هذا يعني أن البرعي، كما قال لموقع اليوم السابع، سوف يختصم قضائياً مشيخة الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية ووزارتى الإعلام والأوقاف. فهي في رأيه لا تقوم بدورها في الحفاظ على الدين الإسلامي وتترك الناس نهياً للأباطيل.

أهمية مبادرة البرعي أنها سوف تنهى اختطاف الإسلام من جانب العديد من المؤسسات والتيارات والأفراد في بلدنا. وتعيد الأمر إلى طبيعته الأولى وهي أنه لا يوجد كهنوت في هذا الدين العظيم. فلا قداسة لأحد. ولا قداسة لعلماء مهما كان وزنهم. ولا قداسة لمؤسسة دينية. فكلنا مسلمون من حقنا الاجتهاد والاختلاف مع أي إنسان مهما علا قدره ومهما كانت المؤسسة التي يمثلها. الأمر الثاني المهم في قرار نجاد، هو أنه

يتقل إلى ساحة القضاء الذى أصبح أهم ساحات الصراع مع التطرف. بعد أن انحسرت موجاته الإزهاية المسلحة، والتي راح ضحيتها مصريون أبرياء لا ذنب لهم. وراح ضحيتها قاعات بسورن دكور فرج فودة، وكان كل ذنبه أنه اختلف مع هؤلاء المتطرفين. وبعد تبرؤ قطاعات كبيرة من التيار الدينى من العنف لجأت إلى القضاء، وهو تصرف مدنى لا بد من احترامه. وكسبوا العديد من القضايا التى تصب فى خانة إعدام الحريات، وصوروا ديتنا العظيم وكأنه يعادى الحريات ودولة المواطنة والمساواة وكل شيء وأى شيء. لقد أفقدوه جوهره الإنسانى النبيل الذى أرساه الرسول صلى الله عليه وسلم فى دولة المدينة. وذلك لأهداف سياسية خلاصتها تأسيس دولة يحكمها شيوخ، فهم لا يريدون الإسلام ولكن السلطة.

بصراحة قرار البرعى شجاع، ومبادرة فردية أتمنى أن تتسع وتكسب لها مساندين، يفعلون مثله. وهو الناشط الحقوقي الذى أفنى حياته فى ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، وجوهر المبادرة هو التخلي عن السلبية، وألا نكون رد فعل للتطرف، ولكننا نبادر للاشتباك السلمى مع أفكاره ومفاهيمه التى تريد تدمير الحاضر والمستقبل.



باروكة فوق الحجاب

موقع اليوم السابع
8-6-2009

تخيل معى المشهد:

فتاة تضع باروكة فوق حجابها حتى تستطيع دخول جامعتها. وبمجرد أن تخرج إلى الشارع، تضعها فى شنطتها، حتى تلبسها مرة أخرى فى اليوم التالي. هذه الفتاة ليست حالة استثنائية، ولكنه للأسف حال الكثير من الفتيات، حتى يستطعن استكمال تعليمهن والذهاب إلى وظائفهن.

هذه بعض مشاهد فيلم وثائقى عن تركيا عرضته قناة الـ BBC عربى منذ عدة أسابيع. دعك من مختلف القضايا التى عرضها هذا الفيلم الهام، فهذه المشاهد مخيفة. وإذا وضعت بجواره كلام الفتيات لوجدت نفسك أمام انتهاك لا يليق بحق من حقوق الإنسان، حقه فى التعبير عن نفسه، وحقه فى أن يرتدى ما يشاء طالما أن هذا لا يشكل اعتداءً على حرية الآخرين.

الأمر هنا لا يتعلق بكون الحجاب حلالاً أو حراماً، فهذا اعتقاد شخصي. بالضبط مثل عدم ارتداء الحجاب، فهو اعتقاد شخصي لا يجب أن يتدخل فيه أحد آياً كان. فإذا كان من حق أية فتاة عدم ارتداء الحجاب، فالطبعي أن يكون ارتداء الحجاب

حقاً أيضاً .

الامر هنا لا يتعلق بالعلمانية كما أفهمها ، كما يرى الكثير من أنصار التيار الديني . ولكنه مرتبط بخطورة أن تتبنى الدولة أيديولوجية معينة ، أن تتبنى وجهة نظر مع أو ضد الدين . وتقمع مجتمعاً بكامله حتى يسير على خطى ما تراه صحيحاً ، فهذا سيؤدي حتماً إلى انتهاك حريات مواطنين في ممارسة تدينهم بشكل سلمي ودون اعتداء على حرية الآخرين .

المؤسف في حالة تركيا بالتحديد أن مؤسسها الأشهر مصطفى كمال أتاتورك ، أراد تحديث بلده بالحديد والنار . بإجبار مجتمع بكامله على أن يخلع أرويته الدينية والثقافية ، ليرتدى «بالعافية» ما يراه هذا المستبد العظيم صحيحاً . ولم يفعل هذا فقط في مواجهة المسلمين ولكنه فعله وبذات الوحشية مع أقليات منها الأكراد . وفي النهاية جعل هذا البلد من على السطح مسخاً حداثياً ، لا علاقة له بأوروبا كما كان يروج عن نفسه .
فالتطور والحداثة لا تأتي بفرض أي أيديولوجيا ، ولكن بأن ينعم الناس بحرياتهم في التعبير والتنظيم والتدين .



إنصاف القرآنيين

موقع اليوم السابع
15-12-2008

أخيرًا أنصفت محكمة أمن الدولة العليا
القرآنيين وألغت قرار وزير الداخلية باعتقال
رضا عبد الرحمن، أحد أقرباء الدكتور أحمد
صباحي منصور زعيم القرآنيين. وألزمت
وزارة الداخلية بالإفراج عن المتهم لعدم
توافر شروط ومبررات الاعتقال. وقالت في
حيثيات الحكم، حسبما كتبت زميلتنا نادين
قناوى فى جريدة المصرى اليوم، أنها ترفض
اعتقال مواطنين بسبب معتقداتهم الدينية.

هنا لابد من الإشارة إلى تحفظى الدائم
على إشادة أو انتقاد حكم قضائى انطلاقاً
من خلقية سياسية، لا تستند للقانون.
هذا بالضبط سبب فرحتى وإشادتى بحكم
محكمة القضاء الإدارى الذى ألغى بيع الغاز
المصرى لإسرائيل وبعض الدول الأوروبية،
لأنه استند إلى حيثيات قانونية رفيعة، كرس
من خلالها مفاهيم قانونية حول احترام
سلطات البرلمان وضرورة مراعاة الشفافية،
أى أن الحكم بعيد تمامًا عن الهوى السياسى
الذى يمكن أن يدمر العدالة.

من ذات المنطلق لابد من الإشادة بحكم
محكمة أمن الدولة فى الإفراج عن القرآنيين
رضا عبد الرحمن. لأن القاضى الجليل لم

يستند إلى هوى سياسى ولا ديني . ولكنه استند إلى القانون والدستور . وكلاهما لا يجب أن يتعارض مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان . وكل هذا يحسم قطعاً الحقوق الأساسية للمصريين ، أى حقهم فى حرية الاعتقاد وحرية الرأى والتعبير ، هذا هو الجوهر العظيم للعدالة . . لماذا؟

لأنه لو افترضنا أن أى قاض هوام السياسى معاد للحكومة ، هل ترتاح عندما يسجن فى الحزب الوطنى؟ وإذا كان القاضى مؤيداً لها ، فهل تقبل أن يسجن رؤساء التحرير الأربعة المعارضون؟ وإذا كان بهائياً ، فهل يحكم على الناس بعقيدته أم بالقانون؟ وإذا كان من الإخوان ، كيف تريده أن يظلم عضواً من حزب الوسط ، وهو انشقاق من الجماعة ، هل توافق أن يحكم بالسياسة والأفكار وليس بالقانون؟

إذا حدث وحكم القاضى بتوجهاته ، فهل يمكن أن نأتمنه أنا وأنت على حياتنا؟

لا أظن أنك توافق . ولا توجد طريقة حتى نأتمنه على حياتك فى وطنك سوى بإعلاء القانون والدستور وحقوق الإنسان التى أقرتها المواثيق الدولية التى وقعتها الحكومات المصرية المتعاقبة . فهى الحصن الذى يحمى الوطن ، ويحمى حقوق أبنائه المختلفين بالضرورة فى الأفكار والمعتقدات والأديان والتوجهات السياسية .



صلاحيات صوفية

موقع اليوم السابع
19-4-2010

اندهشت عندما قرأت الخبر، وهو إصدار الرئيس مبارك قرارًا بتعيين عبد الهادى أحمد عبد الهادى القصبى شيخا لمشايخ الطرق الصوفية.

فما هى العلاقة؟

الاول مع كامل الاحترام له، هو رئيس السلطة التنفيذية. والثانى المقترض أن يتم انتخابه من مؤسسة أهلية هى المجلس الأعلى للطرق الصوفية. فليس منطقيًا أن يتدخل هذا فى سلطة ذاك، فهذا تعدٍ على اختصاصات هيئة أهلية قرر بعض المصريين أن يؤسسوها للدفاع عن مصالح فئة منهم، فى مواجهة السلطة التنفيذية، بل وفى مواجهة باقى سلطات الدولة. ومن ثم لا يجوز أن يكون قرار التعيين فيها يتبع سلطة أخرى غير أصحابها.

لأننا لو قبلنا بهذا المنطق العجيب، فهذا يعنى قبول أن يكون تعيين نقيب الصحفيين وغيره من النقباء ورؤساء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية تحت هيمنة سلطة غير أصحابها. وهو ما يعنى إعدام العمل الأهلي، أو ما يسمى الآن مؤسسات المجتمع المدني، والتي من المقترض أن يكون دورها

بجانب الدفاع عن مصالح أعضائها، مراقبة مؤسسات السلطة التنفيذية، بل ومراقبة باقى مؤسسات المجتمع، فكيف يستقيم أن تعطى من قررت مراقبته صلاحية أن يختار من يراقبونه؟

هذا لا يعنى بالطبع أن أعضاء أى جمعية أو نقابة مطلقى الصلاحية يفعلون ما يشاؤون، ولكنهم محكومون بالقانون الخاص بهم وبالقانون العام والدستور. ومن ثم فالفيصل فى أى خلاف أو نزاع بين بعضهم البعض هو القضاء وليس رئيس السلطة التنفيذية والتي تخضع بالطبع لذات القوانين. لذلك فصدور قرار التعيين من قبل الرئيس اعوجاج قانونى يحتاج إلى إصلاح. وإذا أضفت على ذلك أن هناك نزاع أمام القضاء بين ٢٠ من مشايخ الصوفية وبين الرئيس المعين، يصبح الأمر أخطر، لأنه انحياز مع طرف ضد طرف، ويشكل اعتداءً على سلطة القضاء، والذي من المفترض أن يكون وحده هو الحكم فى أى نزاع بين المصريين، آيا كانت مواقعهم. لكن هذا للأسف جزء من مزاج منحرف نعانى منه منذ عشرات السنين، فالسلطة التنفيذية تريد فرض وصايتها على المجتمع الأهلى، ولذلك تسعى هذه الأيام إلى تجهيز قانون يجعلها إدارات تابعة لها، تريد حرمان المصريين من نائم الحرية والعدل.



الاعتكاف بأمر الحكومة

موقع اليوم السابع
15-8-2010

من المؤكد أن آخر ما يمكن أن يخطر على بالك أو بالي هو أن تذهب برجليك إلى وزارة الداخلية لكي تحصل على موافقتها على الاعتكاف في بيت من بيوت الله. ولا بد أن تسأل نفسك مثلي: ما علاقة وزير الداخلية بشأن بين الإنسان وربه، وما هو الخطر الذي ستواجهه الدولة المصرية إذا اعتكف أى مواطن وتعبد في مسجد؟ الحقيقة أنه لا يوجد خطر، ولكنه الهوس الأمنى الذى يخلط بين التدين، وهو حق لكل المصريين، وبين ممارسة الأعمال المنافية للقانون. حتى يكاد يكون التدين شبيهة، ويمكن أن يجعل صاحبه فى وضع مربى، أو مشكوك فيه من قبل الأجهزة الأمنية. ولعل المثال الأقرب هو الصراع الذى خاضته الجماعات الصوفية مع وزارة الأوقاف والأجهزة الأمنية لأنهم يريدون ذكر الله فى المساجد.

أضف إلى ذلك ما نشره الزميل خالد كامل فى جريدة المصرى اليوم، فأجهزة الأمن فى محافظة القليوبية أخلت مساجد مدينة القناطر الخيرية من المصلين عقب صلاة العصر. بل واقتادت من اعترض على هذا الانتهاك حتى

بديهى من حقوق الإنسان إلى مديرية الأمن . ولم يتوقف الانتهاك عند هذا الحد، بل إن الأجهزة الأمنية طلبت من مديرية الأوقاف كشوفاً بأسماء المترددين على المساجد من أجل الاعتكاف، وأرقام بطاقاتهم لكى يتعرفوا بانتماءاتهم السياسية . فهل هذا منطقي؟!

بالطبع لا، والحجة التي جاءت في الخبر أيضاً غير منطقية وهي ضمان عدم استغلال أعضاء جماعة الإخوان المساجد في الدعاية الانتخابية. والحقيقة أنه عذر أقبح من ذنب، أولاً: لأن من حق أى مواطن، بما فيهم الإخوان، أن يعتكف، وأن يمارس عباداته كما يشاء. فهذا ليس شأنًا حكوميًا على الإطلاق، وليس من حق أى حكومة في الدنيا التدخل فيه، بل واجبها الذي من أجله هي موجودة هو حماية حق المواطنين في أن يمارسوا عباداتهم بحرية مطلقة، وعندما يخالف أى مواطن القانون، فالفيصل هو القضاء. فليس منطقيًا أن تغلق الشوارع لأنه من المحتمل أن يخالف مواطن قانون المرور.



مجتمع عطلان

موقع اليوم السابع
5-11-2008

حكومة أمرها عجيب، فهي عاجزة عن حل مشاكل الناس، وفي ذات الوقت «بتبهدل» من يريد مساعدتها على تجاوز خيبتها. ناهيك عن أنه في المجتمعات المحترمة، تقوم منظمات المجتمع المدني بملء الفراغ بين الفرد والحكومة، فهذا دورها ومن المستحيل الاستغناء عنه، كما أنه من المستحيل أن تحل الحكومات كل المشاكل.

مناسبة كل هذا الكلام، القرار الغبى من أجهزة الأمن برعاية الحكومة، بوقف مشروع جمعية صنّاع الحياة، رغم أنه ليست له أهداف سياسية، وليست له نوايا شريرة. ولكنه يهدف، حسبما نشرت جريدة الدستور، مساعدة الأسر الفقيرة على تأسيس مشروعات صغيرة، مثل شراء جاموسة أو كشك صغير أو توك توك وغيرها. ولكن بشرط أن يعيدوا أولادهم إلى المدارس. كما أن هذا المشروع الكبير انضم إليه ٣٥ ألف متطوع من شبابنا، حسبما نشر موقع الجمعية، وهذا يعنى استثمار عظيم لطاقت خلاقة في بلدنا، بدلا من أن يتم إهدارها في الخطأ.

فمن هو العبقري صاحب قرار وقف

المشروع وخراب بيت آلاف الأسر الغلبانة؟ .
الحقيقة أنني أتمنى أن أعرفه، لأنه ليس هناك أى منطق فيما يفعله .
فهذا النشاط يتم من خلال جمعية مسجلة وتراقب نشاطها وزارة التضامن
الاجتماعي، ومن خلال تبرعات معلنة لقلوب خيرة تريد مساعدة الفقراء
والمساكين.. فكيف سمحت له مشاعره باتخاذ هذا القرار الظالم؟!
ولكنها الحكومة «اللى مش عايزة ترحم ولا تسبب رحمة رينا تنزل»،
ثم إذا كان هناك أى شيء أمنى مريب فى عمرو خالد أو جمعيته.. لماذا
لا يعلنوه للرأى العام؟ فالرفض الأمنى لا يجب أن يكون اتهاماً معلقاً فى
رقاب العباد إلى الأبد، فإما أن يتم تقديم الرجل إلى المحاكمة، أو تلتزم
هذه الحكومة وأجهزتها الأمنية الصمت.
فالحقيقة أن هذا الأداء الغبى يفسد إمكانات عطاء لا نهائية فى المجتمع،
ليس فقط لمساعدة الفقراء، ولكن لإحداث نهضة بشكل عام فى مختلف
المجالات. فالحكومات العاقلة تدافع عن هذه الأنشطة التطوعية وتطورها،
ليس فقط لأنها تحل بعض المشاكل، ولكن أيضاً لأنها تفتح أمام المسؤولين
خيارات وأفكار لا نهائية لتنمية البلد.
فهل هؤلاء لا يريدون مصلحة البلد؟
أظن ذلك.



اشتريت جريدة الشعب

جريدة اليوم السابع
19-3-2011

احتاج الأمر إلى ١١ عاما وثورة حتى أشتري جريدة الشعب من الشارع. فقد عاشت هذه الصحيفة التي يصدرها حزب العمل في القضاء الإلكتروني وما هي الآن بفضل ثورة اللوتس تتم طباعتها وتوزيعها دون تدخل من أحد، ودون تخويف من جهاز أمن الدولة. يصدرها زملاؤنا الصحفيون ويقرأها الناس تنفيذا لـ ١٨ حكما قضائيا كانت السلطة الحاكمة السابقة تعطلهم.

كانت هذه الصحيفة التي شرفت بالعمل فيها في أوائل التسعينيات، قد تم تعطيلها بعد حملة ضارية شنتها ضد وزارة الثقافة بسبب إصدارها لرواية «وليمة لأعشاب البحر». وتطور الأمر إلى مظاهرات طلابية شهدتها جامعة الأزهر ترفع شعارات دينية. وكنت من الذين كتبوا ضد حملة زملائي في «الشعب»، لأنها كانت تستند إلى لغة تكفير وتهيج قادها الكاتب دكتور محمد عباس (بالمناسبة كفرني الرجل بسبب نشرى لحوار قال فيه مرشد الإخوان السابق مهدي عاكف «طظ في مصر وأبو مصر واللى في مصر»).

لكن هذا لا يمنع على الإطلاق الرفض

القاطع لإغلاق أى صحيفة ووسيلة إعلامية بقرارات إدارية من السلطة التنفيذية، بل وكنت وما زلتُ ضد الإغلاق. ودعوت وأدعو إلى تغيير القوانين التي تتيح ذلك والاكثفاء بالغرامات الرادعة كما يحدث في الدول الديمقراطية. لأن الغلق يضرب حرية الرأى والتعبير في مقتل، والغرامة تصون حق الأفراد والمجتمع في حماية نفسه من انفلات الصحفيين وأنا منهم.

أظن أن الزملاء في جريدة الشعب سيتخلون عن هذه اللغة التي تكفر المختلفين معهم. وأتمنى أن يكون هذا هو سلوك عموم التيار الدينى فى مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، فالاختلاف السياسى لا علاقة له بالدين. تم إن الثورة صنعتها كل فئات المجتمع المصرى وتياراته، حتى نعيش جميعاً فى بلدنا على قدم المساواة. وليس منطقياً أن يتحول الخلاف السياسى إلى خلاف حول الإسلام، وليس منطقياً أن تحتكر فئة منا الوطن لأنها تتصور أنها وكيلة الله جل علاه على الأرض.



صلصة مآذن سويسرا

موقع اليوم السابع
1-12-2009

صحيح أن المآذن ليست من صلب العقيدة الإسلامية، ولكن الصحيح أيضاً أن رفض أغلبية الشعب السويسري لبنائها من المحتمل أن يكون بداية انتهاكات محتملة مستقبلاً تجاه المسلمين، بل وتجاه الحريات الفردية بشكل عام.

الصلصة في هذا الاستفتاء لها سببان، الأول: أن هذه المجتمعات استقرت فيها الحريات الفردية، بما فيها حرية الاعتقاد، طالما أنها لا تعتدى على حريات الآخرين، وطالما أنها لا ترتبط بدعوات عنف وعنصرية. بل وأصبح جزءاً من عقيدة هذه الشعوب استحالة وجود حريات عامة دون حريات فردية حقيقية، بل ومن المتحيل وجود تقدم حقيقي دون الحفاظ على هذه الحريات الفردية. وبناء دور العبادة، أيًا كان شكلها، هو جزء أصيل من هذه الحريات.

فلماذا كل هذا التقديس للحريات الفردية؟..

لأن هذه المجتمعات قطعت شوطاً طويلاً في بناء الدولة، واكتشفت بعد أن دفعت الثمن غالياً، استحالة الاكتفاء بالسلطات التقليدية: التنفيذية والقضائية والتشريعية والصحافة

والإعلام، أى السلطة الرابعة باعتبارها بشكل أو آخر رقابة شعبية على السلطات الثلاث. ولكن هنا غير كاف، فلابد من وجود مجتمع حيوى لديها القدرة الدائمة على ممارسة الرقابة والضغط السلمية لتقويم كل هذه السلطات وتطويرها. وهنا مستحيل دون حريات فردية، حرية الرأى والتعبير والاعتقاد، وحرية التنظيم، أى تأسيس الأحزاب والجمعيات وغيرها.

لذلك فرفض بناء مآذن هو خطوة للخلف. والسبب الثانى فى الصدمة: أن الحريات الفردية والعامة هى حق أصيل من حقوق الإنسان وبالتالي لا يجوز طرحها فى استفتاء عام، فحقوق الاغلبية مشروطة بعدم انتهاك حقوق الاقليات، بل ومشروطة بعدم انتهاك حقوق مواطن واحد.

مع ذلك لا يجب أن يجررنا متطرفون هنا وهناك إلى النغمة السقيمة وهى عداوة الغرب للإسلام، فالحريات التى يعيش فى ظلها المسلمون فى الغرب لا وجه لمقارنتها بحرياتهم الدينية فى دول ترفع راية الإسلام مثل إيران والسعودية.

لذلك أنا مع الأصوات التى تتلخى هناك فى سويسرا، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، بأن هذا الاستفتاء ليس نهاية المطاف، فيمكن اللجوء لحكمة حقوق الإنسان فى الاتحاد الأوروبى، رغم أن سويسرا ليست عضواً فيه. ويمكن استمرار التضال السلمى من أجل إزالة تخوفات هذه المجتمعات من عداوة الإسلام للحريات، وعدلته لطبيعة الدولة الحديثة فى عصرنا.

فهذه أكاذيب اخترعها أسامة ابن لادن ومناصبوه عندهم وعندنا.



شباب الإخوان

موقع اليوم السابع
25-7-2011

اعتقد أن الحراك الحيوى من قبل شباب الإخوان يشير إلى أن جماعة الإخوان تعيش مخاضا صعبا وقاسيا، ليس لأن الاختلاف داخل جماعة سياسية خطيئة، ولكن لأنه فى جوهره انتقال من القليم إلى الجليد، صراع بين منطق التنظيم السرى ومنطق الأحزاب السياسية العلنية، منطق السمع والطاعة ومنطق الحراك والنقاش وحق الاختلاف. الصراع بين كونها جماعة دعوية وبين كونها طول الوقت جماعة سياسية هدفها الأسمى هو الوصول إلى كرسى السلطة. الصراع بين تيار يريد الاستيلاء على المجتمع، وتيار يريد التعايش مع كل فئات وتيارات هذا المجتمع.

لذلك لم يكن غريبا أن يقرر قطاع من شباب الإخوان المشاركة فى حزب «التيار المصرى» مع ليبراليين ويساريين ومستقلين، التفوا حول برنامج وليس أيديولوجيا. ومن قبل انسحب المكتب السياسى للجماعة من ائتلاف الثورة ورفض الشباب. ومن قبل رفض قطاع منهم الانضمام إلى حزب الجماعة «الحرية والعدالة» لأنه امتداد لنفس آليات الجماعة، امتداد لمنطق التنظيم السرى، منطق السمع والطاعة. إنه التطور الطبيعى لهذه الجماعة، هذا التطور

الفنى. حلوله من قبل قيادات وأعضاء فيها، منهم الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح المرشح لموقع الرئاسة، ولكن للأسف لم تؤت ثمارها. وكان السبب أن الجماعة كانت تحت ضغط عنيف، يجعلها تؤجل كل شيء، وتزداد انغلاقا وسرية. ولكن كل هذا تغير بعد ثورة اللوتس، ولذلك أظن أن تيار الشباب ومناصريهم من الأجيال المختلفة هم المتصرون، لأن هذه هي طبيعة الحياة، تتقدم للأمام ولا تعود للوراء..



الديكتاتور الديمقراطي

جريدة العربى
20-4-2008

لا تأتي الحرية دائماً بمن يؤمنون بها. بل على العكس، ربما تأتي بمن هم أشد ديكتاتورية من غيرهم. فالديكتاتور العادى أى الذى جاء إلى الحكم بانقلاب أو بأى طريقة غير الانتخاب، قد يشعر بأن شرعيته مشكوك فيها. وربما يترك هامشاً ما من الحرية. لكن الديكتاتور الذى يحكم عبر الحرية يكون أكثر استبداداً من غيره، فهو ينطلق من فكرة صحيحة وهى أنه جاء إلى موقعه عبر انتخابات حرة ديمقراطية، أى أن الجماهير العريضة التى اختارته بكامل إرادتها.

بالطبع ينسى أو يتناسى أنه جاء بناء على برنامج انتخابى أى خطوات محددة سيحاول تحقيقها لمن انتخبوه. أى عقد اتفاقاً يلزمه بينود وخطوات محددة. وما هو خارج هذا الاتفاق ليس من حقه أن يقوم به إلا بالعودة لمن انتخبوه. وإذا تعذر ذلك لسبب أو لآخر فما يقرره هو نوع من الاجتهاد قابل للاختلاف بل وقابل للإلغاء.

لكنه يعتبر أن هذه الانتخابات ليست استفتاء على برنامج ولكن على ذاته الكريمة، ومن ثم فالجماهير اختارت شخصه وليس برنامجه، وبالتالي هو الأفضل حتى من الذين اختاروه

لماذا؟ لأنه لو كان هناك أحسن من شخصه الكريم لاختاره الناس .
الخطوة الثانية هي أنه يعتبر كل أفكاره وخطواته صحيحة بشكل مطلق أى لا يأتيها اللبائل أبداً. فهو ليس معيبراً حتى عن اختاروه ولكنه هو شخصياً أصبح الجماهير فكل ما يفعله ويقول ويفكر فيه هو صوت الأمة وهو الأمة ذاتها.
النقطة التي تلى ذلك هي أن يتعامل مع من اختاروه على أنهم رعاياه، ليس هو أفضل منهم فقد أجمعوا على اختياره دون غيره؟ وبالتالي فهذه الجماهير «مش فاهمة مصلحتها» وهو طبعاً الذى يعرف هذا أكثر منهم ودوره أن يعيد تربية الجماهير مرة أخرى مستنفاً على أفكاره العظيمة وأفعاله العظيمة التي ستجعل حياة مواطنيه أجمل غصباً عنهم .
أحدثكم عن الديكتاتوريين الذين يريدون حكم نقابة الصحفيين بالبلطجة .



التبرك بالشجرة

جريدة العربى
25-2-2007

ما هى المشكلة فى أن هناك بعض المصريين
يتبركون بشجرة؟!

المشكلة هى أن هناك من يرى أن هذا جهل
وهناك من يصل به الأمر إلى اعتباره كفرًا، مثله
مثل زيارة المقابر والتبرك بالاولياء وأكل البيت .

ليست هذه هى المشكلة، فهذا حقهم فى أن
يقيموا الأمر كيفما يشاؤون ومن حق الآخرين
أن يروا أن زيارة الشجرة والتبرك بها صحيح
أو لا يخالف الدين، فالاختلاف بين البشر
ليس فقط أمرًا واردًا بل وطبيعًا وضروريًا حتى
تتقدم الحياة، إذن ما هى المشكلة؟!

المشكلة الدائمة فى هذا البلد هى أن هناك
من يتصور أن من حقه أن يمنع الآخرين من
ممارسة ما يعتقدون، رغم أنهم يفعلون ذلك
بشكل سلمى ورغم أن هذا حق من حقوق
الإنسان الذى كفلته المواثيق الدولية، بل ومن
الحقوق التى كفلها الله سبحانه وتعالى للناس،
فقد خلقهم مختلفى الأديان والأفكار وحتى
الأتسكال.

مع ذلك نجد هناك من يحرض قوات الأمن
على قطع هذه الشجرة وفض التجمعات من
حولها رغم أن أحدًا لم يطلب أن يتم منعه من
ممارسة ما يعتقد .

الحقيقة أن موضوع الشجرة ليس نافها ولكنه مؤشر على حالة غريبة فى البلد فأغلبنا لم يعد مشغولا بأن يمارس حياته كما يريد ولكنه مشغول بأن يمنع الآخرين من ممارسة حقهم الطيعى فى الحياة. وهذا موصول بالقبض على المدون كريم عامر ومن قبله رغبة بعض شيوخ الأزهر ومعهم المفتى فى أن يقتصر الإفتاء عليهم هم وحدهم، فمن منحهم الحق فى أن يكونوا وحدهم المتحدثين باسم الإسلام؟ وأن يفرضوا علينا وجهات نظرهم فى الدين والقوة الجبرية رغم أن هذا الدين العظيم ليس فيه رجال دين من أصله ولم يعين الله جل علاه من يتوب عنه!!

إنها جينات الاستبداد التى عشت فى وجدان البلد والتى جعلت الكثير منا يتصور أن دوره هو أن يهدم البلد بناسها بالقوة ليعيد بناءها على مزاجه، لا يتصور أن دوره الوحيد هو الدعوة لأفكاره فقط لا غير ومن حق الآخرين أن يقبلوها أو يرفضوها بدون أى إجبار والدور الأهم هو أن ندافع عن الحرية ليس حريتنا فقط، ولكن قبلها حرية الآخرين.



المارد الشيعي

موقع اليوم السابع
3-9-2008

لست مع المبالغة في الحديث عن خطورة المد الشيعي على مصر، من على أرضية أنه مذهب ديني من حق أصحابه أن يمارسوا شعائهم كما يشاؤون. بل ومن حقهم نشر أفكارهم على الناس، بشرط ألا تكون سبًا وقذفًا لأفكار ومعتقدات الآخرين، فهذه حقوق بديهية كفلها الدستور والقانون والمواثيق الدولية.

بالتالي فالتعامل الأمنى من سجن واعتقالات أو محاولات الاستتابة من البعض أو التكفير، هي انتهاك لحقوق مواطنين مصريين، لهم الحق الكامل في أن يعيشوا داخل وطنهم بحرية ويمارسوا شعائهم كما يشاؤون في إطار القانون والدستور. بل ومن حقهم أيضًا ألا يتم سب معتقداتهم وإهانتهم. فمصر ليست بلد السنة وحدهم أو المسيحيين وحدهم ولا حتى البهائيين فقط، ولكنها وطن كل من يعيشون على أرضها أيًا كانت دياناتهم أو معتقداتهم الفكرية والسياسية.

لكن في ذات الوقت هناك خطورة في أمرين، الأول: هو أن يتم التعامل مع الشيعة باعتبارها متروكًا سياسيًا على طريقة ملالي إيران. وهناك كلام حول «حزب شيعة مصر» و«حزب الغدير». ودعك من الكلام حول أنه

سيكون حزبًا مدنيًا لا دينيًا، وهو ذات الكلام الذي تردده جماعة الإخوان، ولكن عند الجدل ستكتشف أنهم يريدون دولة دينية مستبدة.

المقصود هو حتمية أن تتسع مصر لأن يمارس أبناؤها ما يشاؤون من معتقدات وأفكار والمحظور هو أن تبني أي جماعة خطف البلد لتعيد صبها على مقاسها، على طريقة الإخوان أو على طريقة حكم الملالي في إيران، فكلاهما مرفوض وكلاهما يريد جرنًا إلى الخلف أكثر من ألف عام لتغرق في خلاف سياسي بين سيدنا على ومعاوية، بين آل البيت وبين بني أمية.

الامر الثاني الذي لا يمكن قبوله: أن يكون الولاء السياسي لبعض الشيعة هناك في إيران وليس في بلدهم مصر، حيث الحوذة الدينية، ونظام الملالي الفاشي المستبد. فليست هناك مشكلة في أن يكون ولاء أي مصري على المستوى الديني في أي مكان سواء في مدينة «قم» الإيرانية أو النجف بالعراق أو في مكة. ولكن من المستحيل قبول أن يكون الولاء السياسي لبعضنا هناك في طهران.



الفصل الثانى

جماعة انتهاك الحرمات

والحرمات هنا كثيرة، الحرمات القانونية، رغم أنهم كانوا يقولون إنهم يريدون دولة القانون. فيريدون إلغاء المحكمة الدستورية لأنها أصدرت حكمًا ليس في صالحهم سياسيًا. وطالبوا بحرية الصحافة، وعندما أصبحوا أغلبية تحكم البلد، جاؤوا برجالهم على رأس المؤسسات الصحفية القومية، فإذا لم يكن عضوًا في تنظيمهم السري، فسيكون ولاءه لهم، أو على الأقل سوف «يعمل ألف حساب» لهم وهذا طبعي. فهم يحكمون بقوانين مبارك، ولا يبدلو أنهم يريدون تغييرها. يفعلون أي شيء، ويدافعون عن الشيء ونقيضه بذات الحماس والكفاءة. هم يريدون فقط مصالحهم المباشرة والضيقة.

التحالف مع الشيطان

موقع اليوم السابع
1-3-2010

من المغالطات الفادحة التي تروجها جماعة الإخوان هي أنه لا يجب أن نضع شروطا مسبقة على تواجدهم السياسى فى البلد، فليس منطقيا فى رأيهم أن يفرض طرف برنامجا على طرف آخر، فهذه ليست ديمقراطية.

شكل الكلام منطقي، لكن إذا تأملته قليلا ستجد فى جوهره الخراب، فهو ينقلنا إلى التحالف مباشرة مع الشيطان. فهم بالضبط مثل من يسكن فى بيت ويريد هدم أساساته وأعمدته، وعندما تقول له: إن هذا ليس من حقك يرد عليك ببجاجة: أنت لست ديمقراطي، فكيف تمنعنى من تنفيذ برنامجى فى الإصلاح؟! فى الإصلاح

إنه يشبه التحالف مع الشيطان.

لم يطلب أحد من الإخوان أن يتبنوا منهجا سياسيا محددا، بل كل المطلوب هو أن يحترموا أسس الدولة الديمقراطية الحديثة، وهى أسس تكفل لكل القوى أن تتواجد بحرية، وتكفل لكل المصريين، آيا كانت دياناتهم ومعتقداتهم وتوجهاتهم السياسية حقوقا متساوية. وليس من حق الإخوان أو غيرهم أن يتتبع هذه الحقوق التى يقرها الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ومن تم ليس من حقهم على

الإطلاق استبعاد أى مصرى سبب لونه أو عرقه أو جنسه أو دينه بحجة أن هذا هو برنامجهم.

المغالطة الثانية وهى لا تقل عن الأولى فداحة، هى قولهم أن الفصيل هو صندوق الانتخاب، استنادًا إلى أحلامهم فى تحقيق أغلبية. متناسين بالطبع أن قرارات الأغلبية مشروطة بعدم انتهاكها لحقوق الإنسان ومشروطة بعدم انتهاكها لحق مواطن واحد فى أن يعتقد ما يشاء دينيًا وسياسيًا، بل وحقه فى التعبير عن رأيه بشكل سلمي، وحقه فى تأسيس جمعيات وأحزاب وصحف تدافع عن هذا الحق.

المغالطة الثالثة هى إطلاقهم من أن دور أى نظام سياسى هو أن يجبر مواطنيه على دخول الجئة التى يتصورونها، وهذه مصيبة. فهناك فارق ضخم بين إدارة الدولة بطريقة تؤدى إلى تحقيق الرفاهية للمواطنين، وبين أن يتحول أى تيار سياسى إلى أب وأم للمصريين يعيد تربيتهم من جديد، طبقًا لما يتصور أنه الصحيح، فهذا استبداد صريح، واستبداد متوحش إذا استند إلى أى دين. لذلك فمطالبة الإخوان أو غيرهم باحترام أسس حقوق الإنسان والمواطنة والدولة الحديثة، ليست أمرًا اختياريًا، لأية قوة سياسية، فهى فى جوهرها حرمان الترخيص بقتل الغير، وهذا هو جوهر العدل وجوهر الحرية.



تسليم البلد للإخوان والسلفيين

موقع صدى البلد
28-12-2011

لا خلاف حول ضرورة عودة أعضاء المجلس العسكري والجيش إلى الثكنات، ولا خلاف على أن ذلك يجب أن يتم بأقصى سرعة. . ولكن لو قلنا ذلك دون أن تكمل الجملة، ولو فعلنا ذلك دون أن نضع خارطة طريق متفق عليها، فهذا يعني ببساطة تسليم البلد للإخوان والسلفيين لأنهم حصلوا حتى الآن الأغلبية البرلمانية. وبذلك يكون السيناريو كالاتي:

١- يكتبون دستوراً على هواهم، ولا مانع من تضمينه «رتوش» لإرضاء القوى السياسية إلى حين، ولكنه سيضع أسس الدولة الدينية التي يسعون إليها. فقد رفض السلفيون علناً أي التزام بشكل الدستور أو من يكتبه. والإخوان لم يعلنوا التزامهم حتى بوثيقة التحالف التي وقعوا عليها. فكلاهما لا يريد وضع ضمانات لشكل الدولة القادم ولا لأسسها التي يجب أن تحترم الحريات الفردية والعامة والمساواة المطلقة في الحقوق والواجبات.

٢- هذا الدستور سوف يتضمن تقليص صلاحيات الرئيس، فإذا لم يكن على هواهم، فسيكون تحت رحمتهم، ومن ثم سيكون وزير الدفاع القادم وكل الوزراء والحكومة على هواهم السياسي. وبذلك يكونون قد أزاحوا

المؤسستين اللتين يمكن أن تصنعا توازنا سياسيًا وهما الرئاسة والجيش -
٣- فى الفترة الأولى سيصنعون توازنًا مع باقى القوى السياسية، لكن بعدها
فى الأغلب الأعم سيكون شكل الدولة على النموذج الإيراني، وهو ديمقراطية
مقيدة ومحكومة، أى ديمقراطية على هواهم ومن أرضيتهم السياسية.
هذا لا يعنى الموافقة أبدًا على خطايا المجلس العسكري، أو عدم محاسبة
الذين قتلوا وسحلوا المتظاهرين والثوار آيا كانوا، ولكنه يعنى أننا لابد أن نضع
خارطة طريق تضمن الوصول إلى دولة لا يحتكرها تيار سياسى ولا تحتكرها
أغلبية، خارطة طريق تحميها قوة تنفق عليها.



مبروك.. البلد هيحكمها تنظيم سري

موقع صدى البلد
18-6-2012

نعم، فلن يحكمها حزب سياسى هو الحرية والعدالة، ولكن تنظيم سري لا نعرف عنه شيئا، رغم أنها بعد الثورة لم تعد جماعة محظورة، بل أصبحت ملء السمع والبصر. وما هى خطورة التنظيم السري؟ الخطورة أن الاصل فى أى نشاط سياسى أنه يجب أن يكون معلنا، حتى يتمكن المجتمع عبر مؤسساته مراقبه، وتصويب أخطائه ومحاسبته قانونيا. فكيف يمكن لرئيس قادم أو جماعة سياسية أن تعتبر نفسها فوق القانون والدولة. ناهيك عن أن هذا التنظيم السري له باعترافات قيادات من الإخوان أنفسهم امتدادات خارجية لا نعرف مع من ولا الكيفية التى يدار بها تنظيمهم الدولى هذا. وإذا كان الإخوان جادين فعلا فى أن يكونوا جزءا من البناء الديمقراطى وجزءا من الدولة المصرية، وليس سادتها أو فوقها، فعليهم الآن وليس غدا، حل تنظيمهم السري أو دمجهم فى القانون والدولة المصرية.



<http://www.el-balad.com> 195850

حرب الإخوان القادمة دينية

موقع الاستقلال
13-9-2012

ما حدث أمام السفارة الأمريكية وتداعياتها هي حرب الإخوان القادمة، والتي سيغذونها، فهم في النهاية المنقذ لهم، وهم يعرفون أنها شرعيتهم الأساسية التي ستبقيهم في الحكم، كما يحلمون، الى أن يرث الله جل علاه الأرض ومن عليها. اقصد الخطاب الديني الغوغائي، وهو الخطاب الوحيد المتماusk الذي كانوا يقدمونه على امتداد ثمانين عاما. وهو الشرعية التي حملتهم الى البرلمان باغلية مع حلفائهم السلفيين المشتركين معهم فى ذات الخطاب. وهو الذى منحهم كرسى الرئاسة حتى ولو باغلية محدودة.

ففى النهاية هذا الخطاب الديني الغوغائي هو حصنتهم النجى، والذى كشفت ممارساتهم السياسية منذ الثورة انهم لا يملكون غيره، ودعنى ادلل على ذلك:

انهار خطابهم المتعلق بالحريات والذى كانوا يروجونه فى مواجهة النظام السابق. فعندما جلسوا مكان مبارك ورجاله، قدموا صحفيين للنيابات والمحاكمات. واغلقوا قنوات وصادروا صحف، وتراجع مؤشر مصر الدولى فى حرية الإعلام.

وزيرهم للعدل يحارب من اجل قانون طوارئ مثلما يفعل كل الديكتاتوريين.

يسيطرون الآن على كتابة دستور عنصري يؤسس لدولة دينية. وإذا حدث
وابطل القضاء هذه اللجنة، فالرئيس مرسى منح نفسه كل الصلاحيات لتشكيل
لجنة اخرى تحقق ذات الهدف.

مشروع النهضة اتضح كما قالت قيادات الإخوان أنه اكلوبة لتوصيلهم
للحكم. فقد اكد خيرت الشاطر القيادى فى الجماعة السرية (الإخوان) أن
الإعلام «فهم غلط ومفيش نهضه». ثم قال فى مؤخرأ إن مشروعاتهم للنهضة
يحتاج الى شعب واعى (حاضر هنوعيه). ناهيك عن أن السياسات الإقتصادية
لا تختلف عما سبق، الفرق أنها «بدقن».

إذن الإخوان وحلفائهم ماذا سيعون للناس؟

بهذا الأداء لا يملكون شيئاً سوى خطاب دينى غوغائى يمهّد الأرض لصراع
شكلى مع الغرب على ارضية دينية. وفى الداخل ينقل المواطنين من خاتنة
التضال من اجل «عيش - حرية - عدالة اجتماعية» الى خاتنة أن مشكلة مصر
فى غير المسلمين، أى الاقباط وغيرهم من اصحاب الديانات والعقائد.

هذه الحرب قد تزيد حرارتها أو تقل . . قد تتعثر بسبب مصلحة الإخوان
الآن فى عدم معاداة الغرب فى هذه المرحلة، ولكن هذه الحرب الدينية قادمة.
وهناك قطاعات متطرفة ومحافظة فى الولايات المتحدة والغرب يبحثون عن عدو
ليحققوا ذات الأهداف التى يريدونها الإخوان وحلفائهم هنا فى مصر.

مرشد ماليزى

موقع اليوم السابع
28-12-2009

ألم تلتفت نظرك بتصريحات قيادات الإخوان
بضرورة موافقة ما يسمونه بمجلس الشورى
العالمى على المرشد الذى يختارونه هنا فى
مصر؟!

أظن أنه لفت نظرك أنه لا بد من موافقة بشر
من جنسيات مختلفة على اختيار رئيس لجماعة
تعمل هنا فى مصر . . أليس هذا غريباً؟!

بالطبع غريب ، والأغرب هو ما قاله الدكتور
محمود عزت أمين عام الجماعة فى برنامج بلا
حدود للمذيع أحمد منصور على قناة الجزيرة،
فقد أكد أنه نظرياً ليس هناك ما يمنع من أن
يكون المرشد غير مصري، أى يرأس ويدير
جماعة تعمل هنا فى مصر مواطن غير مصري .
وذاذ المعنى أكده الدكتور عصام العريان لزميلنا
شعبان هدية، فقال إن لائحة الجماعة لا تمنع
ذلك .

فتخيل معى لو أن الجماعة فى الحكم، لا
قدر الله، فهذا معناه أنه أن من يحكم منهم
مصر لا بد أن يوافق عليه أغراب، ولا بد أن
يستشيرهم فى كل صغيرة وكبيرة تخص بلدنا،
أى يتحكم فى مصرى ومصيرك غرباء لا
نعرفهم ولا يعرفوننا .

بل وبناء على لائحة الجماعة وتصريحات

قياداتها، يمكن أن يحكم مصر أى مواطن من أى مكان فى العالم طالما أنه مسلم، فهل من الممكن فى هذه الحالة أن يحكما مسلم من الهند؟!

هذا كله ممكن، ولعل القارئ الكريم يتذكر حوار المرشد محمد مهدى عاكف الذى قال فيه «ظظ فى مصر وأبو مصر واللى فى مصر»، والحقيقة أنها لم تكن زلة لسان، كما كتب الدكتور عصام العريان منذ عدة أيام فى جريدة الدستور، ولكنه إيمان حقيقى بما يسميه الإخوان الخلافة الإسلامية. ولذلك لم يتضرر عاكف فى أن يحكم مصر مالىزي، وقال أيضًا إن الاحتلال العثمانى لمصر ليس احتلالاً لأن من احتلونا كانوا مسلمين. ومن ثم لاند أن تنامح، بل ونسعد بتهبهم لبلدنا.

ودعك الآن من الدفاع المستعيت عن المرشد وقت نشر هذا الحوار الذى أجرته معه ونشرته فى جريدة روزاليوسف، ودعك حتى من كلمة «ظظ»، ولكن الخلفية التى انطلق منها الرجل من الواضح أنها لا تخصه وحده، ولكنها منهج مستقر فى وجدان وعقل هذه الجماعة.

فكيف يمكن أن يطمئن قلبى وقلبك لجماعة تريد أن يحكما من هم ليسوا مصريين؟!



مبروك على مصر الدستور الطائفي

موقع الاستقلال
13-8-2012

لأن لجنة الحقوق والحريات (تأمل الاسم)
بالجمعية التأسيسية لكتابة الدستور اتفقت على
أن تنص المادة الخاصة بحرية العقيدة على عدم
ممارسة التعابرالدينية لغير الأديان السماوية
الثلاثة. واتفق الأعضاء ايضاً (أنا انقل عن
الموقع الرسمي للجمعية التأسيسية) على يكون
نص المادة بالشكل التالي «حرية العقيدة مطلقة و
تكفل الدولة حرية إقامة الشعائر الدينية لأصحاب
الديانات السماوية». فما معنى هذا؟

معناه كارثي وهو ان الدولة لن تكون مسؤولة
عن حماية حرية الاعتقاد للمصريين، ومعناه ايضاً
انه سيحرم أى مصرى من ممارسة أى شعائر خارج
هذه الأديان الثلاثة. فى حين ان «الديكتاتور»
السادات رحمه الله جعل الدولة مسؤولة عن
حماية حرية العقيدة لكل المصريين دون تمييز ،
فالمادة ٤٦ فى دستور ١٩٧١ تركت حرية العقيدة
وممارسة الشعائر مفتوحة دون قيد.

فما معنى هذا؟

معناه ان هذه اللجنة بأغليبتها الإخوانية
والسلفية اهدرت القيمة الأولى للدولة المصرية،
وهى المساواة المطلقة فى الحقوق والواجبات.
وجعلت الدولة المصرية ملكاً لأصحاب الديانات
الثلاثة فقط لا غير، ونزعت عن الباقين، حتى

لو كانوا ألف مواطن، الحق المطلق فيه حرية العقيدة، أى وبجملة واحدة جعلوها دولة للأديان الثلاثة، تمهيداً لأن تكون دولة للمسلمين، والحقيقة انها ستكون دولة للإخوان والسلفيين فقط لا غير.

اعرفه الله ميليشيات الإخوان الالكترونية سوف يهاجموننى باننى ضد الإسلام، رغم اننى مسلم. والهجوم الثانى ان هذه ارادة الشعب، وهذه اكذوبة، فهذه ارادة تيارات سياسية حصلت على الأغلبية وليست ارادة الشعب ! كله على بعضه. والأغلبية حتى لو كانت دينية لا يحق لها كتابة الدستور على مقاسها، ولكن الدستور تكتبه كل التيارات والأطياف، ويحفظ حقوق الجميع حتى لو كان فرداً واحداً.

بالتالى فليس هناك معنى لأن تكون للدولة ديانة، فالدولة كيان ادارى مهمته حماية حقوق وحرريات كل الذين يعيشون على ارض هذه الدولة، بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة. ولا تتغير وظيفتها بأن يدير هذه الدولة هذا التيار السياسى أو ذاك. لأن الذين يحصلون على الأغلبية اليوم، قد يخسرونها غداً، ولكن لا تتغير حياة المواطن أو حقوقه وواجباته مهما تغيرت الحكومات، ومهما تغيرت حتى انظمة الحكم.

أليس هذه هى دولة العدل التى يتشلق بها الإخوان والسلفيين؟!



لماذا تصر جماعة الإخوان على هدم الدولة المصرية؟

موقع اليوم السابع
30-4-2009

(وأكدت قيادات بمكتب الإرشاد رفضهم
لوضع قانون لتطبيق حد الردة، وأوضحت
قيادات الجماعة أن المناخ والبيئة غير مهيأين الآن
لمثل هذا القانون أو أى حد من الحدود، رغم
أهميتها كجزء من العقيدة الإسلامية والشريعة،
لكن يسبقها، كما قالوا مبادئ وأولويات
كثيرة)، (فقرة من تقرير إخبارى منشور على
موقع (اليوم السابع).

أرجو أن تضيف إلى ذلك ما قاله النائب
الإخوانى سيد عسكر فى العدد الأخير من
جريدة (اليوم السابع)، بأن كتلة الجماعة فى
البرلمان تدرس تقديم هذا القانون، فلا بد أن
تدرك أن الخلاف داخل الجماعة فى توقيت
صدور القانون وليس فى المبدأ، فحسب ما قال
عسكر، الحكومة هى التى سترفض فى الوقت
الحالى.

أرجو أن تصبر وتضيف أيضاً، تصريحات
قيادات الجماعة ومنهم النائب سعد الحسنى
حول أن برنامجهم السياسى بعد (تطويره) يحظر
على المرأة وغير المسلم الترشح لرئاسة الدولة.
هنا لابد أن تساءل مثلى: هل مطالبات
الجماعة بالحرية والديمقراطية محمرد تكتيك
للوصول إلى الحكم؟.

الإجابة بالقطع هي نعم. فهم كما هو واضح لا يؤمنون على الإطلاق بحقوق الإنسان ولا بحرية الرأي والتعبير ولا بحرية الاعتقاد، ولا يؤمنون أن هذا الوطن حق لكل المصريين، يختلف دياناتهم وأجناسهم وانتماءاتهم السياسية، ولكن يؤمن الإخوان بأن البلد ملكهم يفعلون به ما يشاؤون، ولا هي ملك للمسلمين وحدهم، لكن الطغياني أنها ملك لكل من يعيشون فيه، والبدوي أن كل المصريين يتمتعون بحقوق متساوية. ثم إذا كانت هذه الجماعة تفعل ذلك الآن وهي خارج الحكم، فلا بد أن نتأكد أنها لو وصلت إليه بالفعل، لا قدر الله، سنفرق في بحور من اللغواء تتخفى بشعارات دينية تسيء لدين الإسلام العظيم.

لن أتحدث كثيرًا عن أن القرآن الكريم لم يأت فيه أي عقوبات للمرتد، وأن سيدنا أبو بكر رضى الله عنه حارب المرتدين لأنهم كانوا جماعة مسلحة تهدد الدولة الناشئة وليس لأنهم تركوا الإسلام، ولن أطيل في استعراض كثير من الاجتهادات في هذا السياق ومن أهمها ما كتبه دكتور سليم العوا والمستشار طارق البشري.

فالأمر أخطر من فتاوى صالة، فهو يتعلق بجماعة تريد هدم أسس الدولة المصرية التي نستظل بها جميعًا، فهل نتركها، وهل نسمع ردًا من المعارضين الذين يدافعون عن الدولة المدنية؟
أتمنى.



خرافات التيارات الدينية

بوابة الوفد

19-7-2011

رفض ممثلو التيارات الدينية السياسية إعلان المجلس العسكرى بوضع مواد حاكمة للدستور، والسبب أنهم يحترمون إرادة الأغلبية ، أى إرادة الشعب، فهل هذا حقيقي؟ ..

لا أظن، فالبرنامج السياسى المعلن لجماعة الإخوان سواء فى الطبعة التى أخرجتها قبل الثورة، أو فى الطبعة التى أخرجتها فى حزبها الجديد، لا تعترف بسلطة الشعب، ولا بسلطة أغليته، ولكنها ترى أن الدين أو للدقة تصورهم عن الدين فوق الشعب وفوق الدستور، وفوق كل مؤسسات الدولة، فعلى سبيل المثال كان برنامجهم السياسى المعلن قبل الثورة ينص على حرمان المسيحيين والمرأة من حق الترشح للرئاسة، كما أنه يضع فى كل وزارة شيخ حتى يفتى بإذا كان القرار الفلانى أو العلانى يتفق مع ما يعتقدون أنه الشرع، ناهيك عن وجود لجنة من المشايخ سلطاتها فوق الدستور وفوق المصريين وفوق كل مؤسسات الدولة، وهذه اللجنة يشكلها بالطبع الإخوان على هواهم إذا وصلوا للسلطة.

هذا المنطق سوف تمده لدى باقى التيارات الدينية السياسية، فالفارق فى الدرجة بينهم وبين الإخوان، أى الفارق فى درجة التشدد وليس فى جوهر الأداء. ولذلك إذا كان الخيار بين ما

تصور هذه التيارات أنه «كلمة الله جل علاه»، وبين كلمة أغلبية المصريين، فسوف يختارون أن يكونوا ممثلى الله جل علاه وليس ممثلى الشعب. هل هذا افتراء أو معرفة بالغيب؟..

بالطبع لا، فيمكنك الرجوع إلى تصريحات ممثلى هذه التيارات قبل وبعد الثورة لتصل إلى هذه النتيجة ببساطة. ولعل تصريحات رئيس جماعة الإخوان السابق مهدي عاكف فى حوار معى «ظف فى مصر وأبو مصر واللى فى مصر»، تؤكد هذا المفهوم. فحتى بعيداً عن الشتائم، فالرجل لا يجد أى غضاضة فى أن يحكم مصر مسلم من ماليزيا ويرفض أن يحكمها مصرى مسيحي. وهو ما يعنى أن فكرة الوطن أو الدولة المصرية مشكوك فيها والأهم بالنسبة له ولتياره هو الخلافة الإسلامية.

أضف إلى ذلك أنظمة الحكم التى ترفع شعارات دينية، فالنظام الحاكم فى إيران قمعي، فليس من حق أحد الترشح فى أى انتخابات إلا بعد أن توافق عليه لجنة، وهذه اللجنة يشكلها المرشد الأعلى، ناهيك عن القمع الذى يمارسه هذا النظام ضد أقطاب منها عرب الأهواز للذين يتناساهم الجميع.

ذات الأمر متجده فى السودان، فتحت شعارات دينية زائفة يحكم عمر البشير بالحديد والنار، ومطلوذة «بتطلوئت النساء» فى الشوارع أهم عنده وعند نظامه من تقسيم السودان إلى دويلات.

الأمر هنا لا يتعلق بالإسلام، ولكنه يتعلق بقوى سياسية تستخدمه جسراً للوصول إلى السلطة ويعملها يعينون أنفسهم خلقاء الله جل علاه على الأرض، أى أنهم أعلى من الشعوب، بل وأوصياء عليها. لماذا إذن يتمسكون الآن بإرادة الشعب؟..

لأن لجنة تعديل الدستور التى شكلها المجلس العسكري، وكانت برئاسة المستشار طارق البشري، وهو من أنصارهم، وعضوية اثنين من قيادات الإخوان، قد مهدت الطريق لهم، فحعلت الانتخابات أولاً، وهم يعتقدون بقينا أنهم سيحصلون

الأغلبية، ومن ثم سوف يشكلون اللجنة التي ستصوغ هذا الدستور. وبما أن هذا التخطيط وافقت عليه الأغلبية في الاستفتاء على التعديلات الدستورية، فهم يتمكنون به، ولا أظنهم كانوا سيفعلون لو أن الأغلبية أقرت أمراً آخر.

ثم هل صحيح أن الدستور يجب أن يكون تعبيراً عن إرادة الأغلبية؟ . .
بالطبع لا، لأن هذه الأغلبية تعبر عن تيار سياسى أو أكثر. ثم إن أغلبية اليوم فى السياسة من الممكن أن تكون أقلية غداً. وعلى سبيل المثال الأغلبية التى جاءت بجورج بوش هى التى أسقطته وأنت بأوباما، والأغلبية هى التى جاءت بهتلر الذى دمر العالم. ولذلك من حق الأغلبية أن تحكم وتدير الدولة، ولكن ليس منطقياً أن يأتى كل تيار يحقق أغلبية فى الانتخابات ويعمل دستور على «مزاجه».

لذلك فالدمائير لا تعبر عن الأغلبية، ولكن تعبير عن المشتركات التى تجمع كل المصريين، يختلف انتماءاتهم السياسية والدينية والاجتماعية، المشتركات التى تصون حقوقاً متساوية بشكل مطلق فى الحقوق والواجبات، وتحمى الحريات الفردية والعامه.

مشكلة التيارات الدينية السياسية فى بلدنا، أنهم لن يضحوا أبداً بما يتصورون أنه الدين من أجل الشعب، فالشعب ليس أداة لتحقيق تصور ديني، وإذا لم يقبل هذا الشعب هذا التصور.. فليذهب إلى الجحيم.



أنا مع المجلس العسكري

موقع صدى البلد
11-12-2011

كُتبت كثيراً ضد الأداء السياسى للمجلس
العسكرى، ولكنى أؤيده وأؤيد من ينصرونه،
فى الخلاف المحتدم والمرشح للتصاعد مع
الإخوان وعموم التيار الدينى، ومعهم بعض
القوى اليسارية. والخلاف ليس قانونياً ولا
دستورياً كما يدعى الطرفان، ولا يتعلق أيضاً
بصلاحيات البرلمان القادم وليس له علاقة
بتشكيل الحكومة القادمة عبر البرلمان، ولا أيضاً
بأن مصر دولة رئاسية أم برلمانية، ولا حتى حول
مواد تجعل الجيش فوق كل مؤسسات الدولة.
أظن وربما معى كثيرون أن جوهر الصراع
بين معظم القوى الديمقراطية ومعها العسكري،
وبين عموم التيار الدينى ومناصريه، تلتخص
فى سؤالين: من يكتب الدستور القادم؟ ومن
يحمى الملعب الديمقراطى فى حالة تخريبه
من جانب أى قوى سياسية تصل إلى الحكم
بالأغلبية؟

الحقيقة أن هذه الأسئلة مطروحة منذ ثورة
يناير، وكانت هناك اجتهادات عظيمة، مثل
وثيقة الأزهر، ومثل وثيقة التحالف الديمقراطى،
وغيرها من الوثائق والمبادئ التى تم التوافق
حولها. وهو ما يدفعنا خطوة أخرى للأمام،
ويحدث توافقاً على معايير اللجنة التى ستولى

كتابة الدستور، لأن الدستور كما هو معروف لا يجب أن تحتكره الأغلبية، ولكنه تعبير عن مشتركات لا تمس تضمن لكل المصريين حقوقا وواجبات متساوية. لكن حتى لو تمت كتابة هذا الدستور، فما الذى يضمن ألا يتم انتهاكه ويحتكر تيار واحد البلد وبغيره، ويكتبه على هواه وعلى مقاسه، ونعيش استبدادا أشد وأكثر شراسة من الذى شهدناه طوال أكثر من ٦٠ عامًا.

أرجو ألا يكون الرد هو أن هذا حكم على النوايا، فقد حدث ذلك فى أعقاب العديد من الثورات فى العالم، منها الثورة الروسية، التى شاركت فيها الكثير من القوى واحتكرها فى النهاية تيار، وحدث فى الثورة الإيرانية التى شاركت فيها كل التيارات، واحتكرها فصيل واحد.

لذلك أظن أن المناقشة الجادة والصريحة للسؤالين الذين طرحتهما، والوصول إلى توافق حقيقى حولهما، هو الحل.



الأهرام إخوانية

لا أقصد فقط مؤسسة الأهرام العريقة ، ولكن
أضيف عليها الأخبار والجمهورية والهلال
وغيرها من المؤسسات الصحفية «القومية» ،
ولا أقصد طبعاً الإساءة إلى زملائي وأصدقائي
الذين يعملون بها ويؤدون دوراً مهماً. ولكن
ما أقصده هو أن رئيس مجلس الشورى من
الإخوان ، وبالتالي فهو الذى سيتحكم فى هذه
المؤسسات .

فكما يعلم القارئ الكريم ، فالذى يملك هذه
المؤسسات ومن حقه الرقابة عليها هو مجلس
الشورى ، فهو من يختار رؤساء تحريرها ويراقب
ميزانيتها وكل شيء فيها ، بما فيها المحتوى
التحريري .

فهل سيكون هناك فارق بين صفوت الشريف
وبين الدكتور أحمد فهمى الذى رشحته جماعة
الإخوان وحزبها ليحل محله؟

لا أعتقد أنه سيكون هناك فارق ، فبدلاً من أن
تكون هذه المؤسسات خاضعة للحزب الوطني ،
ستكون خاضعة لحزب الحرية والعدالة بدرجة
كبيرة .

فهذه المؤسسات التى يملكها الشعب سرقته
السلطات الحاكمة المتوالية لكى تحولها إلى وسائل
دعاية وإعلام لسياساتها ، وجعلتها خنجرًا تطعن

موقع صدى البلد

29-2-2012

به حصومها السياسيين.

هل الإخوان مخطئون؟

بالطبع لا، لأن الخطأ الأكبر ليس فيهم، ولا حتى في الحزب الوطني، ولكن في غلط الملكية الذي يمكن أى أغلبية سواء كانت الإخوان أو غيرهم، من أن تعمل هذه المؤسسات لصالحها. والحل هو تغيير هذه الآلية القانونية للملكية، بحيث تكون هذه المؤسسات مستقلة تمامًا عن أى سلطة تنفيذية، بل ومستقلة تمامًا عن أى حزب أو تيار سياسي.

هل الأمر صعب؟..

إطلاقاً، فنحن لن نخترع العجلة من جديد، فهناك أنماط موجودة في المجتمعات الديمقراطية، تمكن هذه المؤسسات من العمل بحرية لصالح المجتمع كله. منها مثلاً هيئة الإذاعة البريطانية، والتلفزيون الألماني، وهيئة الإذاعة والتلفزيون الدانمركي وغيرها وغيرها.

لكن لكى يتحقق ذلك، لابد من وجود إرادة سياسية.

فهل يريد الإخوان؟..

العلم عند الله جل علاه.



امتحان حمزاوى الذى سقط فيه للإخوان

موقع صدى البلد
27-5-2012

الحقيقة أنه ليس امتحان الدكتور عمرو حمزاوى وحده، ولكنى أظنه امتحاناً للجماعة من قبل الكثير من القوى السياسية والاجتماعية فى بلدنا. فحمزاوى طرح أسس أن ينسحب الدكتور محمد مرسى من السباق الرئاسي، وبذلك يتيح فرصة كبيرة للمرشح حمدين صباحي للوصول إلى قصر الرئاسة.

الأمر هنا لا يتعلق بقانونية الأمر، فهو كما كان واضحاً أمر مختلف عليه، وفى النهاية يمكن حسمه بشكل أو بآخر، لأن الأساس ليس قانونياً ولكنه سياسي. فإذا وافقت جماعة الإخوان عليه، فمعناه أنها تريد بالفعل توافقاً بين القوى السياسية التى لا ترغب فى أن يعتلى الكرسي الرئاسي الدكتور أحمد شفيق.

ميزة هذا الاقتراح أنه سيوجد مساراً للكتلة التصويتية التى لا تريد جماعة الإخوان، لأنها متخوفة من دولتهم الدينية، ومتخوفة أيضاً من استيلائهم على كل مؤسسات الدولة وإخونتها كلها. وهذه الكتلة التصويتية أيضاً لا تريد الفريق شفيق لأنها تراه إعادة إنتاج لنظام مبارك.

كما يعرف القارئ الكريم سقط الإخوان فى الامتحان، بل وكان سقوطاً ذريعاً، فالدكتور مرسى كما كان واضحاً فى لقائه مع محمود

سعد على قناة النهار ليس رافضاً فقط لهذا الاقتراح، ولكنه يعيد بدون مهارة نفس الخطاب الساذج حول الاصطفاف الوطني ليس ضد نظام مبارك في الحقيقة، ولكن لكي يصل هو وجماعته للقصر الرئاسي. بل إنه لم يكلف نفسه، رغم ضغوط سعد، أن يقدم تصوراً واضحاً لهذا التوافق الوطني بعد أن يصبح رئيساً.

بالتالى فالصراع الآن ليس كما يدعى بين ثورة وفلسول، ولكنه فى الحقيقة بين دولة الإخوان الدينية، وبين دولة تختلط فيها المدنية بنفوذ للعسكر. أظننى مضطراً لاختيار الأخيرة، فعلى الأقل لن يحكمونا باسم الله جل علاه.



أموال الإخوان والسلفيين

موقع بوابة الوفد
13-8-2011

كان غريباً أن تمر مطالبة الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح لجماعة الإخوان والسلفيين بأن تخضع أموالهم للرقابة المالية لمؤسسات الدولة، فمن أين الغرابة؟!

تصريح الدكتور أبو الفتوح كان في برنامج آخر كلام مع المذيع اللامع يسرى فودة منذ يوم ٢٠-٧-٢٠١١ ، ومع ذلك لم يردوا، رغم أن الرجل كان قيادياً بارزاً في جماعة الإخوان قبل أن يفصلوه بسبب ترشحه لرئاسة الجمهورية .

الأهم أن جماعة الإخوان والسلفيين هم الأعلى صوتاً في المطالبة بكشف أموال التمويل الخارجي لمنظمات المجتمع المدني، وهم محقون، ولكن هذه الشفافية لا يطبقونها على أنفسهم . ولم يطالبهم بها المجلس العسكري، رغم أنه متزعج بشدة كما يقول أعضاؤه من التمويل الأجنبي، ورغم ما يتردد من شائعات عن تمويلات سعودية وغير سعودية للتيارات الدينية .

أعرف أن كثيرين من أعضاء الجماعة ومن الجماعات السلفية سيردون على الفور، بأنهم يقولون أنشطتهم من تبرعات الأعضاء، وأنا لا أشكك في ذلك، ولكنه لا يعنى أبداً أن تظل هذه التبرعات وأوجه إنفاقها سرية . لماذا؟

لأن الإخوان والسلفيين سواء في نشاطهم السياسى أو الدعوى يمارسون العمل العام، ومن ثم فمن حق المجتمع أن يعرف كل تفاصيل عملهم وعلى رأسها طبعًا الأموال.

فالشفافية لا تتجزأ، ولا أظن أنه يليق أن نستثنى منها أحدًا أو حزبًا أو تيارًا سياسيًا.

أليس كذلك؟! . .



«فرحانة جداً» وخليفة جداً»

موقع صدى البلد
23-5-2012

هذا ما قالته مواطنة من أسويط على قناة المحور، بعد أن أدلت بصوتها فى الانتخابات الرئاسية. المواطنة، للأسف لا أتذكر اسمها، قالت إنها خائفة لأنها لا تعرف من سيأتى لحكم مصر. أظن أن ما قالته المواطنة هو حال القطاع الأكبر من المصريين.

فهناك سعادة غير مسبقة لأنها المرة الأولى التى نتخب رئيس الجمهورية منذ أن انتقلت مصر من الملكية إلى الجمهورية، أى منذ حوالى ٦٠ عامًا. فالرئيس الأول محمد نجيب انقلب عليه رفاقه الضباط وجاء عبد الناصر دون أن نختاره، وهو من اختار السادات من بعده، والسادات اختار مبارك من بعده، أى توريث فيج.

أما الخوف فهو مبرر، فالأجواء السياسية التى نعيشها منذ الثورة، تؤكد أن الصراع الأساسى فى مصر حول نقل ملكيتها من الحزب الوطنى إلى الإخوان وحلفائهم السياسيين، وليس الصراع من أجل بناء بلد ديمقراطى حر لكل المصريين.

ماذا يعنى هذا؟

معناه أن هناك خوفاً من الرئيس القادم، لأنه ليست هناك قواعد مستقرة للدولة، ولا

يوجد حتى دستور متفق عليه ، ولذلك فالرئيس القادم إذا كان من التيار الدينى فهذا معناه أن البلد تم اختطافها لصالح تيار واحد . وإذا جاء من غير الأغلبية البرلمانية ، فهذا معناه صراع عتيف ستدفع البلد ثمته غالبا . لذلك فمعظمنا ، إن لم يكن كلنا خائفون . ولذلك أتصور أن الحل هو أن يصدر المجلس العسكرى إعلانا دستوريا يحسم فيه ويوضح صلاحيات الرئيس والبرلمان . هذا أولا ، وثانياً أن تكون المهمة الأولى للرئيس القادم هى صياغة دستور يضمن لكل المصريين حقوق وواجبات متساوية .



غرور الإخوان والسلفيين

موقع اليوم السابع
15-12-2011

نعم سيصيب القطاع الأعظم منهم الغرور، بل وسوف يتصرف بعضهم بعجرفة، وسيقاتلون لاحتكار حكم البلد وكتابة دستوره. فسوف يتصورون أنهم حققوا كبش أغلبية كاسحة، في حين أن الذى فاز فى الانتخابات ليسوا هم، ولا يرامجهم السياسية، إن وجدت، ولكن القرآن الكريم وديننا العظيم، فقد كان جوهر دعاياتهم وخطابهم.

هذا متوقع لسببين: الأول أن بلدنا تم حرمانه عنوة من أى عمل سياسى جاد وحقيقى منذ حركة ضباط يوليو فى عام ١٩٥٢. حتى بعد سماح الرئيس السادات فى السبعينيات بتأسيس المنابر ومن بعدها الأحزاب، ظل الأمر مقيدًا ومحكومًا، ورغم تقليل القيود نسبيًا فى عهد مبارك، فإن كل شيء كان تحت السيطرة، وهذه السيطرة امتدت لتأسيس الجمعيات الأهلية وفى كل مؤسسات المجتمع التى كانت تتحكم فيها تمامًا السلطة التنفيذية على امتداد أكثر من ٦٠ عامًا.

فى هذا المناخ الاستبدادى كان طبعيًا أن تكسب الشعارات الدينية الفضاضة، إسلامية أو مسيحية، مساحات واسعة وتشكل جذبًا جماهيريًا، خاصة أنها لا تتطرق مثل البرامج

السياسية إلى تفاصيل، ناهيك عن أنه لم يتم اختبارها على أرض الواقع، فهي ومعها شعارات باقى التيارات السياسية، كانت شعارات تعبوية بهدف حشد الجماهير ضد الخصم السياسى الأكبر، وهو نظام استبدادى.

السبب الثانى، هو أن هذه التيارات الدينية، ومعها باقى تيارات المعارضة لمبارك والسادات وعبد الناصر، كانت محرومة بدرجات متفاوتة من ممارسة السياسة، ومن ثم لم يحدث اختبار حقيقى لها على الأرض، بل لم يحدث تفاعل بينها وبين جمهورها، حتى تتقدم للأمام أو تختفى بناءً على قدرتها على جذب أعضاء ومناصرين.

لذلك فالخريطة السياسية التى ظهرت فى أعقاب انتخابات مجلس الشعب، ليست نهائية، بل سوف يصيها الكثير والكثير من التغير، ولهذا أدعو معظم التيار الدينى إلى التمهّل والتواضع، فهم لم يدخلوا حتى الآن إلى الملعب السياسى.



اتحاد عمال الإخوان

موقع اليوم السابع
15-5-2011

لست مع الذين انزعجوا ورفضوا أن تؤسس جماعة الإخوان اتحادًا للعمال «تبعها»، والسبب أن مثل هذا الاتحاد لو استمر على أساس أيديولوجى سياسى، أى أحد أقسام الجماعة، يأتجر بأمرها وينفذ توجهاتها، فسوف ينهار تمامًا ويختفى من الوجود. بالضبط مثلما انهار اتحاد العمال الرسمى وكل الأشكال النقابية والعمالية التى كانت قسمًا فى الاتحاد الاشتراكي، الحزب الوحيد الذى سمح به نظام جمال عبد الناصر، ومثلما تنهار الآن اتحادات ونقابات العمال التى كانت تسيطر عليها السلطة الحاكمة.

فمشكلة اتحاد عمال الإخوان، ستكون مثل اتحاد عمال الشيوعيين والناصريين وغيرهم، أنه اختطف شكلا نقابيا لممارسة عمل سياسى، وهذا ما فعلته القوى السياسية قبل ثورة اللوتس، وأدى إلى تدمير النقابات. ورغم إدانتى لهذا الاختطاف، إلا أنها كانت مضطرة بشكل أو آخر، فالنظام الحاكم لم يكن يسمح بأى نشاط سياسى حقيقى، كما أنه أغلق الباب بالضبة والمفتاح أمام حرية تأسيس الأحزاب، وبالتالي لم يكن أمامهم سوى استخدام النقابات مساحة إطلاق نيران

سياسي، وتوقفت النقابات عن عملها الأصلي وهو الدفاع عن حقوق أعضائها.

أما الآن فلدينا حرية تأسيس الأحزاب، وحرية عملها، وأصبح لدينا حرية تأسيس نقابات، ومن ثم فالتقابة التي تكون أولوياتها سياسية وليست نقابية، ولا تدافع عن حقوق أعضائها، سوف يهجرها هؤلاء الأعضاء عاجلاً أو آجلاً، ويذهبون إلى النقابة التي تدافع عنهم فعلاً، ولن تخذعهم شعارات سياسية أو دينية.

لذلك لست مع المتع، ولا الحل، بما فيه اتحاد العمال الحكومي، فلندع كل الزهور تتفتح، والبقاء سيكون حتماً للأصلح.



«أصله بتاع رينا»

جريدة اليوم السابع

1-12-2011

. رفض الشاب الملتهب تمامًا، أن يعطى
صوته لمرشح رئاسى فى انتخابات الرئاسة
المقبلة، والسبب أنه لا يحفظ آيات القرآن
جيدًا، فى حين أنه سوف يعطى صوته لمرشح
آخر، ليس فقط لأنه (حافظ آيات قرآنية)،
ولكن لأنه أيضًا، كما قال لى الشاب ذو
الوجه المريح خريج أزهر مته.

كنا فى مترو الأنفاق، وبعيدًا عن الاختلاف
والاتفاق، فقد كنا نناقش فى مكان عام،
من هو الرئيس القادم ومن هو الأصلى ومن
سوف نختاره؟ كان نقاشًا حرًا وديمقراطيًا،
رغم أن الشاب الثانى يتهم القوى السياسية
التي لا تعجبه بالحياة (متقوّلش حرية رأى
يا أستاذ).

هذه أولى عقبات الاختيار الديمقراطي،
التي سوف تأخذ وقتًا طويلاً، وهى اعتبار
الاختلاف هو سنة الحياة، وأن يقتنع المتدينون
الذين يمارسون السياسة على خلفية دينية أو
عقائدية أيديولوجية أن الله جل علاه، لو
أراد البشر نسخة واحدة لفعل، ولو أرادهم
على دين واحد وفكر واحد، لفعل سبحانه
وتعالى. وبالتالي فلا بد أن نتفق جميعًا على
حماية حق الاختلاف، وحماية حق كل

المصريين فى المساواة المطلقة دون أى تمييز دينى أو عرقى أو سياسى أو فكري... إلخ.

الأمر الثانى، وهذا ما حاولت نقاشه مع الشاب ومع عدد لا بأس به، وهو أن المرشح القلائى (بتاع ريتا)، أمر جيد جدًا. لكنى لو أردت مرشحًا (يحفظ القرآن) لكان شيخ المسجد أفضل منه. ثم إن علاقته بالله جل علاه أمر يخصه، وسوف يكافؤه الله جل علاه عليها. والذى يخصنا هو: ماذا سيفعل فى الحريات الفردية والعامة وفى الصحة والتعليم والبطالة وفرص العمل؟... إلخ.

لكن دعك من كل الملاحظات والتحفظات، فالمقترح أننا بلدنا المشوار الطويل لدولة العدل والحرية.



صدمة حل مجلس الشعب

موقع الاستقلال
25-9-2012

طبعًا هي صدمة، وصدمة كبرى للإخوان والسلفيين، فقد أقصد حكم المحكمة الإدارية العليا المخطط الذي يحاربون من أجله. فقد قاتلوا للإبقاء على مجلس الشعب ومن بعده الشورى حتى يتمكنوا من السيطرة على المؤسسة البرلمانية، بعد الرئاسة، وبعد الجيش والشرطة ووزارة العدل.

هذه الصدمة ستجعلنا نقرأ تصريحات منفصلة، منها مثلاً ما قاله محامى جماعة الإخوان عبد المنعم عبد المقصود، الذى وصف الحكم بأنه خطأ قانوني. وحزب الحرية والعدالة أعرب فى بيان عن اندعاشه. وستشهد الأيام القادمة تحرشات جديدة قانونية وغير قانونية هدفها تعطيل هذا الحكم، أو تشويهه أو انتظار حكم الدائرة الأخرى فى مجلس الدولة فى حل مجلس الشعب أيضًا.

شخصيًا أتمنى حل مجلسي الشعب والشورى، وشخصيًا أتمنى أن تقل الأغلبية الإخوانية السلفية فى الانتخابات إذا حدثت. لكن الحقيقة أتمنى سعيد بهذا الحكم لأسباب أخرى أهم، وهى أن الحكم بحل مجلس الشعب جاء من أعلى سلطة قضائية فى البلد، وهى المحكمة الدستورية العليا،

والطبيعى والبديى أن يخضع له الجميع ، بما فيه جماعة الإخوان . فليس منطقياً أن تلتف على حكم هيئة قضائية عليا بالطعن عليه أمام هيئة قضائية أقل درجة . هذا أولاً ، وثانياً : أن احترام القانون هو الشرعية الأساسية لأي تيار سياسى يحترم نفسه ، لكن كيف يحترمون القانون وهم جماعة تعيش خارج القانون؟!

لذلك فالخطوة القادمة لهم ستكون الإطاحة بالمحكمة الدستورية العليا ، سواء بتغيير قانونها ، ليس لتكون مستقلة ، ولكن ليتمكنوا من السيطرة عليها ، أو إلغائها من الوجود .



أموال التنظيم السري للرئيس

جريدة الصباح
23-9-2012

ليس من باب الإحباط أن أقول إنني لست متفائلاً بتصريحات المستشار هشام جنيته بعد توليه رئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات. فلا أظنه سوف يستطيع مراقبة التنظيم السري لجماعة الإخوان، ولن يستطيع بالطبع إجبار قادتها على الانطواء تحت غطاء القانون، فهم لم يفعلوها وهم في خاتمة المعارضة، فهل يفعلوها بعد أن حكموا البلد؟!

لا أظن. فالحقيقة التي يعرفها المستشار الجليل وكل المشتغلين بالعمل العام، أن الأمر كما كان قبلها، فمن يملك السلطة يملك كل شيء. وإلى القارىء الكريم بعض الأدلة:

• هناك قضايا ودعاوى قضائية ماتت ولم تتحرك، فحتى الآن لا نعرف من الذي قتل شهداءنا في العباسية ومحمد محمود والبالون وغيرها وغيرها. في حين تحركت القضايا التي رفعتها ميليشيات الإخوان ضد صحفيين وإعلاميين بسرعة الصاروخ، ومثلها القضايا المرفوعة ضد الفريق أحمد شفيق. ولم نعرف حتى الآن إلى ماذا انتهت التحقيقات التي بدأت في تسويد بطاقات انتخاية عبر مطابع الأميرية للدكتور مرسي. ولم تتحرك أى جهة قضائية ولا حتى اللجنة العليا للانتخابات التي

اتهمت الجهات التنفيذية، أى النيابة، ووزارة الداخلية بالتراخي.
• كانت الحجة لقادة الإخوان أنهم لا يستطيعون أن يوفقوا أوضاعهم
القانونية، لأنهم مطاردون من نظام مستبد. ومع ذلك فلم يتخذوا أى خطوة
بعد الثورة ولا حتى بعد أن حكموا البلد.
ما معنى هذا؟

للأسف معناه أن دولة العدل التى كنا نحلم بها لن تتحقق فى زمن
الإخوان، فهم لم يفعلوا شيئاً حتى الآن سوى الاستخدام الخشن لقوانين
وآليات نظام مبارك، ليرقوا الدولة المصرية. فلم يشغلوا مثلاً بإلغاء قوانين
الحبس فى قضايا النشر، ولكنهم استخدموها بشكل أسوأ من مبارك. ولم
يطلقوا حرية إصدار الصحف والإذاعات والقنوات والأحزاب. وها هم فى
لجنة صياغة الدستور يصادرون حرية الاعتقاد وحرية الصحافة، فبعد أن
كانت توجد قوانين كنا نحلم بتغييرها، صاروا يضعونها بتوحش فى دستور
لن يسمحوا بتغييره أبداً، فهم لن يتركوا الحكم هم وحلفاؤهم بالانتخابات
كما جازوا إليه بالانتخابات.



إليه الفرق بين الكتاتنى وفتحى سرور؟!

موقع صدى البلد
5-3-2012

أعرف أن السؤال يبدو مستغزا، وسوف يثير غضب الإخوان وحلفائهم. ولكن لابد من الإقرار بالطبع أن هناك فروقا إيجابية كثيرة، لكن المقلق هو أوجه التشابه، أظن أنه يستحق أن نطرحه ونجتهد فى الإجابة عليه، وبغض النظر عن النتائج أظن أيضًا أننا بحاجة لأن نسأل ما هى أوجه التشابه بين أغلبية الحزب الوطنى وأغلبية حزب الحرية والعدالة؟!

أولى علامات التشابه: أنه فى عهد الكتاتنى هناك نواب تم منعهم من دخول البرلمان للمشاركة فى الاعتصام الذى أعلنه بعض النواب اعتراضًا على حرمانهم من تقديم أسئلة واستجابات. والأمر الثانى: هو محاولات الرجل ومعه حزبه منع البث التلفزيونى لجلسات المجلس وكأنها يجب أن تكون سرية.

ثالث هذه العلامات هى تقدم الدكتور خالد محمد عضو الهيئة البرلمانية لحزب الحرية والعدالة بمشروع قانون للجمعية التأسيسية من ثلاث مواد، هى كما نشرته الزميلة آية فاروق على موقع صدى البلد، الأولى تنص على أن تشكيل الجمعية من ٤٠ نائبًا من داخل البرلمان (٢٨ من مجلس الشعب و١٢ من

مجلس الشورى)، والمادة الثانية أن تبدأ الجمعية عملها من مجرد علمها. وتعد لجانها، بينما تنص المادة الثالثة على عدم إفصاح أعضاء الجمعية التأسيسية عن عملهم لوسائل الإعلام.

ما يهمنا فى هذه المواد هى مادة المنع، وعدم الإفصاح وهى التى تذكر بالأوامر التى كانت تصدرها حكومات مبارك لموظفيها بعدم التعامل مع الصحفي، والهدف بالطبع هو الإخفاء عن الناس وحرمانهم من حقهم فى المعرفة.

التشابه الأخير وهو الأفظع، وهو أن الحزب الوطنى كان يحتكر رئاستى للشورى والشعب، ويحتكر رئاسة كل اللجان، وهو ما يفعله الإخوان إلا قليلا. والآن هم يخططون لاحتكار الموقع الرئاسي.

أظن أن التشابه كبير، فالإخوان مثل الوطنى إلا قليلا.. فهل هذه أمراض الأغلبية أيا كانت خلفيتها السياسية؟

هل هى ثقافة الاستبداد التى طالتنا جميعا؟
أظن ذلك.



صندوق عمر سليمان الأسود

موقع صلى البلد

20-4-2012

الآن ما هو مصير الصندوق الأسود الذى
هدد به اللواء عمر سليمان رئيس جهاز
المخابرات الإخوان؟ .

أظن أنك متوافقتى أن من حقنا الإجابة،
سواء من جانب سليمان أو من جانب
الإخوان. فهذا التهديد العنسى الذى قاله
اللواء السابق جاء فى أعقاب هذا الهجوم
الضخم الذى شنه الإخوان ضده. صحيح أن
هناك قوى وسياسيين آخرين هاجموا، لكن
الإخوان كانوا الأشرس، فقد حشدوا أغليتهم
فى البرلمان من أجل إصدار قانون لمنع سليمان
من الترشح للرئاسة، بل وحشدوا قوتهم
وقسوة غيرهم من القوى السياسية من أجل
منع سليمان من الترشح. ودعنى أقول لك
إنهم لم يفعلوا ذلك فى مواجهة ما هو أخطر
مثل قتل المصريين فى شارع محمد محمود
أو ماسيرو.

إذن ما هو السر بينهم وبين عمر سليمان؟
السؤال مهم وما زال مطروحاً رغم التراجع
النسبى لسليمان، فبعد أن هددتهم بهذا
الصندوق الذى من المؤكد أن فيه «مصابيب»،
عاد وقال إنه كان يقصد الصندوق الأسود
لشخصه والذى يحب أن يعلنه على الناس.

طبعًا أنت مثلى فى الغالب لن تصدق ذلك، فأنت تعرف وأنا أعرف أن النائب السابق لرئيس الجمهورية أجرى مفاوضات سرية مع الإخوان بعد يوم ٢٥ يناير، ووصلوا إلى اتفاق ظهر منه على السطح الاعتراف بشرعية وجودهم، مقابل انسحابهم من الميدان وهو ما أعلنته قادتهم وقتها، ولكن رفضه شباب الجماعة.

فهل من حق عمر سليمان الإخفاء؟

طبعًا لا، وإذا كان محكومًا بقوانين وقواعد جهاز المخابرات الذى خرج منه، وإذا كان الآن محكومًا برغبته فى الصمت بعد أن خرج من السباق الرئاسي، فلماذا يصمت جهاز المخابرات الذى كان من المؤكد طرفًا بشكل أو آخر فى هذه المفاوضات السرية، أو على الأقل على علم بها؟.. .
سؤال مشروع ومن حقى ومن حقل أن نعرفه الآن.. . الآن وليس غدًا.
فهل تظن أنهم سيجيون، خاصة والإخوان الذين يحاربون بضراوة من أجل حكم البلد، فكيف نصدقهم وكيف نأمن لهم وهم يحجبون عن المصريين حقهم فى المعرفة؟



شياطين الإخوان

موقع الاستقلال
6-9-2012

الخطورة فى البلاغ الذى قدمه المحامى عضو جماعة الإخوان، بوجود حفل لعبادة الشيطان فى ساقية الصاوي، أمران: الاول هو أن هذه مقدمات للدولة التى يريدونها الإخوان وحلفاؤهم من التيارات الدينية. وهذا ما سوف أفصله حالا. الثانى هو أن المحامى الإخوانى لم يقدم البلاغ للنيابة، ولم يحضر محضراً فى قسم شرطة، ولكنه ذهب مباشرة لوزير الداخلية، نعم وزير الداخلية. والغريب أن الوزير المشغول «لشوشته» فى تأمين أكثر من ٨٠ مليون مصرى يعيشون فى بلد طويل عريض، بل ولديه كوارث كبرى لا داعى لأن اعيدها على القارئ الكريم، ولكنى سأكتفى منها فقط بسيطرة جماعات إرهابية على سيناء.

مع ذلك فالوزير قابل المحامى، ومن المؤكد أن السبب هو أنه عضو فى جماعة الإخوان السرية وعضو فى حزبها الحرية والعدالة. هذا مؤشر على أن ما أطلقوا عليه «الدولة العميقة» تعمل الآن بكفاءة وإخلاص منقطع النظير لعضو مجهول فى جماعة الإخوان السرية، فما بالك بالقيادات. الوزير المخلص لعمله لم يكتف فقط بأن

قابل العضو المجهول فى الجماعة السرية، ولكنه أصدر أوامره لضباطه بأن يتخفوا ويذهبوا مع المحامى الإخواني، ليس لضبط البلطجية واللصوص والارهابيين، ولكن للقبض على «عبدة الشيطان الملاعين»، إنها اجهزة الدولة التى تحمى الحاكم أيًا كان.

أعود لما كتبه فى بداية المقال، أننا حتى لو افترضنا جدلاً أن هناك مصريين يعبدون الشيطان أو ما يشاؤون، أو حتى ملاحدة بلا دين... فما هى المشكلة؟

الحقيقة أنه لا مشكلة، فالدستور والمواثيق الدولية لحقوق الانسان تنص على الحق فى حرية الاعتقاد، والإسلام ديننا العظيم يدافع عن هذه المبادئ الإنسانية «من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر»، والدستور القديم الذى تقاثل جماعة الإخوان ومعها السلفيون لسحقه بالأحذية، ينص على حرية الاعتقاد. ولأنهم يريدون بناء دولتهم الدينية، فقد بذلوا جهداً خرافياً ليس من أجل أن يكون المصريين أحراراً، كما طالب ثوار يناير، ولكن لأن تقتصر حرية الاعتقاد على الأديان السماوية فقط، لتصبح مصر دولة المؤمنين بالأديان السماوية. وتدرجياً دولة المؤمنين بالإسلام فقط، وبعدها يصلون إلى حلمهم بأن تكون دولة المؤمنين بعقيدة الإخوان.



بلطجة إخوانية

موقع صدى البلد

17-6-2012

أظن أن الأداء السياسي لجماعة الإخوان سيجعلنا نترحم على أيام الرئيس السابق حسنى مبارك، فلم يحدث أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا أحكاماً وهو الديكتاتور وكان مسيطراً على كل السلطات، ورفض تنفيذ حكم لها، بما فيها حل مجلسى الشعب والشورى.

ناعتك عن الأهم وهو أن الحكم بحل البرلمان لم يكن مؤامرة كما يشيع الإخوان، لا عليهم ولا على الثورة، فالمجلس العسكرى كان يرفض التعديلات التى أصرت عليها الجماعة ومعها كثير من القوى السياسية، بأن يرشحوا على المقاعد الفردية والقوائم، فقد كان طمعاً سياسياً، رغبة فى الاستحواذ لا أكثر ولا أقل.

ثم إن الإخوان وكثيراً من القوى السياسية كانوا يلعنون النظام السابق لأنه لا يحترم إرادة الجماهير ويؤزور الانتخابات، ومعهم حق طبعاً، والآن يهدد الإخوان بالتروى إلى الميادين إذا لم يفز مرشحهم، بل وهناك من يهدد بموجات من العنف.

فهل هؤلاء يريدون بلداً حراً ديمقراطياً؟ لا أظن، هم يريدون وراثته البلد، نقل ملكيته إليهم، مثلما كان يريد جمال مبارك الذى يهاجمونه، ومعهم حق، على التورث.

<http://www.el-balad.com> 194735

خطايا الإخوان

موقع اليوم السابع
25-12-2009

لا جديد فى رد محسن راضى القيادى فى جماعة الإخوان على محمود أباطة رئيس حزب الوفد، فما كتبه فى العدد الأخير من «اليوم السابع» يصلح لأن يكون خطبة جمعة وليس خطاباً سياسياً. لكن هذه هى عادتهم، والأمر هنا لا يتعلق بكون انتقادات أباطة على الجماعة صحيحة أم لا، فهذا هو خطابهم فى مواجهة البلد كله، بعد تغليفه بطلاء ديمقراطى مزعوم، ولكنه طلاء لا يصد طويلاً، فرعان ما ينهار لأنه يستند إلى أكاذيب:

١- الأولى أن الإخوان هم المعيار لصالح السياسة وفسادها، كل من يختلف معهم حليف للسلطة الحاكمة، وهذا تهيب، فهناك قطاع كبير فى بلدنا يرفض هذه السلطة الحاكمة المستبدة، ويرفض أفكار الإخوان الأكثر استبداداً، لأنها تستر خلف الدين.

٢- هذا التكفير السياسى من جانب الجماعة لابد أن يسانده على الفور تكفير ديني. فالكذبة الثانية للإخوان هى وصم خصومهم بتأييد الدولة العلمانية، ثم يضعون لها تعريفاً معادياً للدين، ومن ثم يصبح خصمهم ضد الدين، فالاستاذ راضى يؤكد أنها «ترفض الإسلام وتفصل الدين عن الدولة». فى حين أن الدولة العلمانية لا تعادى أى دين، لأنها لا تنحاز لأى دين، ولأنها

كذلك فهي تحمى حق كل أصحاب الأديان في ممارسة عقائدهم بحرية كاملة، بل والدعوة لها بشكل سلمي، بشرط عدم الإساءة للأديان الأخرى، وبالتالي فالخطر على الإسلام وغيره من الأديان هو الدولة الدينية التي يريد الإخوان.

٣- الكذبة الثالثة هي أن الإخوان كما يزعم راضى لا يريدون دولة دينية، في حين أن البرنامج السياسى المعلن للجماعة يفرق بين المصريين، مسلمين ومسيحيين، رجالا ونساء، خالفا بتعمد بين الولاية الدينية والولاية السياسية، متكهين أبسط حقوق المواطنة، ومفرقين بين المصريين على أسس دينية وجنسية وعرقية.

٤- الكذبة الرابعة هي ما يسمونه «الرجعية الإسلامية» وهي تعبير مطاط وغير محدد لجأوا إليه للتخفيف من اتحازهم لدولة يسيطر عليها «شوية مشايخ». فبرنامجهم السياسى فيه لجنة علماء سلطاتها فوق سلطة القضاء والبرلمان والشعب، فهل هذه الديمقراطية على الطريقة الإيرانية هي التي يعد بها راضى وجماعته المصريين؟!

٥- الكذبة الخامسة هي تصديرهم مفهوماً للديمقراطية يستند إلى الأغلبية العديدة، فمن يملكها يملك البلد. وهذا مفهوم يتطابق، ويسمح لى الأستاذ راضى، مع البلطجة، فالأكثر عدداً هو الذى تكون له الغلبة. فى حين أن الديمقراطية تعنى حكم الأغلبية ولكن بشرط ألا تنتهك حقوق ولو فرد واحد من المجتمع.

٦- ولكل ذلك لا يمكننا الاطمئنان إلى أنهم لو حدث -لا قدر الله- وتولوا الحكم أن يتركوه، فكيف يترك الحكم من يعتبرون أنفسهم (ظل الله على الأرض) لبشر، أو شعب يحتاج -كما قال مهدي عاكف وغيره من قيادات الإخوان- إلى من يريه من جديد؟!

لكل ذلك لا نريد الإخوان ولا الحزب الوطني.. فليس منطقياً أن نستبدل مستدأ مدنياً، بمستبد ديني!

ختان السلفيين

موقع صدى البلد

19-5-2012

حسبما أعلن الدكتور يسرى حماد المتحدث باسم حزب النور، فقد سحبوا مشروع قانون ختان الإناث، ليس لأنه يشكل اعتداءً صارخاً على حقوق الإنسان، ولكن لأن نائبيهم في مجلس الشعب لم يرجع أولاً إلى رئيس الهيئة البرلمانية للحزب.

هذا معناه أن موقف الحزب كما هو، وقد أكد الدكتور حماد للزميل حمدي ديش في المصري اليوم، أن هذا الختان ثابت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وبالطبع الأمر فيه رد فقهي مطول قاله وكتبه كثير من العلماء، ناهيك عن الحجج الطبية التي أفاض فيها أطباء وعلماء.

لكن حتى بعيداً عن هذا الجدل، وبعيداً حتى عن عدم أحقية أحد أيّا كانت حججه أن يقتطع جزءاً من جسد طفلة، دون إرادتها، فالأمر يكشف ما هو أهم أولويات التيار السلفي، فليس هدفهم حتى الآن هو أن يطرحوا مشروعاً أو أولويات سياسية، تتعلق بالكيفية التي يمكن بها حل مشاكل الصحة والبطالة والسكن وغيرها. بالإضافة إلى الحفاظ الحقيقي على الحريات الفردية والعامّة.

لكن الأولوية كما هو واضح ليس للشعب ذاته كما يزعمون، ولكن تطبيق ما يتصورونه شرع الله جل جلاله على هذا الشعب، أى أنه مفعول به وليس فاعلا كما يرددون فى خطابهم. فإلّا غيرتهم سيقولون لك فليذهب الشعب إلى الجحيم.

السلفيون ليسوا وحدهم، فمثلهم الإخوان، فقد تراجع خطابهم عن الدولة القومية، والآن يقفون فى صف السلفيين ويطالبون بدولة دينية. كنت أتوقع أن يتغير هذا الخطاب بعد تراجع شعبيتهم، لكن يبدو أنهم سيحتاجون إلى وقت طويل حتى يصلوا إلى خطاب ينحاز للمصريين، خطاب أكثر إنسانية.



الاباوشاخ الأزهر والإخوان

موقع اليوم السابع
42-4-2012

فى الجوهر اسمع لى أن أقول لك إنه لا فرق، فالأبا قال فى عظته الأسبوعية إن الحاكم الذى يحكم بالعدل له حق الخضوع فى حدود ما يقوله الله، أما إذا خرج عن حدود العدل فلا طاعة له. واستشهد بأية من الإنجيل تقول (ينبغي أن يطاع الله أكثر من الناس).

وشاخ الأزهر الجديد الدكتور أحمد الطيب قال فى حوار مع «بى بى سى»، إنه ضد تولي مسيحي لرئاسة الجمهورية، وأكد أن ذلك قد يحدث إذا سمحت بريطانيا لرجل من الأقلية المسلمة بتولي موقع رئاسة الوزراء أو العرش الملكي.

الإخوان موقفهم معروف، كل يوم يعلنون رفضهم لتولي المسيحي والمرأة لموقع رئاسة الجمهورية، وهذا ما أكده الدكتور عصام العريان، عضو مكتب الإرشاد بالجماعة، فقال للزميل جابر القرموطي فى برنامج «مانشيت» إن الموقف من المسيحي والمرأة تحدده الشريعة الإسلامية، فهي فى رأيه بها ثوابت قطعية لا تتغير. . والإخوان لن يرشحوا للرئاسة امرأة أو مسيحياً.

الأطراف الثلاثة يقعون فى أخطاء وخطايا فادحة، تنتهى بنا إلى دولة دينية:

١- فالثلاثة ينطلقون من رؤية يعتبرونها الدين ذاته، فقيما يتعلق بالإخوان والمرشد هناك

اجتهادات كثيرة ترى أنه ليست هناك مشكلة فى تولي المسيحي أو المرأة، انطلاقاً من أن الرئاسة لا علاقة لها بمفهوم الولاية القديم، ولكنها منصب تنفيذى لحكومة يتم انتخابها، ليس لإمامة الناس فى الصلاة، ولكن لتنفيذ برنامج سياسي.. وهذا الرأى يتبناه كثيرون منهم من هم من جماعة الإخوان ذاتها، مثل الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح والدكتور جمال حشمت.

٢- وهو ما ينطبق على البابا، ففى الحقيقة هو يريد مثل كل رجال الدين، أن يحول رأيه أو تفسيره إلى نص دينى من المطلقات أو المقدسات التى لا يجوز الاقتراب منها، ولذلك كانت له تصريحات شهيرة بأنه لن يطبق أحكام القضاء لأنها تخالف فى رأيه للشرعية المسيحية.

٣- بالتالى فالثلاثة، ومعهم أطراف دينية أخرى، يناضلون بشراسة من أجل بناء دولة دنيّة، يحكمها رجال دين، ويناضلون، سواء بقصد أو دون قصد، لهدم للدولة للدولة المصرية، التى لا تقوم على دين، ولكن تقوم على حقوق مواطنة متساوية للجميع، آيا كانت دياناتهم ومعتقداتهم.

٤- إذا طبقنا مقاهيم أى من الثلاثة على الدولة المصرية، فهذا يعنى تحويلها إلى كاتنونات طائفية، هذه مسلمة والثانية مسيحية، ثم تنفتت إلى مذاهب، أرثوذكسى وكاثوليكي. والمسلمة تنفتت إلى شيعى وسنى.. إلخ. أما باقى المصريين الذين لا هم مسلمون ولا مسيحيون، فعليهم الهجرة إلى أى مكان فى العالم.

٥- هذا ينقلنا إلى النقطة الأكثر أهمية، وهى أن الدولة المصرية يحكمها دستور وقانون، ولا تحكمها أديان، وبالتالى فليس من حق أحد أن يروج لانتهاك أساس الدولة وهو القانون والدستور، آيا كانت مكانته، وآيا كان الغطاء الدينى والسياسى الذى يتخفى وراءه..

الفصل الثالث

انتهازيون عظام

التوصيف من جلتي لا علاقة له بالأخلاق، ولا تقصد به الإساءة الشخصية،
للإخوان ككفراد، فلمهم كامل الاحترام. لكن المقصود به التأكيد على أن الانتهازية
صفة أصيلة في الجماعة، فليست لديهم أى مشكلة فى أن يقولوا الشيء وعكسه.
وليست لديهم أى مشكلة فى أن يلعنوا الدكتور كمال الجتزورى ويصرون على
سحب الثقة منه فى البرلمان، ثم يمنحه مرسى قلادة النيل. ليست لديهم أى
مشكلة فى أن يجلدوا الثوار فى بدايات الثورة، ثم ينقلبون عليهم ويهاجمونهم،
ويصمتون على قتلهم فى أكثر من موقعة بيد للجلس العسكري.

فى عهد مبارك طالبوا بحرية الصحافة والإعلام والآن يقيدونها، يسجنون
صحفيين ويغلقون قنوات ويصادرون صحفا. قبل الثورة ثاروا ضد قانون
الطوارئ والآن يحاولون تمريره. كانوا ينادون بحق التظاهر والاحتجاج
والإضراب والآن يحرمونه.. إلخ.

هل هذا طيعى فى السياسة، ربما، ولكن بشرط أن تتوقف هذه الجماعة
عن الادعاء بأنها تمثل الإسلام وأخلاق الإسلام.. أليس كذلك؟..
أظنه كذلك.

سبحان مُغير التجالفات

موقع صدى البلد
22-5-2012

فى أسبوع واحد رأيت الأستاذين حمدين صباحي، المرشح الرئاسي، وعبد الله السنوي، رئيس تحرير جريدة العربي الأسبق، وكلاهما فى لقاءات تليفزيونية يدينون بعنف سلوك جماعة الإخوان السياسي، فى حين أنهما شاركا فى السكوت قبل ثورة يناير فى الصمت على خطايا الإخوان، بل وشنا حربًا شرسة ضد من كان يتقدمهم.

بالطبع الأستاذان «صباحي» و«السنوي» ليسا حالة استثنائية، بل للأسف فقد فعلها كثيرون من مختلف التيارات، ودارت الأيام والآن يدفعون ثمنًا سياسيًا فادحًا وتدفع البلد ثمنًا أقدح.

فقد رفض الأستاذ حمدين صباحي عندما كان رئيس تحرير لجريدة الكرامة، نشر الكلام الخطير الذى قاله محمد مهدي عاكف، مرشد الجماعة السابق، وكان منه سب البلد «طُظ في مصر وأبو مصر واللى في مصر». وكان الأستاذ حمدين وقتها مُتحالفًا معهم فى الانتخابات.

بسبب هذا الحوار الذى أجرته مع «عاكف» وسب فيه البلد، نشر الأستاذ عبد الله السنوي صفحة كاملة فى جريدة العربي، ليس ضد

سب البلد ولا للأفكار الخطيرة التي قالها «عاكف»، ولكن لسبى ولعننى رغم
أننى لم أسب البلد ولا قلت ما يهدد الدولة المصرية ومدنيتها، فكل ما فعلته
هو إجراء حوار مع عاكف قال فيه هذا الباب.
سبحان مُغير التحالفات، والذي جعل الأستاذان حمدين والسناوى
وغيرهما، يهاجمان الآن باستماتة السلوكيات السياسية الخطرة، فقد طالت
النيران بيوتهما.



لماذا انقلب الإخوان على ثوار الميادين؟

موقع صدى البلد
10-2-2012

ليس فقط الإخوان، ولكن معهم أيضًا قطاع كبير من السلفيين، بل يمكن أن تضيف إليهم أيضًا بعض الأحزاب القديمة. وحجتهم المتكررة هي: لقد صنعت ثورة نشكركم عليها. . . والآن نرجوكم عودوا إلى بيوتكم ودعونا نعمل.

لأن الكثير من ثوار الميادين لم يعودوا إلى بيوتهم، تطور الخطاب ودخل في مناطق تذكرنا بما كان يستخدمه نظام مبارك ومن قبله السادات ومن قبلهما عبد الناصر. وهي من نوع الخيانة والعمالة، والقلة المندسة ولمصلحة من. . . إلخ.

فلماذا يفعل الإخوان ومن يناصرونهم ذلك؟

لأن هذه هي الثقافة السائدة في المجتمع على امتداد أكثر من ٦٠ عامًا، والتي تعتبر أن أي خروج على المؤسسات التقليدية من مجلس شعب وأحزاب وغيرها، رجس من عمل الشيطان ولا بد أن وراءها مؤامرة كونية، لبشر يجلسون في مكان مظلم لا يستطيع أحد الوصول إليه، وهدفهم الوحيد هو تدميرنا.

بسبب هذه الثقافة السائدة ذاتها، مستجد أن سلوك أغلبية الحزب الوطني لن يختلف كثيرًا

عن الأغلبية الحالية، بل يمكنك القول إنه لن يختلف عن أى أغلبية كان.
يمكن أن تأتى بها صناديق الانتخابات.

بمعنى أن أى أغلبية تأتى بعد عشرات السنين من الاستبداد، من الطغيان أنها
لا تسعى إلى بناء مجتمع ديمقراطى حر، يكفل الحقوق الأساسية للمواطنين،
وعلى رأسها حق التظاهر والاحتجاج.. لكنها فى الأغلب الأعم تتصور
أن «ملكية مصر» انتقلت إليها، ومن ثم فهى تمارس ذات الآليات التى كان
يستخدمها من سبقوها.

لذلك كان طبعاً أن تجدد الدكتور أكرم الشاعر الذى أبكى مصر كلها فى
البرلمان على ابنه المصاب وعلى كل مصابى وشهداء ثورة يناير، هو ذاته الذى
كان يسفه من اتهام وزير الداخلية بقتل وإصابة الثوار فى برنامج آخر كلام
للمذيع اللامع يسرى فودة.

إذن إنها جينات الاستبداد التى لا بد أن يقاتل المدافعون عن الحريات للقضاء
عليها.



نعم سيسكن المشروع وعنان في طرة

موقع الاستقلال
13-9-2012

وسينهب أى اتفاق أو خروج آمن حتى لو
كان مصحوبًا «بقراءة الفاتحة»، أدراج الرياح.
السيناريو تقريبًا معروف وتنفيذ تفاصيله
مرهون بالوقت المناسب فقط لا غير، ولكنه
سوف يتحقق عاجلاً أو آجلاً.

فقد نقلت بعض المواقع الإلكترونية
خبرًا عن الإذاعة الإسرائيلية أن المشير
حسين طنطاوى يعيش تحت الإقامة الجبرية
فى منزله. هذا الخبر نفاه منذ شهر تقريبًا
المتحدث باسم رئاسة الجمهورية الدكتور ياسر
على، وأظن أنه سينفيه مجددًا بعد أن تم
نشره أمس الأربعاء. لكن بغض النظر عن
التكذيب فالخبر متوقع، بل وتردد هنا فى
مصر بعد الإقالة المفاجئة للمشير والفريق
وبعض أعضاء المجلس العسكري.

لماذا ستم المحاكمة عاجلاً أو آجلاً؟
هناك مؤشرات ، أهمها هذه الدعاوى
القضائية التى تتحرك الآن، أو يتم تحريكها
ضد طنطاوى وعنان، بل وهناك بلاغ لجهاز
الكسب غير المشروع ضد الأخير. وهذه
البلاغات لس تتوقف لسببين الاول، أنها
تكتيك معروف من جماعة الإخوان، تترك
أو تحفز بعض أعضائها غير المعروفين لتحريك

بلاغات ودعاوى قضائية ضد صحفيين وإعلاميين، ثم يقولون إنهم لا علاقة لهم بالأمر، وتنفى الرئاسة أى صلة لها بذلك.

إذا أضفت إلى ذلك تصريحات من الرئاسة وقيادات فى الجماعة بأن تكريم المشير والفريق ليس معناه حصانة فى مواجهة أى بلاغات أو دعاوى قضائية، فحتمًا ستأكد أن هذه الدعاوى سيوف مسلطة عليهم، ستقطع الرقاب عندما يكون الوقت مناسبًا.

لكن هذا للأسف لم يحدث ولم تقاتل من أجله الأغلبية البرلمانية للإخوان والسلفيين، بل وتورطوا فى الدفاع عن وزير الداخلية ورجاله، رغم أنهم يقتلون المتظاهرين أمام مبنى الوزارة وشنوا حربًا شرسة ضد النائب محمد أبو حامد عندما رفع يده «بخراطيش رجال منصور العيسوي». وتورطوا فى الهجوم على المحتجين من الثوار وتركوهم وحدهم يواجهون الموت.

لكن الجماعة الآن ليست لديها مشكلة كبيرة فى أن تترك البلاغات والدعاوى تأخذ مجراها، فهى الآن تحكم قبضتها على مصادر القوة فى الدولة، أقصد الجيش والداخلية. ويكملون منظومة السيطرة بالقضاء والصحافة والإعلام. لقد طالبت من قبل بتقديم من يثبت مسئوليته عن شهداء العباسية ومحمد محمود والبالون وماسيرو للمحاكمة وغيرها، بما فيهم أعضاء المجلس العسكري، وقلت فى لقاءات تليفزيونية، لا يجب أن تكون هناك مؤسسة بما فيها الجيش أو مسئول بما فيهم المشير فوق القانون، وكان هو رئيس الجمهورية وقتها.

الآن سيواجه المشير والفريق وأعضاء المجلس العسكرى المغضوب عليهم المصير المحتوم، وستدافع المؤسسات التى كانت فى قبضتهم عن «الشرعية» وهى الآن مع الرئيس محمد مرسى وجماعته السرية. ولن يجدوا من ينصرهم من التيارات السياسية، ولا من الثوار، فقد عادوا كل هؤلاء،

ويتحملون كما كتبت من قبل مسئولية الشهداء الذين سقطوا، وهذا سوف يرفع الأسهم السياسية للجماعة وللرئيس مرسى الذى «يأخذ حق الشهداء». وسيدفع هؤلاء ثمن تحالفاتهم التى كانت مع الشيطان.



ذبح معارضى الإخوان بقوانين مبارك

موقع الدستور
15-8-2012

قبل أن أقول للقارئ الكريم الكيفية التى يفعلون بها ذلك، لابد من التأكيد على أنهم يستخدمون طرق مبارك ومن قبله السادات وعبد الناصر فى ذبح المعارضين، حملة تشويه واسعة واتهامات بالخيانة والعمالة والتمويل من أجهزة مخابرات أجنبية. يضاف إلى ذلك وهو ما لم يفعله مبارك التحريض الطائفى ضد خصوم الإخوان السياسيين، ومنهم على سبيل المثال رجل الأعمال نجيب ساويرس الذى اتهمه شخص مجهول على قناة الناس بتمويل جرائم قتل وتخريب يوم ٢٤ القادم.

أما قوانين مبارك التى يشاهدونها بكفاءة وتوحش أكثر من مبارك ذاته، فهى على سبيل المثال المتعلقة بالصحافة والإعلام ومنها على سبيل المثال:

١- أغلقوا قناة الفراعين مستخدمين القانون الذى يتيح لوزارة الاستثمار غلق أى قناة بتهم مطاطة، وقال وزير الإعلام الإخوانى صلاح عبد المقصود ببجاجة إن الغلق الإدارى لا يمس حرية الإعلام. فى حين أنهم قبل الثورة وتصريحاتهم موجودة كاسوا يتدنون ليل نهار بمبارك عندما أغلق

بعض القنوات الدينية ، وعندما كان يتحرش بالقنوات الفضائية .

٢- السرعة الرهيبة التى تمت بها إحالة اسلام عفيفى رئيس تحرير جريدة الدستور وتوفيق عكاشة صاحب قناة الفراعين للقضاء، رغم أنهم كانوا ينادون ليل نهار فى عهد مبارك بعدم حبس الصحفيين، والآن يستخدمون القوانين التى تظاهروا ضدها لسجن خصومهم .

٣- كانوا يطالبون بحرية إصدار الصحف والقنوات والإذاعات فى عهد مبارك، وعندما أصبحوا أغلبية فى البرلمان وعندما أصبح رئيس الجمهورية من تنظيمهم السرى جماعة الإخوان، لم يفعلوا شيئاً، بل هاجموا الصحفيين بشراسة ووصل الأمر إلى حملة تخويف بدنى بضرب خالد صلاح رئيس تحرير اليوم السابع رغم أنه ليس خصماً سياسياً لهم .

٤- بدلا من أن يغيروا القانون الذى يتيح لمجلس الشورى، أى الأغلبية الحاكمة التى كانت للحزب الوطنى، سرقة المؤسسات القومية المملوكة للشعب . كل ما فعلوه أنهم نقلوا ملكية هذه المؤسسات إلى أنفسهم، مستخدمين طلاءً ديمقراطياً من شخصيات محترمة، ولكنهم فى النهاية هم الذين يختارون من بين ثلاثة اختارتهم اللجنة . وكان منهم الإخوانى ومنهم المتعاطف مع الإخوان، وإذا لم يكن هذا أو ذاك فلن يستطيع أى رئيس تحرير أن يخالفهم . وبدأ قمع الرأى بمنع مقالة الصحفى الكبير يوسف القعيد وثروت الخرباوى على سبيل المثال .

وكان الأجدر بهم لو كانوا صادقين أن يتظروا لإقرار قانون يتيح لهذه المؤسسات التى يملكها الشعب أن تكون مستقلة عن السلطة التنفيذية والتشريعية، ولكنهم لا يريدون .

إذن هم يستخدمون قوانين مبارك ومن قبله السادات وعبد الناصر

لصالحهم لأنها تحقق أهدافهم، إنها الانتهازية السياسية الرخيصة.
يريدون أن ينقلوا ملكية مصر من مبارك إلى بديع، والفارق هو اللحية
والغطاء الديني المزيف.



سجلناهم بعد فشل التفاوض

موقع بوابة الوفد
20-9-2012

- لماذا اعتديتم على المحتجين؟
 - لأنهم رفضوا فض الاعتصام.
 - لكنه أمر عادى أن يرفضوا فض الاعتصام قبل تحقيق ما يريدون.
 - لقد فشل التفاوض معهم واضطرونا لفض التظاهر بالقوة.
 - لماذا قبضتم على البعض واعتديتم على البعض؟
 - لأنهم رفضوا فض الاعتصام كما قلت.
 - ألا توجد طريقة لفض الاعتصام دون الاعتداء العنيف على المتظاهرين؟
 - هم الذين اضطرونا إلى ذلك.
- هذا حوار متخيل، ولكنى أؤكد للقارئ الكريم أنه نسخة طبق الأصل مما قاله قادة وزارة الداخلية، وما قاله قادة جماعة الإخوان وهى كما تعرف تنظيم سرى يحكم بلدنا. وهى أيضاً نسخة طبق الأصل من ذات الحجج التى كان يقولها نظام مبارك. وكأنتى أسمع فى أذنى تبريرات حبيب العادلى ورجاله، وأسمع فى أذنى الآلة الإعلامية ذاتها فى ماسبيرو التى تلدين مواطنين مصريين يستخدمون حقهم فى الاحتجاج السلمى.. فما الذى تغير؟

الحقيقة لا شيء . فذات الجماعة التي كانت تنادى بحق الاعتصام والإضراب أصبحت تدينه . ذات الجماعة التي كانت تنادى بالحرية تسعى لسحقها . الفرق الوحيد هو أن النظام السابق كان يرتكب هذه الجرائم دون غطاء ديني زائف، أما الرئيس مرسى وقادة جماعته السرية، فيرتكبون ذات الجرائم وهم «بدقن» .



هل هي الحرب يا عريان؟!

موقع بوابة الوفد
13-8-2012

إذا وضعت اسم صفوت الشريف على التصريح، فلن تشعر بأى فرق، فالدكتور عصام العريان يقول ذات الكلام وذات المنطق الفاسد. كان زمان قبل ثورة يناير يرفضه هو وقيادات الإخوان. ولكن الآن وبعد أن أصبحوا فى السلطة، وأصبح ضد مصالحهم فهم يرفضونه، أقصد حق التظاهر السلمى للمصريين. فالدكتور عصام العريان رئيس حزب العدالة، حزب الإخوان، يحذر خصوم الإخوان السياسيين من أنهم لابد وأن تكون مظاهراتهم سلمية وإلا. وإذا عدت بالشريط إلى الوراء فسوف تسمع صفوت الشريف أو آيا من قيادات الحزب الوطنى يحذر المتظاهرين من القلة الهندسة التى تخرب الممتلكات العامة وتحول التظاهرة السلمية إلى حرب شوارع تصب بالطبع فى صالح الحزب الوطنى والآن تصب فى صالح الإخوان.

يتجاهل الاثنان، أى الإخوان والحزب الوطنى أن السلمية ليست مسئولية المتظاهرين، ولكنها بالأساس مسئولية الحكومة. فهى المسئولة عن حماية المتظاهرين من «القلة الهندسة»، وحمايتهم من أى بلطجى يزج به أى طرف من الأطراف، وحمايتهم حتى

من المهوريين السلميين من خصوم الإخوان . وإذا حدث وأخلت الحكومة الإخوانية وأجهزتها الأمنية بهذا الواجب المقدس ، فلا بد من محاسبة وزير الداخلية ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية .

لكنهم لن يفعلوا ذلك ، وفي الأغلب الأعم سوف يدسون بلطجية كما كان يحدث في كل التظاهرات التي لا تعجب المجلس العسكري أثناء توليه السلطة ، ومن قبله الحزب الوطني . وقد جهز قادة الإخوان وميليشياتهم الإلكترونية والصحفية ساحة المعركة ، بالتكفير السياسي ، أصلهم فلول ، وبالتكفير الديني من شيوخهم ، وإباحة دمهم ، وحماية مقارهم ، وكان المتظاهرين معهم دبابات .

أتمنى من الله جل علاه ألا يحقق هذا السيناريو الحقيق أهدافه ، وألا ينتزع أحد من المصريين حق التظاهر . وليس مهمًا أن تتفق مع أهداف تظاهرات الجمعة أو لا ، وليس مهمًا أن يعجبك أو تتفق مع القائمين عليها ، فكما قال سياسى للأسف لا أتذكر اسمه ، الحر هو الذى يدافع عن الأفكار أيًا كان قائلها ، والعبد هو الذى يدافع عن الأشخاص أيًا كانت أفكارهم .



طوارئءمكى والإخوان

موقع بوابة الوفد
28-8-2012

أقصد وزير العدل المستشار أحمد مكي
الذى أعلن أنه يعد مشروع قانون جديد
للطوارئء، وأظن أنك مثلى ومثل كثيرين،
يشعرون بالقلق الكبير من ذكر أى قانون عن
أى طوارئء مهما كانت.

فقد خاضت الجماعة السياسية المعارضة
لمبارك نضالا شرسًا من أجل إلغاء قانون
الطوارئء، الذى ظل جائئًا على قلوبنا أكثر
من ثلاثة عقود وتمكن مبارك بسببه من قمع
معارضيه وإرسالهم إلى السجون سنوات
وسنوات دون أى محاكمات، وكان تيار
الإسلام السياسى هو الذى دفع أكثر من غيره
ثمنًا غاليًا، وذلك على خلفية الاتهامات
بالإرهاب. فهل منطقتى بعد ثورة مجيدة أن
نعيد ذات الخطايا فى حق المصريين، ويشرع
مستشار فى أول حكومة بأن يمنح الرئيس
الإخوانى صلاحيات تمكنه من قمع معارضيه
بطريقة مبارك ومن سبقوه؟! . .

ليس منطقيًا بالطبع، وخاصة أن المستشار
وهو رجل قضاء يعرف أن لدينا الكثير من
القوانين الصارمة التى تمكننا من القضاء على
أى بلطجة. ولكن المشكلة هى أن هناك تراح
مخجل من كل الحكومات التى جاءت بعد

الثورة فى تطبيق القانون. وإذا حدث وتم تطبيقه، فسيكون بحسب الهوى، أى يطبقونه على جرائم ويتركون أخرى.

الدهش فى الأمر أن المستشار مكى كان واحدًا مما كان يسمى قبل الثورة بـ«تيار استقلال القضاء»، وكما هو واضح من عنوانه، مضافا إليه حماية دولة القانون والدفاع عن حريات المصريين. فهل منطقي من المستشار بعد أن جاء إلى الحكم أن يكرر جرائم مبارك؟

ليس منطقيًا بالطبع، وكان المتوقع منه بعد أن نقل التفتيش القضائي إلى المجلس الأعلى للقضاء أن يستكمل استقلال القضاء عن حكومة الإخوان. وأن ينهى كارثة ببطء التقاضى التى هى الأساس فى انتشار البلطجة. وينهى التوريث حتى لا تنهار المؤسسات القضائية. لكنه للأسف اتشغل بالهجوم على المحكمة الدستورية العليا ويتجهز قانون لقمع المصريين لصالح الإخوان، وهذا يشككنا فى أن معارضته لمبارك ونظامه لم تكن من أجل حرية المصريين ولكن من أجل أن تنقل ملكية البلد للإخوان.



معارك فشك

موقع الاستقلال
12-9-2012

نعم هي كذلك، مع كامل الاحترام لمشاعر الغاضبين، وأنا منهم، للإساءة للرسول صلى الله عليه وسلم. وسأقول لك لماذا؟

• هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها الإساءة للقرآن الكريم والرسول صلى الله عليه وسلم، ولن تكون الأخيرة، فطول الوقت سيكون هناك متطرفون من أديان وعقائد أخرى سيفعلون ذلك. بالضبط مثلما يوجد في الطرف الإسلامي متطرفون لا يشعرون بأنهم مؤمنون إلا إذا أسأروا لعقائد الآخرين، بل وهناك ما يمكن أن نسميهم معتدلين يسيئون لعقائد الآخرين، فهناك صفى زميل كتب منذ أيام مؤكداً أن الإنجيل مُحرّف.

• الإساءة في الغرب ليست للإسلام وحده، ولكنها تتم أيضاً ضد المسيحية، وعلى سبيل المثال فيلم شفرة دافنشي، رغم أنه لا يقدم سباً وقلداً في المسيح، فإنه يهدد العقائد المسيحية، الكاثوليكية والأرثوذكسية وغيرهما. فهو يتبنى أن المسيح ليس ابن الله وأنه تزوج من مريم المجدلية.. إلخ.

• بالتالى فالتصور الذى تقدمه لنا تيارات دينية سياسية بأن الغرب ليس وراءه غير الإسلام وهدم المسلمين غير صحيح. ففي هذه المجتمعات مسموح بأى نقد عيف وقاس لأى دين ولأى عقيدة.

هل معنى هذا أن نسكت على الإساءة؟

بالطبع لا، فالاحتجاج منطقي وطبيعي، ولكن فسى الحقيقة لا يجب توجيهه للإدارة الأمريكية ولا سفارتها فى القاهرة أو فى أى عاصمة عربية. لأنها لا تستطيع منع عرض أى فيلم أو أى شيء، فهى ليست مثل بلادنا التى يمنع فيها الحاكم ما يشاء وقما يشاء، ولكنه موظف صلاحياته محددة، وبالتالي فهى لن تفعل شيئاً. مثلما لم تفعل حكومة الدنمارك شيئاً منذ عدة سنوات فى الرسوم المسيئة للرسول. فحرية الرأى والتعبير غير محدودة. كما لا يجب أن تنجر إلى الإساءة للديانة المسيحية هنا فى مصر، مثلما فعل البعض بحرق الإنجيل، ودون أن تنجر إلى وضع بذور حروب طائفية سوف تكسب منها أطراف داخلية، تريد أن تكون المعركة فى مصر دينية، فبدلاً من أن تكون معركتنا مع الاستبداد والفقر والجهل، تصبح مع مصريين مختلفين فى الديانة. فتكسب تيارات تبني خطابها على أساس ديني.

الغرب ليست لديه مشكلة كبيرة فى شكل الدولة ولا فى نوعية حروبها الداخلية، المهم أن مصالحه لا تتأثر حتى لو كان يحكم مصر الشيطان. كما هى العادة سوف يبنى جسوراً لحماية المصالح أياً كان نظام الحكم، فقد قتلها مع مبارك ومن بعده المجلس العسكري والآن جماعة الإخوان.

أعود الى سؤال هل نسكت على الإساءة؟

لا، ولكن ليس بخوض معارك فشلك تنتهي «على مفيش» ولكن ذلك يبتأ مصر القوية الحرة، فهذه أقصى هزيمة للقوى الداخلية والخارجية التى تجرنا جرّاً إلى صناعة الكراهية، صناعة التطرف، صناعة الاستبداد.



من حقلك يا صلاح

موقع بوابة الصباح
3-10-2012

صلاح هو وزير الإعلام الزميل صلاح عبد المقصود، وحقه هو أن يفعل ما يشاء فى المحطات الإذاعية والتلفزيونية، بعد أن ورثها جماعة الإخوان السرية التى يتنى إليها من الحزب الوطني. والمناسبة هو تصريحه الذى نشره الزميل محمد طه فى جريدة المصرى اليوم، والذى يؤكد فيه «مش هنسمح بإهانة رئيس الجمهورية، الذى انتخب بإرادة شعبية فى تلفزيون الدولة»، وأكمل صلاح «لن نسمح بأن يخرج أى برنامج فى تلفزيون الدولة عن إطار المهنة والحيادية، لأنه تلفزيون الشعب ويعبر عن إرادته».

أرجو من القارئ الكريم أن يغمض عينيه قليلا وينشط ذاكرته قليلا، فسيجد هذا الكلام نسخة مما كان يقوله صفوت الشريف عندما كان التلفزيون ملكا للحزب الوطني. ونسخة أيضا مما كان يقوله وزراء الإعلام المتعاقبين عندما كان التلفزيون ملكا للمجلس العسكري.

هل نحتاج لتكذيب صلاح؟ .

لا أظن، ولا أظن أن القارئ الكريم من الممكن أن يصدق أن الأمر فقط سيقصر على إهانة الرئيس أو غيره من الناس. ولكن دعنا

نذكره ونذكر أحباء الإخوان بـ«التغطية المهنية المحايدة» للمليونية الشهيرة التي دعا إليها الكثير من مناهضي الإخوان في أغسطس الماضي. ونذكرهم أيضًا بمنع مقالات كثيرة لكتاب كبار في الصحف القومية مثل إبراهيم عبد المجيد ويوسف القعيد. ومنع خالد على المحامى والحقوقى الشهير من الظهور فى التلفزيون. وأنا شخصيًا لم أعد أظهر فيه بعد أن وصل مرسى إلى القصر الجمهوري.

ماذا نحتاج إذن من صلاح؟..

لا شيء، لأننى أعرف وهو يعرف أنه ومع جماعته لن يجعلوا هذه المؤسسات الصحفية والإعلامية مستقلة عن السلطة التنفيذية وكل سلطات الدولة حتى «تعبّر عن إرادة الشعب» بجد. فهذه ليست معركته، ولكنها معركة من يريدون بناء وطن حر ديمقراطي.



الكذاب محمد عبد القدوس والكذاب صلاح عبد المقصود

موقع بوابة الوفد
23-8-2012

لا أقصد الإهانة الشخصية، ولا أقصد الكذب الشخصي، ولكن الكذب السياسي. وعبد القدوس وعبد المقصود زميلان عزيزان لهما كامل الاحترام رغم الخلاف، وعبد القدوس الآن رئيس لجنة الحريات بنقابة الصحفيين. والثاني أصبح وزيراً للإعلام. والاثنان عضوا مجلس نقابة الصحفيين عدة دورات والاثنان عضوان قياديان في جماعة الإخوان. لماذا هم كاذبان؟!..

لأن عبد القدوس كان يقيم الدنيا ولا يقعدھا ومعه صلاح عبد المقصود، وهما محققان، إذا حدث ومست من قريب أو بعيد سلطة مبارك أي صحفي. ولعل المثل الأشهر هو عندما تم رفع دعوى قضائية ضد للزميل إبراهيم عيسى عندما نشر خبراً عن صحة الرئيس السابق وحكم القضاء بسجنه. وساعتها أقيمت المؤتمرات في نقابة الصحفيين يرعاية الإخوان وعبر رجالهم في النقابة عبد القدوس وعبد المقصود وغيرهم. وصدرت البيانات وحدثت تظاهرات أمام المحكمة وأمام المجلس الأعلى للصحافة. كلنا وقفنا ضد حبس عيسى، ولكن هذا

لا يفعله عبد القدوس الآن، رغم أنه أثناء الانتخابات الرئاسية عقد مؤتمرًا لبعض العاملين في وزارة الطيران يتهمون الدكتور شفيق المنافس لمرشح الإخوان الدكتور مرسى، يتهمونه بالفساد. ولكن عبد القدوس الآن لم يفعل أي شيء رغم أن رجال الإخوان ورؤسئهم وحكومتهم أغلقت قناة الفراعين، وتحاكم صاحبها، ومعه رئيس تحرير الدستور والآن يتم التحقيق مع اثنين من رؤساء تحرير هم الزميلين عادل حمودة وعبد الحليم قنديل.

أما عبد المقصود الذي كان يدافع عن حرية الصحافة والإعلام في عهد مبارك، الآن وبعد أن أصبح وزيرًا للإعلام يتكلم عن الانفلات الإعلامي ويرر غلق صحف وقنوات وسجن صحفيين وإعلاميين.

أليس الزميلان العزيزات كاذبان؟! . .

بالطبع، وبالبرة أطالب أصدقاء كثيرين لي في العمل النقابي منهم جمال فهمي ويحيى قلاش بالاعتذار لي مرتين. الأولى: لأنهم كانوا يغضبون عندما أكتب مهاجمًا تسييس نقابة الصحفيين. والاعتذار أيضًا عن عدم مساندتهم لي ومعهم نقيب الصحفيين وقتها جلال عارف، عندما تخلوا عني، في أعقاب تقديم نائب إخواني بلاغا للنائب العام وسؤالا في البرلمان يتهمني بأنني أزدرى الأديان، وذلك في أعقاب نشري للحوار الذي قال فيه مهدي عاكف «ظظ في مصر وأبو مصر واللي في مصر». ولم يفعلوا أي شيء ولا حتى إصدار بيان حتى لا يغضب الإخوان حلفاؤهم ضد نظام مبارك.

الكذب الفاجر لجماعة الإخوان

جريدة الصباح
26-9-2012

كان منظرهم مهيباً تحت قبة مجلس الشعب وهم يتلقعون يوشاح أسود مكتوب عليه لا للطوارئ. أحذثكم عن نواب جماعة الإخوان التي كانت محظورة وقتها.

كان ذلك في عهد مبارك، ولم يكن نواب جماعة الإخوان السرية وحدهم، بل كان معهم كل أطراف القوى المعارضة في البرلمان وخارجه. فالرفض المطلق لقانون الطوارئ كان يحظى بإجماع. وحتى عندما ألغى الرئيس السابق حسنى مبارك كل المواد وأبقى على عدة بنود خاصة بالإرهاب والمخدرات، لم يكن ذلك مرضياً، ورفضت جماعة الإخوان هذه التعديلات جملة وتفصيلاً ورفضت معها كل القوى السياسية المعارضة، وقطاعات واسعة من الرأى العام. وكنت من الذين رفضوا، وكانت حجتي وحجة الكثيرين، هي أن قانون الطوارئ الملعون هو الذى أتاح لنظام مبارك انتهاك حقوق الإنسان. ومنحه سنداً قانونياً للعصف بمعارضيه، ومنهم الإخوان. بل وتمكن فى حماية الطوارئ أن يسجن من يشاء، ما يشاء من الزمن.

الأمر لم يقتصر على المعارضين السياسيين، ولكنه امتد لحياة المواطنين العاديين، فيستطيع

أى ضابط شرطة أو حتى أمين شرطة اعتقالك وقتما يشاء، ولللمدة التى تعجبه. وتم استخدام هذه الصلاحيات القانونية بلا رحمة. وما رلت أذكر هذا الضابط الرعديد الذى قبض على عامل بسيط تهمه الاشتباه، وعندما سأله مستكراً، قال لى بعنجهية: قانون الطوارئ يا أستاذ. وكأنه يقول لى: أستطيع اعتقالك أنت أيضاً، وهو محق. والأمر كما يعلم الجميع لم يكن يقتصر على الاعتقال ولكنه يمتد إلى التعذيب والقتل فى أحيان كثيرة، وهو بالمناسبة مستمر حتى الآن.

فلماذا انتقلت جماعة الإخوان، التى لم تعد محظورة ولكنها ما زالت سرية، من النقيض إلى النقيض بلا خجل، وكيف يدافع قياداتها الآن عن الطوارئ، وكيف يدافع المستشار مكى وزير العدل، الذى صدع رؤوسنا فى عهد مبارك بالدفاع عن الحريات، بتبرير هذه الجريمة فى حق البلد؟!.. لا أجد وصفا سوى أنه الكذب الفاجر لجماعة الإخوان ومناصريها.



الفصل الرابع

ضد الرئيس

ليس هناك أى فخر فى أن تكتب ضد الرئيس محمد مرسى، وليس هناك عناد، ولا «تلكيك»، كما تردد جماعته السرية وأحباؤها. أولا لأن الانتقاد واجب، لأنه يدفع أى سلوك سياسى للأمام ويطوره. «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض». وثانياً لأن انتقاد مرسى أكبر رأس فى الدولة يشير إلى كشف منهج هذه الجماعة، فكيف يمكنك مثلاً تجاهل أن مدير المخابرات الجديد أقسم على المصحف، وأنه يقسم ولاء السمع والطاعة لشخص مرسى داخل جماعة الإخوان، فيما يسمونه البيعة، وكأنها ليست دولة. وكيف يمكنك تجاهل هذا التفاف الرخيص بتصوير مرسى وكأنه نبي أو من الصحابة، لإعادة إنتاج استبداد أشد بشاعة وشراسة مما عشناه من قبل. باختصار يمكنك اعتبار أن انتقاد مرسى وأى مسئول فى بلدنا من جانبك واجب وطني، رغم أنني لا أحب كلمة وطنى والتي من كثرة استخدامها، تم ابتذالها.

سؤالى الاستنكارى موجه إلى الذين كانوا يهتفون دائماً «يسقط.. يسقط حكم العسكر»، والآن قبض الإخوان بقبضة حديدية على الجيش ومن قبله الشرطة والقضاء وغيرها، وفى القريب العاجل سوف يجهزون على المحكمة الدستورية وتبدأ الاخوة الحقيقية للدولة ولكن على مهل. فهل هذا حقهم لأن مرسى جاء إلى موقعه الرئاسى بانتخابات حرة؟

بالطبع لا. فقد قلت وقال غيرى إن هناك فارقاً ضخماً بين إدارة الدولة، وهى حق لمن يفوز فى الانتخابات، وبين الاستيلاء على الدولة وسرقتها. فالدول الديمقراطية، ومنها إسرائيل، لا تتغير طبيعة الدولة فيها، حتى لو حكمها متطرفون. ولا تتأثر فيها الحريات الفردية والعامة. وهذا لا ينطبق على مرسى ورفاقه فى التنظيم السرى الدولى. فأذاؤهم السياسى قبل الثورة وبعدها يؤكد بالقطع أن خطة التمكين المعروفة ليس المقصود بها إدارة الدولة ولكن أخوتها. ولا أظن أن هناك من يستطيع إنكار ذلك، بما فيهم المخلصون الذين ناضلوا من أجل إسقاط العسكر.

لذلك كنا وما زلنا نحتاج لمن يضمن لنا أن

أهو مرسى خطف البلد.. ارتاحوا؟!

موقع الدستور
13-8-2012

متى نحاكم الرئيس مرسى مثل الرئيس مبارك؟

جريدة الصباح
13-8-2012

ليس السبب هو أننى من المختلفين معه
ومع جماعته السرية سياسياً، فهذا الاختلاف
لا يعطى ولا يعطى غيرى أى حق فى
المطالبة بمحاكمته. ولكن السبب هو أن هناك
بلاغات واعتداءات تمت ضد متظاهرين فى
جمعة كشف الحساب، والتهمة الموجهة الى
مرسى هى الإمتناع عن اداء عمله باعتباره
رئيس السلطة التنفيذية، وهو اصدار الأوامر
الى مرؤوسيه بحماية المتظاهرين. وهى
ذات التهمة التى يجب توجيهها الى وزير
الداخلية الحالى احمد جمال الدين، ومعه
رئيس الوزراء الدكتور هشام قنديل، وهى
الامتناع عن اصدار الأوامر بحماية المتظاهرين
والقبض على المعتدين. اصف على ذلك التهم
الموجهة لأعضاء فى التنظيم السرى للإخوان
بالتحريض على الإعتداء على المتظاهرين.

هل فى هذا تریص بالرئيس؟
اطلاقاً، فوقوفه فى قفص الإنهام لمحاكمته
ليست اهانة شخصية، ولكنه احترام للدولة
القانون التى صدع بها رؤوسنا فى خطبه
فى المساجد. وهى ذات التهم التى جعلت
المحكمة تسجن حسنى مبارك الرئيس السابق
ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي. وهى

أنهما امتنعا عن حماية المتظاهرين والقبض على من قتل الشهداء. والعدالة الحقيقية ليست فقط في محاكمة مسئول سابق فقد نفوذه، ولكن الدليل الحقيقي عليها، هو شعورى وشعور القارئ الكريم بالأمان، القانون يتم تطبيقه على الجميع، مهما كان منصبه ومهما كان نفوذه.

بالمعيار ذاته لا بد من تقديم المشير طنطاوى والفريق عنان وكل قادة المجلس العسكرى المسئولين عن الدماء التى سالت منذ ثورة يناير حتى رجليهم. ولا بد أن تضيف عليهم رؤساء مجالس الوزراء ووزراء الداخلية الذين تم فى عهدهم قتل مصريين. فقد كانوا يقومون بهام مؤسسة الرئاسة، والسلطة التنفيذية ومن ثم فهذه مسئوليتهم، سواء مباشرة مثل اللواء حمدى بدین أو بشكل غير مباشر مثل باقى اعضاء المجلس العسكرى، سواء مستمرين فى مواقعهم أو تمت اقالمتهم.

فى هذا السياق لا يحوز أن نقبل بعد ثورة يناير المجيدة كلام فارغ من نوع «غضب الجيش»، أو من نوع التدليس والتواطؤ الذى صدره لنا مرسى وقادة التنظيم السرى للإخوان. فالقانون يجب أن يتم تطبيقه على الجميع، وهذا ما كان يطالب به قادة الإخوان أيام مبارك. وكانوا يهتمون بنظامه بأنه فاسد ويحمى الفاسدين. واطن أن هذا ما يفعلوه الآن. فمن الواضح أنهم يقيمون الدولة التى اذا اخطأ صاحب المنصب الرفيع وصاحب النفوذ الكبير صمتوا، واذا اخطأ الصغير قليل الحيلة حاكموه.

إنها دولة الإخوان.



سرقة الحكمة الدستورية

هذه هي الخطوة القادمة بعد استيلاء
الرئيس مرسى على المؤسسة العسكرية. وإذا
كذلك هناك من دافع عن هذا الخطف بحجة أن
مرسى لا بد أن يمارس سلطاته، حتى نحاسبه،
فماذا سيقولون تعليقا على القذائف التي تمهد
الأرض للاستيلاء ومن الأفضل إلغاء المحكمة
الدستورية؟.

القذف ضد الدستورية بسبب الأحكام
التي أصدرتها ولم تعجب الإخوان، وعلى
رأسها حل مجلس الشعب، وساد لغط تافه
يحول الالتفاف على هذا الحكم، وكان أحكام
القضاء تصدر لتناقشها، أو لنختار ما بين
تنفيذها من عدمه. وشارك في القذف قضاة
محسوبون على من كانوا يسمون أنفسهم تيار
الاستقلال، وقضاة حلفاء ووصل القذف إلى
درجة إهانة أرفع محكمة في بلدنا، وشارك
في ذلك الرئيس.

بالتالى فالمحكمة الأعلى في بلدنا والثالثة
على مستوى العالم، والتي تحمي حقوق
المصريين الدستورية فى مواجهة تغول أى
سلطة من سلطات الدولة سواء كانت تنفيذية
أو تشريعية، ولكن هذا لم يعد مطلوبًا، بل
المطلوب هو أن يتم أخوتها حتى يفعلوا بالبلد

موقع الدستور
13-8-2012

ما يريدون وحتى يكتبوا على هواهم أى قوانين وأى دستور .
الأكاذيب التى يقولها الإخوان ومناصروهم أنه لا يجوز لأى سلطة أن
تعلو على السلطة المنتخبة، أى البرلمان والرئاسة، وهذه أكاذيب وضلال لما
يلى:

١- أن السلطة المنتخبة سواء كانت برلمان أو حتى الرئيس جاءت بأغلبية لا
يمكن أن تكون مطلقة، وبالتالي فهذه السلطة المنتخبة ليست سلطتها مطلقة،
ولكنها مشروطة بالكثير والكثير من القيود حتى لا تصبح سلطة استبدادية،
ومنها مثلا أنه لا يحق لها أن تسيطر على كتابة الدستور، ولو حدث ذلك،
فمن حق أى أغلبية قادمة أن تلغى هذا الدستور وتكتب آخر على مزاجها،
والأغلبية التى تأتى بعدها تفعل مثلها وهكذا، وهذا خراب للبلد.

٢- أى دستور يتم كتابته حتى لو سيطرت عليه الأغلبية، لا يحق لمن كتبه
أن يتهكوا الحريات الفردية والعامة، لأنها حقوق أصبحت لصيقة بالإنسان
مع ولادته ولا يحق لأى من كان أن يتهكها وهذا قيد على من يتصورون
أنهم من حقهم ظلما هم متخبون أن يفعلوا ما يشاؤون.

٣- لا يحق للسلطة المنتخبة، أى الأغلبية أن تحول مؤسسات الدولة المهنية
إلى مؤسسات سياسية، ومنها الجيش والشرطة والقضاء . «يعنى إيه؟» . معناه
أن هذه المؤسسات لا يحركها توجه سياسي، فالشرطة وظيفتها حماية الأمن
أيّا كان التوجه السياسى لوزير الداخلية والرئيس . ومثلها الجيش الذى لن
تغير وظيفته فى حماية الحدود والأمن القومى تجاه الأخطار . والقضاء يجب
أن بالعدل أيّا كان انتماء رئيس الدولة، إخوانيًا أو غير إخواني .

٤- إذا حدث وتم تسييس هذه المؤسسات فلن تقوم بدورها ووظيفتها
المهنية الأساسية . ومع كل سلطة منتخبة تأتى إلى الحكم، تتغير
الوظيفة، مرة تكون تقبض وتسجن بالقانون خصوم الإخوان ومرة

تسجن الإخوان وحلفاءهم.
وإذا ارتضينا هذا المنطق الفاسد الذى يروجه الإخوان وحلفاؤهم، فقل
على الدولة المصرية السلام، فقد انتهت إلى ما شاء الله.



مرسى مش نبى ولا من الصحابة

موقع اللمتور
20-8-2012

الحقيقة أننى لا تهمنى درجة إيمان الرئيس محمد مرسي، ولا تهمنى عبء صلواته، ولست متحمساً لملاحظته بالكاميرات فى المساجد. ومستاء من نشر صورته فى المسجد النبوى الشريف عندما كان فى السعودية. فهذه الشعائر الدينية تخصه وحده وهو المستفيد منها فى علاقته الخاصة مع رب السنوات.

ولذلك أعتبر أن طلب الشيخ السيد عسكر رئيس اللجنة الدينية فى مجلس الشعب المتحل من المصريين، بأن يشكروا الله جل علاه على نعمة الرئيس المؤمن، تدليس سياسى. لأننى وأظن أن مثلى كثيرون، مطالبنا من الرئيس، أى رئيس، هى أمور حياتية منها الصحة والتعليم والبطالة والأمن. - إلخ. - وأمور سياسية أهمها على الإطلاق حماية الحريات الفردية والعامة ودستور ملنى محترم لبلدنا. فلأسف هذا الخطاب الكاذب عن الرئيس المؤمن يعطيه حصانة إلهية، وهو فى النهاية موظف لدى الشعب المصري، وعمله ليس الصلوات ولكن تطبيق برنامج السياسى الذى على أساسه اختاره حوالى ٥١٪ من الناخبين. فلا يليق أن يصف النائب الإخوانى محمد عبد الراضى أن يصف قرارا سياسيًا

بإقالة قادة الجيش بأنه مثل فتح النبي عليه الصلاة والسلام لمكة، فمرسى ليس نبيًا ولا من الصحابة وخلافنا أو اتفاقنا معه لا علاقة له بالإسلام من قريب أو بعيد.

لذلك ما قاله الشيخ أحمد المحلاوي-إمام وخطيب مسجد القائد إبراهيم- يوم الجمعة الماضي، حسبما نشرت بوابة الشروق، هو أكاذيب. فمرسى ليس أول رئيس إسلامي، فكلنا مسلمون ولكنه يحمل برنامجًا سياسيًا. ولا يمثل الإسلام، فلا أحد على وجه الأرض معه توكيل إلهي بالإسلام. وليست طاعة مرسى واجبة مثل طاعة الله ورسوله لأنه من أولى الأمر. فهذا خطاب فاسد يضيء قداسة على موظف، ويضيء قداسة على مجموعة من البشر والإسلام ليس فيه كهنوت. ناهيك عن الأخطر وهو أنه يقسم المصريين إلى مؤمنين وكفار، وليس أحزابًا وتيارات سياسية تخطيء وتصيب في أداؤها السياسي، تأتي لحكم البلاد بالانتخابات وتذهب أيضًا بالانتخابات.



رئيس مخابرات مسيحي

موقع بوابة الصباح
22-9-2012

أولاً: هذا حق لأى مسيحي أو أى مواطن
لأنه مصري. وثانياً: أنه إذا حدث، فليس
من المنطقي أن يقسم على القرآن الكريم مثلما
فعل رئيس المخابرات الجديد.

السؤال الأكثر أهمية من ذلك: هل يأتى
الإخوان ومناصروهم لمصرى آياً كان دينه
وعقيدته إلى هذا الموقع أو غيره من المواقع
ذات الطبيعة الأمنية؟!

طبعاً هذا مستحيل، لأن هذه هى دولة
الإخوان التى أساسها التمييز على أساس
الدين، بل وشرعيتها لا تستند إلى حقوق
مواطنة متساوية بين كل المصريين. فعندما
سألت مهدي عاكف رئيس التنظيم السرى
لجماعة الإخوان السابق فى حوار الفظ
الشهير: أليس من حق المسيحي أن يترشح
لرئاسة الجمهورية؟

انزعج وكاد أن يشتمنى واتهمنى بأننى
أريد «عمل فورتينة»، فهو لا يتصور طبقاً
لعقيدة جماعته أن يتولى مسيحي أو امرأة هذا
المنصب الرفيع، ولا طبقاً غيره من قيادات
هذا التنظيم السرى الدولي.

لذلك فهذا القسم العجيب على المصحف
ليس أمراً شكلياً كما سيروجون، وليس فقط

قسم بالولاء الشخصى لمسى كما قال زميلى إبراهيم عيسى، ولكن الاهم هو أنه خطوة من خطوات تصر عليها هذه الجماعة السرية لبناء دولتهم الدينية.

ضع نفسك لو كنت مسلماً مكان المصريين أصحاب العقائد الأخرى، ماذا سوف تشعر؟ . .

طبعاً بأن هذه البلد ليست بلدك ولكنها بلد المسلمين، أو للدقة بلد الإخوان والسلفيين. وأرجو ألا يتم جرجرتنا إلى فتح أن هذا القسم كان يقوله رؤساء المخابرات فى عهدى السادات ومبارك. وارجو ألا يرفعوا فى وجوهنا أن المسئولين الأمريكين يقسمون على الإنجيل. فحتى لو افترضنا أن هذا صحيح، فلسنا مطالبين باتباعه بعد ثورة يناير. كما أننا لسنا ملزمين باستبعاد أى مصرى من أى موقع على أساس ديني، مثلما كان يفعل نظام مبارك مع المسيحيين وخاصة فى الأجهزة الأمنية وعلى رأسها المخابرات.

الأمر باختصار أننا فى مفترق طرق بين دولة الإخوان الدينية العنصرية التى ستقسم مصر وتحولها إلى جحيم. وبين دولة مصر التى يُساوى فيها بشكل مطلق بين كل المصريين فى الحقوق والواجبات.

فماذا نختار؟!



المعركة ليست بين الفلول والثورة

موقع صدى البلد
28-5-2012

فهذه للأسف إحدى المقولات التى تحتاج إلى إعادة نظر، والتى للأسف مرة أخرى سوف تصب فى صالح جماعة الإخوان. فهى اختزال متعسف وغير صحيح سوف يؤدى حتمًا إلى تسليم البلد إلى تيار سياسى واحد. وأظن أن هذه ليست من أهداف الثورة. ولا أظن أن الذين فجروها ولا الذين التحقوا بها من مختلف فئات الشعب وتياراته كان هدفهم نقل ملكية البلد من الحزب الوطنى إلى مكتب الإرشاد، ولا نقل ملكيتها من مبارك إلى بديع.

فالهدف الأسمى هو تأسيس وطن ديمقراطى حر، تتساوى فيه الحقوق والواجبات بشكل مطلق بين كل المصريين، وتمكنهم من الاختيار الحر، أى دولة ديمقراطية حديثة، هى فى حقيقة الأمر امتداد لتراث الدولة المصرية منذ محمد علي. فرغم العثرات التى واجهتها على امتداد أكثر من ٦٠ عامًا تحت حكم العسكر، فلم تندثر ملامحها الأساسية، وهى أنها وطن يسع لكل المصريين، متساوين فى الحقوق والواجبات.

ولأسباب كثيرة أصبح الاختيار محصورًا بين الدكتور مرسى وهو بدون شك ومعه

جماعته مناصر للدولة الدينية بغطاء مدني، والتي لا يمكن التأكد بأنها كما جاءت للحكم بالانتخابات تتركه بالانتخابات. والاختيار الثاني ومهما كانت سوءاته، فهو في النهاية استمرار للدولة المصرية بخلفية عسكرية، والتي أظن أنها يمكن أن تتطور بمسار ديمقراطي.



متشكرين يا مرسى حصلنا الرعب

موقع بوابة الوفد
2012-5-28

ما حدث مسخرة، والسبب أنه تكرر ردئ
لذات السيناريو الذي كان يحدث من الرئيس
السابق مبارك:

١- ميلشيات من اعضاء الحزب الوطني
الصغار يرفعون دعاوى قضائية لحبس
الصحفيين وبعد أن يصدر القضاء حكمة،
مثلما حدث مع ابراهيم عيسى، يتدخل
الرئيس الجدد الشهم الذي يحمي الحريات
و«يعفو» عن الصحفي، وتكون الرسالة قد
وصلت تماماً وهي تخويف من يتجرأ ويتقد
الرئيس.

٢- هذا ما حدث بالضبط، عضو في
جماعة الإخوان أو من المحسوبين عليها
ويأتمر بأمرها، يتولى رفع دعاوى قضائية
وتقديم بلاغات، ووصلت الى القضاء في
حالة توفيق عكاشة واسلام عفيفي، وتدخل
الرئيس طيب القلب المحب للحريات ليوقف
حبس اسلام بمرسوم قانون، رغم ان الحبس
الاحتياطي في قضايا النشر قد تم الغاء منذ
عام ٢٠٠٧ بعد نضال طويل. اذن فقد كسب
الرئيس وجماعته السرية، فالرسالة التي
كان يوصلها مبارك اوصلوها وهي تخويف
وترهيب الصحفيين والإعلاميين. وهذا ما

يريدونه بالتمام والكمال.

هل هناك فارق بين مبارك بدون ذقن ومبارك بذقن، اقصد الرئيس مرسى؟

بالطبع لا، ولو كان هناك فرق لتفدت جماعة الإخوان ما كانت تطالب به، ليس بمنع ميليشياتها القضائية من رفع دعاوي لسجن الصحفيين والإعلاميين، ولكن بما هو موجود في مضابط مجلس الشعب عندما كانوا يعارضون مبارك وهي:

١- إلغاء كل مواد الحبس في قضايا النشر من كل القوانين، وهذا لا يخص الصحفيين وحدهم ولكنها تخص أي صاحب رأي، حتى لو كان مواطناً عادياً. وهذا في يد الرئيس مرسى الذي كوش على السلطان التشريعية، وساعتها لن يغضب احد كما زعم العزيز عصام سلطان.

٢- اطلاق حرية اصدار الصحف والإذاعات والقنوات و الأحزاب دون أي شروط مثل كل الدول الديمقراطية، وهذا ما كانت تطالب به جماعة الإخوان في مواجهة مبارك، فلماذا لا تنفذوه الآن.

٣- لماذا تجاهلوا الكثير من التشريعات الهامة، ومنها على سبيل المثال قانون استقلال القضاء قبل حل مجلس الشعب، ولماذا لا يتم اقراره الآن، بدلاً من ان يشغل وزير العدل مكى بتقنين دائم لطوارئ، وهو الذي كان يصرح في وجه مبارك مطالباً بالغائها. انهم يكذبون ويقولون ما لا يفعلون.

أنا من المشككين يا مرسى

موقع الدستور

7-10-2012

إذا كنت قد استمعت أو شاهدت خطاب الرئيس أمس، فربما تذكر أنه شن حملة شعواء ضد «المشككين» و«اللى بيدوروا على نقطه سودا فى التوب الأبيض». ولأئنى منهم، كما يعرف مرسى وجماعته السرية، فلا بد من أن أرد، ليس فقط نيابة عن نفسى ولكن عن كل المشككين، بل وبجدية أكثر عن مهنة الصحافة التى أتشرف بالانتماء إليها.

١- إذا حذفت اسم مرسى فى هذا الهجوم وكتبت بدلا منه مبارك، فلن تجد فارقا فى هجوم الاثنين ضد الصحافة والصحفيين. فكلاهما يعتبر وظيفتها دعاية وإعلان لإنجازاتهم غير المسبوقة طبعًا. بل إن مرسى وجماعته بالضبط مثل مبارك وحزبه الوطنى لا يرون أن المشكلة فى الواقع الذى يعيشه الناس، ولكن فى نقل هذا الواقع إلى صفحات الصحف والمواقع الإلكترونية وشاشات المحطات التلفزيونية. وإذا قلنا للجماهير إن الراقع فردى فسوف تنتهى المشاكل.

٢- وظيفة الصحافة الأساسية هى الأخبار، أى إخبار المجتمع بما يحدث. والمواطن، أى المجتمع لا يريد خبرًا من نوع: المستول القلانى يقوم بعمله بشكل ممتاز، وقد أنجز

كل المهام المطلوبة منه والناس سعيدة جدًا. فهذا خبر ليس هامًا، ليس هناك ضرر منه لكنه في الحقيقة غير مفيد.

الخبر الذي يريد الناس قراءته، ليس الخبر السيء، ولكنه الحدث الاستثناء، وفي الغالب هذا الاستثناء سيء. ومن المهم أن يعرف المجتمع هذه الأخبار الاستثنائية السيئة، حتى يشكل قوة ضغط يختلف الطرق لتغيير هذا السيء.

٣- مرسى في خطابه تشعر أنه يعمل تحت ضغط، ضغط الصحافة والإعلام الذين يلاحقونه في كل صغيرة وكبيرة. وبالتالي لابد أن ينجز بشكل جيد، أو يصحح الخبر إذا كان خاطئًا. ففي النهاية يهمل الرأي العام وتكوين شعبية.

٤- لكنى لا أظن أن مرسى وجماعته السرية سيفهمون ما شرحتة، فهو دور الصحافة والإعلام في المجتمعات الديمقراطية، فهم ومعهم السلفيون وأحبابهم، يريدون بناء دولة دينية بطلاء ديمقراطي. وهذه الدولة لا تحمل أى حرية، لا للصحافة ولا لغيرها.

٥- هذا ليس افتراء كما سيقول مرسى وجماعته السرية وحلفاؤها، ولكن على الأرض يتعاملون مع الصحافة بقوانين مبارك القمعية، وأغلقوا قناة وصادروا صحفا وقدموا بلاغات ضد صحفيين وإعلاميين بتهم جنائية.

٦- لذلك فالأخ مرسى وجماعته السرية يتعاملون مع الصحافة والإعلام بأنهما عدو من «المشككين»، ولا بد من القضاء عليهم عاجلا أو آجلا.



المنافق الأعظم لمحمد مرسى

موقع الدستور
27-8-2012

. بدون شك سيكون هناك الأعظم منه ،
المنافسة ستكون ضارية بين من أطلق
عليهم الكاتب الكبير صلاح عيسى «رابطة
صناع الطغاة». فمنذ اعتلاء مرسى وجماعته
السرية بلدنا، وهناك اجتهدات كثيرة فى
الرخص السياسى. ولكن منافق اليوم تفوق
كثيرًا على منافسيه، أقصد محافظ الشرقية
المستشار حسن النجار، القادم من المؤسسة
القضائية. فحسب ما نشره موقع المصرى
اليوم الإلكتروني ولم يكذبه الرجل، فقد
استهل حديثه للمواطنين بعد أداء صلاة عيد
الفطر فى مسجد (أبو بربر) بمدينة أبوكبير،
قائلًا: بسم الله نبدأ مشروع النهضة الذى
جاء ذكره فى القرآن الكريم، فى قوله تعالى
(يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا
ربكم وافعلوا الخير لعلكم ترحمون). وفسر
المحافظ المحترم الآية للحاضرين بأنها بعد
أن ينتهى المؤمنون من أداء الصلاة، وعبادة
الله فى المساجد، عليهم أن ينطلقوا إلى
عمارة الأرض، وإنهاء أعمالهم فى التوارع
والمدارس والمصانع ليقوموا نهضة يتعبدون بها
ويتقربون بها إلى الله.
طبعا كانت هناك اجتهدات من قبل فى

هذا التدنى السياسي، منها مثلاً تشجيع مرسى على أن يدوس معارضيهِ بالأحذية كما طلب منه وجدى غنيم الذى عفا عنه وأعلمه إلى مصر . أو التخويف الذى مارسه المحلاوى بأن من يعارض مرسى، فهو يعارض الإسلام، بل ويعارض الله جل علاه . لكن المحافظ المستشار المحترم تفوق عليهم، بأن نسب للقرآن الكريم أنه يتضمن مشروع النهضة، وبأن موسى استغفر الله العظيم نبي يوحى إليه، فمن يجرؤ على معارضة نبي ومن يجرؤ على معارضة القرآن الكريم؟! . .

هنا لابد ألا يفوتنا أمران، الأول أن هذا الرخص لم يمارسه من سبقوا مرسى وكانوا «طغاة» طبقاً لخطاب الإخوان، وهم محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأتور السادات وحسن مبارك . طبعاً كانت هناك عاصفة من التدنى السياسي، ولكنها لم تصل قط إلى جعلهم نواباً لرب العزة على الأرض، ولا متحدّثين رسميين باسم الإسلام . هذا أولاً، وثانياً لابد أن نذكر باحترام شديد الدكتور عزازى على عزازى المحافظ السابق للشرقية الذى ترك موقعه لأنه لا يستطيع التوافق مع أفكار الإخوان . . فهل يمكننا المقارنة بين هذا الموقف النبيل وبين موقف المحافظ الجديد الرخيص؟! . .



لماذا لا يعدل مرسى كامب ديفيد؟

موقع الدستور
13-8-2012

فقد أصبح المناخ مواتياً، بل وعكست القول إن لدينا فرصة ذهبية. ولكن قبل الاستطراء، لا بد من الإشارة إلى أنني كنت وما زلت معطوفاً لاتفاقية كامب ديفيد منذ توقيعها. ليس لأنني أريد الحرب ضد إسرائيل، ولكن لأنها تتضمن شروطاً مجحفة، تضر الأمن القومي لمصر وتتقص من سيادتنا الوطنية على أرضنا. وكنت لسنوات طويلة من الذين يلعنون الرئيس السادات رحمه الله بسبب هذه الاتفاقية. ولكني أدركت أن الرجل حصل على أقصى ما يمكن الحصول عليه وقتها، في ظل توازنات قوى إقليمية ودولية وعسكرية صعبة وتصب لصالح إسرائيل. ولذلك فما فعله لأبد من الإشادة به، أي تحرير كامل التراب الوطني، وهو ما فشل فيه نظام الأسد في سوريا.

هذا ينقلنا إلى ضرورة تغيير البنود المجحفة في هذه الاتفاقية، وهذه بالمناسبة كانت هذه مطالبات الكثير من القوى السياسية ومنها جماعة الإخوان السرية، إذا استبعدنا شطط البعض بضرورة محاربة إسرائيل، ولذلك لا بد من أن نأخذ في الاعتبار ما يلي:

١- توازنات القوى الإقليمية بالمعنى السياسي تغيرت بعد الثورات العربية، ووصول رئيس

متخشب، حتى لو بأغلبية محدودة، إلى القصر الرئاسي. وهذا يلزمه أمام إسرائيل والغرب بأن يستجيب لرغبة الرأي العام ولكتير من القوى السياسية، فهو لا يستطيع مثل الدول الديمقراطية أن يتجاهل كل ذلك.

٢- الأمر لا علاقة له بالخطاب الغوغائي الذي يلوح للحرب ضد إسرائيل، ولا للعداء المطلق لها، فالذي يحكم ما تناقشه هو المصالح لا أكثر ولا أقل. ولعل القارئ الكريم يتذكر مطالباتهم المتكررة أيام مبارك بطرد السفير الإسرائيلي والسفيرة الأمريكية، وتصويرهما بأنهم رجس من عمل الشيطان. وأنت تراهم الآن يرحبون بكل رجال الإدارة الأمريكية ولم يطلبوا قطع العلاقات مع إسرائيل أو الغرب الذي «يكره الإسلام والمسلمين».

٣- هناك مصلحة كبرى الآن لإسرائيل وللإدارة الأمريكية وعموم الغرب في أن تفرض الدولة المصرية كامل سيادتها على أرضها، فليس من مصلحتهم تحويل سيناء، مثلما كانت أفغانستان، إلى مفرخة لجماعات إرهابية مسلحة.

٤- بدون شك أن سيادتنا الوطنية على التراب المصري مصلحة عليا من الصعب الخلاف حولها، ولكنها تستلزم من مرسى وجماعته السرية التضحية قليلا بتعاطفهم الدائم مع الأفكار الإرهابية ومقاومتها، بل والتبرؤ منها. فقبل الثورة كان الصمت عن الجماعات الإرهابية المسلحة مصلحة سياسية للإخوان، لأنها كانت تهدم نظام مبارك، وهذا قصر نظر. ولكنها الآن تهدد الإخوان والدولة المصرية. وثانيًا: لا بد لمرسى وجماعته السرية أن يضحوا بعراهم الأيديولوجي بحماس، من أجل وقفها عن تصدير الجماعات الإرهابية المسلحة إلينا.

فهل يفعلها مرسى وجماعته السرية؟

لا أظن، وإن كنت أتمنى.

الاحتلال الإيراني الحلال

موقع بوابة الوفد
1-9-2012

بعد أن هدا قليلا ضجيج جماعة الإخوان
الإعلامى حول زيارة الرئيس مرسى لآيران،
وحول خطابه، من المقيّد أن تذكر هذه
الجماعة السرية وحلفاءها بمعلومات مهمة.
لأنهم يفتنونها وسوف يفتتها أحياء نظام
الملالى فى إيران وأصدقائه ومريده. وهى
أن النظام الإيرانى فى عهد الشاه محمد رضا
بهلوي، وفى عهد الخمينى ومن جاؤوا من
بعده، ما زالوا يحتلون أرضاً عربية، ولأنه
ليس هناك احتلال حلال وآخر حرام، فهم
لا يختلفون كثيراً عن إسرائيل التى يعادونها
صوتياً ليل نهار، فى حين أنهم لم يطلقوا
رصاصة واحدة تجاهها، ولا أرسلوا لها
طائرة حربية تدعك الشيطان الصهيونى،
بل ومنع نظام الملالى إيرانيين كانوا يريدون
التطوع أثناء العدوان الصهيونى على غزة منذ
عدة سنوات.

نعود للدولة الإيرانية، ففى عام ١٩٢٥
احتلت إقليمى الأحواز أو عربستان،
ومساحته أكثر من ١٣ ضعف أرض فلسطين
وكان عدد سكانه العرب وقتها ٢ مليون
ويستج ٨٧٪ من إجمالى ما تنتجه إيران من
النفط، و ٩٠٪ مما تنتجه من الغاز. وفى عهد

الثناء. وبعده هناك (كما تفعل إسرائيل بالضبط) ادعاء بحق تاريخي في هذه الأرض. وسعى مستمر حتى الآن لإجلاء السكان الأصليين وإحلال الفرس مكانهم، ناهيك عن القمع ومنع تعليم اللغة العربية واستخدامها. أضف إلى ذلك، الاحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى منذ عام ١٩٧١ وطرد سكانها الإيملاويين. وفي عهد الملالي تم احتلال جزيرة أبو موسى عام ١٩٩٢ وطرد سكانها للعرب وبنيت مستوطنات. ثم إليك ما هو أخطر، ادعاء نظام الملالي في إيران على لسان «على أكبر ناطق نور» رئيس التنشيط العام يكتب قائد الثورة الإسلامية بما أسماه بتيعة البحرين لإيران. ووصفها بالمحافظة الرابعة عشرة في إيران.

إذا كنا سنذكر الاحتلال الإيراني لأرض عربية، فمن المفيد أيضاً أن نذكر كل الأرض العربية المحتلة. فهناك احتلال إسباني لجزيرتي سبتة ومليلية، واحتلال تركي (مستمر في عهد أردوغان «الإسلامي») للإسكندرونة في سوريا.

لماذا يتم الصمت على كل هذه الأراضي العربية المحتلة، ولماذا لا يوجع القوى السياسية وأنظمة الحكم، حتى بدا وكأنه لا يوجد احتلال سوى الاحتلال الصهيوني لفلسطين؟

أليس هذا غريباً، أم جماعة الإخوان ومناصروها لا يرون في هذا احتلالاً؟..

ربما لأن مهدي عاكف مرشدكم السابق صرخ لي في حوارهِ الشهير «طظ في مصر وأبو مصر واللى في مصر» مؤكداً أن الاحتلال التركي لمصر لم يكن احتلالاً، ولم تكن لديه ولدى جماعته مشكلة في أن يحكم بلدنا ماليزي مسلم.

ولأنى لا أتوقع سوى الصمت من حماة نظام الملالي في مصر، فانى

أدعوك إلى إعادة التفكير في صخب العداء بين نظام الملالي وإسرائيل، ألا
يجب الانتباه إلى أن كليهما يتنافسان على نهب أراضينا؟



<http://www.dostor.org/component/content/article/35-D9>

الفصل الخامس

أحياء الداخل

هم كثيرون، وأسميهم الجيش السري للإخوان، فهم ليسوا أعضاء في تنظيمهم السري. ولكنهم يخوضون معاركهم. ويدافعون عنهم ويدعمون مشروعاتهم. ربما يختلفون معهم في تفصيلة هنا وهناك، ولكن هذا لم يمنع قط أن يشكلوا الظهير القوي لهم. من هؤلاء مثلاً معظم -إن لم يكن كل- دعاة وزارة الأوقاف. منهم طبعاً السلفيون بمختلف تنوعاتهم. منهم كتاب كبار مثل فهمي هويدي وقضاة مثل محمود الخضيرى. والدكتور محمد عمارة، والدكتور محمد سليم العوا والدكتور يوسف القرضاوى، وكثير من رجال الأزهر، وقضاة فى مجلس الدولة مثل الذين رفضوا تعيين المرأة.. إلخ.

هناك أيضاً من قاتلوا من أجل إجلاس مرسى على كرسى الرئاسة وتمكين الإخوان من كل مؤسسات الدولة، الجيش والشرطة والقضاء وغيرها، وكل ذلك خوفاً من أن يتولى حكم البلد الفلول. والآن بدؤوا يدركون حجم الخطيئة التى ارتكبوها فى حق البلد. وأنه كان من الممكن والإخوان يلهثون وراءهم، أن يحصلوا على ضمانات أكثر من هذا بكثير.. ضمانات تؤمن ولو قليلاً مستقبل البلد.

بعد أن هاجموا منظمات المجتمع المدني.. متى يفتشون مقار جماعة الإخوان والسلفيين؟

موقع صدی البلد
6-1-2012

قبل الدخول لا بد أن أؤكد أن لي تحفظات كثيرة على الطريقة التي يتم بها التعامل مع منظمات المجتمع المدني، بل وكتبت من قبل أنها معارك مجانية لا طائل من ورائها، بل وسوف تخلف خسائر.. وهذا لا يعني الموافقة على شفافية أي تمويلات، مصدرها وأوجه صرفها، والكيفية التي يتم إنفاقها بها.

وهذا بالضبط هو المدخل لهذا العنوان، ولكن قبله لا بد من تسجيل مفارقة في غاية الأهمية ولها دلالة من الصعب إغفالها، وهي أن الهجمة العنيفة قضائياً وسياسياً وإعلامياً اقتضرت على منظمات المجتمع المدني التي تعمل في الجانب الحقوقي، أي الانتهاكات التي تسبب فيها السلطة التنفيذية، في حين أنها لم تقترب من المنظمات التي تعمل في الجانب التنموي.

كما أن هذه الهجمة الشرسة وتفتيش مقار حوالي ١٧ منظمة، لم تقترب من العديد من الجمعيات الشرعية والسلفية التي تتلقى تمويلاً من دول خليجية، منها السعودية والكويت.. وقد أعلنت ذلك جهات التحقيق في وزارة العدل، ولم يكذبها المستولون عن الجمعيات التي وردت أسماؤها.

هذا أولاً.. وثانياً، أنه تم نشر خبر مطول

في شهر مايو الماضي، يقول إن نيابات أمن الدولة أمرت بالإفراج عن بعض أموال جماعة الإخوان التي تمت مصادرتها على ذمة قضية التنظيم الدولي، والتي بلغت طبقاً لمحامي الجماعة عبد المنعم عبد المقصود ٢,٨ مليون يورو، بالإضافة إلى أموال أخرى تمت مصادرتها في قضايا سابقة بعد عام ٢٠٠٠.

لكن للأسف فإنيابات أمن الدولة أن تقول للرأي العام لماذا كانت الجماعة وبعض قياداتها متهمه بـ«سلب الأموال» ولماذا تمت مصادرة أموالها، ولماذا الآن يتم الإفراج عنها؟ -

فإذا كانت القضية ملققة، فهذه مصيبة كبرى، وتعني أن هناك تدخلا سياسياً من قبل السلطة الحاكمة السابقة، وهذا ما يجب الاعتراف به وإعلام الرأي العام بتفاصيله. أما إذا كانت هناك قضية واتهامات وأدلة، فهذا يعني أن هناك تدخلا سياسياً من قبل الحكومة بناءً على مواءمات سياسية، وفي الحالتين هناك انتهاك للقانون، ناهيك عن الانتهاك الأكبر وهو تحويل التهمين إلى القضاء العسكري وهو ما كتبت ضده وقتها، ولا بد أن يعرف الرأي العام الآن ما حدث، ولماذا حدث ومن الذي تدخل وكيف؟ -

ثم إنه كان يمكنني أنا وغيري تفهم أن جماعة الإخوان كانت مضطرة أن تكون تنظيمًا سرّيًا، بمعنى قياداتهم وأعضاؤهم وتشكيلاتهم في المحافظات، بالإضافة بالطبع إلى شئونهم المالية، فالنظام السابق كان كما يقولون وكما كما نرى يترصد بهم، ويغيرهم من القوى السياسية التي تناهضه.

رغم تفهمي النسبي لهذا الظرف، إلا أنني كنت من الذين دعوا الجماعة أكثر من مرة إلى إعلان مصادر أموالها وإعلان أوجه إنفاقها، لأن الأمر هنا لا يخص النظام الحاكم، ولكنه يخص المجتمع، ومهما كانت الصعوبات لا يجب إهدار حق المجتمع في معرفة كل شيء عن جماعة سياسية.

كما أن هذا يدفعنا جميعاً إلى التفكير في الآليات التي تكفل وتصور استقلال

سلطات التحقيق والقضاء بعيداً عن أي تدخلات من قبل أي سلطة من سلطات الدولة . . ويدفعنا جميعاً إلى عدم السماح لأي جماعة سياسية بإخفاء مصادر تمويلها وإنفاقها، فلا يوجد مبرر للإخوان ولغيرهم من الأحزاب والقوى السياسية أن تخفي عن المجتمع أي معلومات، بل ويجب أن تكون ممارسات أي قوة أو حزب سياسي تحت أعين المجتمع . . أليس هذا ما كانت تطلبه الجماعة من «نظام الحكم البائد»؟! . .

ثم إنه لم يعد هناك مبرر للسرية التي كان يمكن تبريرها في العهد السابق، وربما هذا ما جعل الدكتور أبو الفتوح يطالب في برنامج آخر كلام مع المذيع اللامع يسري فودة يوم ٢٠-٧-٢٠١١، بأن تخضع أموال الإخوان والسلفيين لرقابة مؤسسات الدولة ومع ذلك لم يردوا، رغم أن الرجل كان قيادياً بارزاً في جماعة الإخوان قبل أن يفصلوه بسبب ترشحه لرئاسة الجمهورية.

الأهم أن جماعة الإخوان والسلفيين هم الأعلى صوتاً في المطالبة بكشف أموال التمويل الخارجي لمنظمات المجتمع المدني، وهم محقون، ولكن هذه الشفافية لا يطبقونها على أنفسهم . . ولم يطالبهم بها المجلس العسكري.

أعرف أن كثيرين من أعضاء الجماعة ومن الجماعات السلفية سيردون على الفور، بأنهم يمولون أنشطتهم من تبرعات الأعضاء، ولن أشكك في ذلك، ولكن هذا لا يعني أبداً أن تظل هذه التبرعات وأوجه إنفاقها سرية . . لماذا؟ لأن الإخوان والسلفيين سواءً في نشاطهم السياسي أو الدعوي يمارسون العمل العام، ومن ثم فمن حق المجتمع أن يعرف كل تفاصيل عملهم وعلى رأسها طبعاً الأموال . . فالشفافية لا تتجزأ، ولا أظن أنه يليق أن نستثني منها أحداً أو حزباً أو تياراً سياسياً.



قضاة وصحفيون وإعلاميون من أجل تسليم البلد للإخوان

موقع صدى البلد
23-6-2012

ليس من حق المستشار أحمد الزند رئيس نادى قضاة مصر أن يتخذ ضد من أطلقوا على أنفسهم قضاة من أجل مصر وهم فى الحقيقة من أجل الإخوان، أى إجراءات قانونية لأنهم نصبوا الدكتور مرسى رئيساً لمصر دون وجه حق، واعتدوا بخشونة، متهكين استقلال القضاء، على عمل لجنة قضائية، لكن من حقه أن يعنفهم لأنهم تجرؤوا على أن يعتبروا أنفسهم ممثلين لقضاة مصر.

فاللعنى باتخاذ إجراءات عنيفة ضدهم هو المستشار حسام الغريانى رئيس المجلس الأعلى للقضاء، فقد انتهكوا القواعد القضائية العريقة، والتي تمنع استباق الأحكام القضائية من قبل قضاة، وتمنع أيضاً عمل القضاة بالسياسة. وإعلان فوز مرسى مرشح الإخوان هو عمل سياسى صرف.

لكن فى الأغلب الأعم لن يفعل الغريانى شيئاً، لسببين: الأول هو حالة السيولة فى بلدنا، والتي تجعل من يشاء يفعل ما يشاء دون محاسبة. السبب الثانى هو احتمال أن يكون الرجل هوأه إخوانياً، فقط كان أحد مرشحيهم

للرئاسة . واختاروه رئيسًا للجنة كتابة الدستور ، والأداء حتى الآن .
يعيد خطايا اللجنة الأولى التي أبطلها القضاء ، وهو رئيس المجلس
الأعلى للقضاء .

لكن الحقيقة أيضًا أن القضاة من أجل الإخوان ، مثلهم مثل صحفيين
وإعلاميين وغيرهم من أجل تسليم البلد للإخوان ، فهم على استعداد لأن
يفعلوا أى شيء ، حتى لو كان هدم الدولة وهدم مؤسساتها . وإليك هذه
الأمثلة :

• يكذبون ويقولون إن الخصوم السياسيين للإخوان يرفضون
الديمقراطية التى من الممكن ان تأتى بمرسي ، والصحيح أنه ليست
هناك مشكلة فى أن يحكم البلد أى تيار ، ولكن المصيبة هى أن يهدم
مؤسسات الدولة ويبنيها على هواء . وأن يأتى عبر صناديق الانتخاب
ولا يرحل من خلالها . ولذلك لابد من وجود ضامن وحارس لقواعد
الملعب الديمقراطي فى البلد وهو الجيش ، وهو ما ترفضه الجماعة
ومعها السذج من القوى الأخرى الذين يريدون تسليم البلد للجماعة
دون حتى كتابة دستور .

هؤلاء ينسون استيلاء الإخوان على اللجنة الأولى لكتابة الدستور .
وينسون أنها باعتهم مرات ومرات ، وباعت دماء الشهداء فى محمد محمود
وماسبيرو وغيرها وغيرها ، والآن هى تحشد لهم لصالحها ، مقابل فتات من
المناصب الوارية كما تردد .

• الجماعة استبقت اللجنة العليا للانتخابات ، وهددوا اللجنة أنهم إذا لم
يفوزوا بالانتخابات فهى مزورة ، فهل هذا منطق . أضف إلى ذلك الاعتداء
على المحكمة الدستورية لأن حلها للبرلمان ليس على هواهم ، فإذا كانوا
يفعلون ذلك وهم ليسوا فى الحكم فماذا سيفعلون عندما يصبح مرسي

رئيسًا؟!

• الأمثلة كثيرة على من يريدون تسليم البلد للإخوان حتى لو سقط
مرسى في الانتخليات، فليس عندهم مشكلة في هدم الدولة لتصبح خرابة
يحصلون على فتاتها من الإخوان..



لا نريد دولة طارق البشري

موقع اليوم السابع
17-2-2011

لا أعرف لماذا لم يهتم المجلس الأعلى للجيش بأن يوضح الأسباب التي جعلته يقدم على تغيير اللجنة التي شكلها الرئيس السابق مبارك لتعديل الدستور، وما المعايير التي على أساسها اختار أعضاء ورئيس اللجنة التي شكلها، فلا أظن أن لجنة تقرر دستور بلدنا يجب أن ينفرد بها الجيش (مع كامل الاحترام والتقدير له)، بل كان لابد من إيجاد طريقة علنية للتشاور مع القوى السياسية شباب ٢٥ يناير والأحزاب والحركات السياسية.

فالحقيقة إذا تأملت تشكيل اللجنة التي ألغتها قيادة الجيش فقد كانت متوازنة، ففيها قضاة، وفيها الدكتور أحمد كمال أبو المجد، فرغم ميوله الدينية فهو يميل أيضاً إلى احترام حقوق الإنسان، وكان بجواره الدكتور يحيى الجمل، وبجانب كونه قامة دستورية فهو سياسى يدافع عن الحريات للجميع وليس لطرف دون الآخر.

أما اللجنة التي شكلتها قيادة الجيش فقد وضعت على رأسها المستشار طارق البشري، ومع كامل الاحترام لكونه قاضياً، ولكنه فى الحقيقة وطبقاً لآرائه وكتاباته المنشورة يريد مصر دولة دينية على طريقة أقرب إلى النموذج

الإيراني. ناهيك عن أنه يعتبر المخالفين معه فى السراى أتباع «الصهيونية الأمريكية». أضف إلى ذلك أنه غير مؤمن بحقوق مواطنة متساوية لكل المصريين. (يمكنك الرجوع على سبيل المثال إلى ما كتبه فى العدد ٤١٣ من جريدة صوت الأمة بتاريخ ١٠-١١-٢٠٠٨).

ليس هنا فقط ولكن اللجنة التى ستعدل الدستور فيها أيضاً حسبما نشر موقع «اليوم اليوم» المحلى صحى صالح، عضو جماعة الإخوان المسلمين، وهذا بالإضافة إلى اسم البشرى يعطى دلالات غير مريحة ومؤشرات بأن هناك انحيازاً لتيار حون الآخر.

ربما كان الأمر يمكن قبوله لو أن هناك تمثيلاً للتيارات الأخرى فى المجتمع. فعلى سبيل المثال كان معظم ثوار ٢٥ يناير يطالبون فى شعاراتهم بدولة ديمقراطية ومواطنة للجميع.

أضف إلى ذلك أن هذا التشكيل يتناقض مع التزام قادة الجيش بأنهم منحازون إلى دولة مدنية، دولة لكل المصريين، وهذه الثورة العظيمة وكل هذه الدماء النبيلة لم تكن من أجل أن تكون مصر دولة للإخوان وأنصارهم.



ثورية الشيخ القرضاوى

موقع اليوم السابع
23-2-2011

بدون شك فتوى الشيخ يوسف القرضاوى بإباحة دم القذافى أمر جيد، رغم أن الأمر لم يكن يحتاج إلى فتوى منه أو من غيره. فبكل المعايير الدينية والأخلاقية والقوانين الدولية ثبت أن الرئيس المجنون يشن حرب إبادة ضد شعب أعزل، وهو ما يجعله مجرم حرب، وحتماً سينال جزاءه أجلاً أو عاجلاً، لكن لا بأس فالقرضاوى رجل دين مشهور، وربما تشد فتواه من أزر ثوار ليبيا.

لكننى فى الحقيقة ومع كامل الاحترام للرجل لن أستطيع تصديقه فى مناصرته للحرية والعدل، كما أننى لم أستطع تصديقه فى الخطاب «البليغ» الذى قاله فى ميدان التحرير يوم جمعة الاحتفال لأسباب كثيرة، أولها أنه أتى إلى مصر بعد أن انتصرت الثورة، والسبب الثانى هو أنه أراد ومن معه أن يحصدوا الثمرة وحدهم دون أن يتعبوا، ولو قليلاً فى بذل ثمارها.

بالضبط مثلما فعل الإخوان الذين اعتلوا منصة ميدان الثورة، وأقاموا حولها متاريس، يدخلون هذا ويمنعون ذلك، ومنعوا حتى أحد أهم قادة الثورة وهو وائل غنيم، وقالوا له إنه لا بد أن يقف فى الطابور الذى أعدته

الجماعة للمتحدثين فسي الاحتفال المهييب، إنه السطو على مقدرات ثورة
نبيلة، شلركت فيها الجماعة متأخرة. وكان نصيب مشاركتها لا يزيد عن
بأقى القوى السياسية، وأقل بكثير من هؤلاء الشباب الذين فجروها، فمن
أعطاهم الحق لكمي بمنحوا ويمتروا؟؟

لكن السبب الأهم فى عدم تصديقى للشيخ القرضاوي، هو أنه لم يطلب
ولو مرة واحدة الحرية والعدل للشعب القطري، ولم يتقد ولو مرة واحدة
ديكتاتوريته، والتي لا تسمح بأبسط أشكال الديمقراطية.

كما لم نسمع شيخنا الكبير يتقد وجود أكبر قاعدة عسكرية أمريكية
فى المنطقة فى دولة قطر، والأمريكيون هم الأعداء الذين يدعمون العدو
الصهيوني، الذى يحاصر غزة حسب خطاب الشيخ الجليل، فهل يمكننا أن
نصدق الرجل عندما يصرخ طالباً الحرية فى مصر وليبيا وكل مكان عدا قطر
التي يحمل جنسيتها؟؟ لا أظن.



التحالف مع الإخوان

موقع اليوم السابع
28-2-2010

مقولة الدكتور مصطفى كامل السيد بأنه «لا تطور ديمقراطى بدون الإخوان» تحتاج إلى كثير من المراجعة، فقد قالها فى مؤتمر «مصر التى فى خاطري» الذى عقدته الهيئة الإنجيلية والذي شهد صراعا عنيفا بين أنصار الدولة المدنية وبين المدافعين عن الدولة الدينية بطلاء مدني.

الدكتور ليس استثناء، فمنذ أيام قليلة أعلن الدكتور محمد البرادعى المرشح المفترض للرئاسة موافقته على حزب سياسى للإخوان، فلأسف هذا مزاج سائد بين قوى المعارضة المصرية، فمن قبل تحالف الإخوان مع حزب الوفد الليبرالى العريق، ومن بعده حزب العمل، ناهيك عن التحالف الدائم بين هذه الجماعة وجماعات المعارضة فى مواجهة السلطة الحاكمة.

المشكلة الكبرى أن هذه التحالفات تتم مع قوة هادمة للدولة المصرية، رغم أن هذه القوى المعارضة تقول إنها تريد دولة ديمقراطية حديثة، وليست دولة دينية، وهذا هو سبب مناهضتها للسلطة الحاكمة فكيف تعارض نظامًا سياسيًا لأنه مستبد، تم تحالف ببساطة مع قوة سياسية أكثر استبدادًا، فهى تستمد

شرعيتها من السماء وليس من الأرض؟..

فهل منطقتي أن نزيح مستبدًا لنأتى بمن هو أكثر استبدادًا؟
بالطبع ليس منطقيًا، وخاصة أن أفكار جماعة الإخوان ليست مصرية،
فبرنامجها السياسى يهدم المواطنة بحرمان المرأة وغير المسلمين من المصريين
من تولى الرئاسة، ويضع مجلسًا من الشيوخ سلطاته فوق كل مؤسسات
الدولة وفوق سلطة الشعب، فهم وكلاء الله جل علاه على الأرض.
فلماذا لا تطلب قوى المعارضة من الجماعة التنازل عن هذه الأفكار قبل
أى تحالف؟

أظن أنه الكيد السياسى، العجز عن الفعل، وبالتالى يتحالفون مع مستبد
أكبر لإزاحة مستبد أصغر، وساعتها لن يرحمهم، مثلما فعل الخمينى فى
إيران، تحالفت معه القوى المعارضة للشاه، وبمجرد أن تولى الحكم ذبحهم
فى الشوارع.

إنه الخلط الذى لا يليق بين النظام الحاكم وبين الدولة المصرية، فالأنظمة
إلى زوال، لكن الدولة المدنية الحقيقية هى الباقية، وأظن أن علينا جميعًا
أن ندافع عنها فى مواجهة أى انتهاك سواء جاء من الحزب الوطنى أو من
جماعة الإخوان.



أحباء الإخوان

جريدة الصباح
5-11-2012

سبحان مغير الأحوال، فالمهندس ابو العلا ماضي، الذي اعتز بمعرفته، هو الذي قال لي في حوار منشور في جريدة العربي وموثق في كتابي «مصر وايحه على فين»، أنه من حق المسلم تغيير دينه، وقال الكثير من الآراء التي تقترب بصدق من الدولة المدنية الحقيقية، والتي تبعد تماماً عن الدولة الدينية. الحقيقة أنه لم يكن وحده، فكذلك كانت افكار واره قادة حزب الوسط الذي كان يطرح نموذجاً يقترب بشدة من نموذج تيار الإسلام السياسي التركي والماليزي والاندونوسي.

لكن الأمر تغير بالكامل بعد الثورة، وبعد أن اصبح حزباً رسمياً وله نواب ووزير في حكومة الإخوان. ومنهم مثلاً الأستاذ عصام سلطان، والذي اذكر أنه هاتفني في مكالمه طويلة بعد الهجوم الغير أخلاقي من جانب تنظيم الإخوان السري في اعقاب شري شتائم مرشدهم السابق «مهدي عاكف»، «لظ في مصر وابو مصر واللى في مصر». الآن كل ما يفعله سلطان الذي اعتز بمعرفته ومكالمته، يدافع بالحق وبالباطل عن أى شئ يفعله التنظيم السري للإخوان .

هذا ما يفعله الآن المهندس ابو العلا ماضي

الذى قال طبقاً لما نشره الزميل على الشوكى فى جريدة المصرى اليوم «أن الدستور الحالى افضل دستور لمصر منذ عام ١٨٨٢» وهو كلام من الصعب مناقشته، ليس فقط لأنه يجافى بخشونه الحقيقة، ولكن لأنه ايضاً يخالف ما كان يروجه قادة حزب الوسط قبل أن يشاركوا فى حكم مصر. ناهيك عن أنه دعاية وعلان للمشروع السياسى للإخوان.

هذا ما حاول الدكتور محمد محسوب القيادى بحزب الوسط ووزير الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية مع الأستاذ محمود سعد على قناة النهار، فقال مؤكداً أنه ليس امامنا حل سوى القبول بهذا الدستور الطائفى العنصرى لأنه ارادة الاغلبية، وأتينا لو انتخبنا جمعية تأسيسية جديدة فسوف تأتى بذات الاغلبية، ولو شكل الرئيس اللجنة من جديد فسوف تسيطر عليها الاغلبية.

فهل هذا منطق؟

بالطبع لا، ولكنه الخطاب السياسى الذى يمكنك القول بأنه يلعب دور المحلل لجرائم الإخوان والسلفيين فى كتابة الدستور. إنهم ساعة الجلد يقفون صفاً واحداً مع انصار الدولة الدينية وتذهب ادراج الرياح الطلائات الديمقراطية التى خدعونا بها طويلاً.



وكانهم لا يعرفون الإخوان

موقع صدى البلد
27-3-2012

مازلت أذكر عندما كنت أنتقد معارضا وأديبا شهيرا مستكبرا: «كيف تصمت على خطايا الإخوان، كيف يرتاح ضميرك وأنت تصمت على خطايا بعض الشخصيات التي تعارض مبارك؟». وكان رده: هذا لا يهمنى الآن، ولا أريد التحدث فيه، فالأهم هو أن يسقط الديكتاتور الحاكم حتى مبارك.

كان ذلك منذ عدة سنوات، وكانت المناسبة هى الحوار الذى أجرته مع مرشد الإخوان الأسبق مهدي عاكف والذى قال فيه الكثير من أهمه «ظظ في مصر وأبو مصر واللى في مصر»، وقال فيه الكثير مما يقعله الإخوان الآن على أرض الواقع. والغريب وقتها أن بعضا من النخبة السياسية هاجمتنى بشراسة ولم تهاجم عاكف ولا جماعته، واعتبروا أن نشرى للحوار يصب فى صالح الحزب الوطني، وكنت وما زلت أراه يصب فى مصلحة البلد. وأظن أن هذا ما اكتشفوه الآن. فالإخوان والسلفيون يريدون احتكار الدستور واحتكار البلد «كلها على بعضها». فى الحقيقة هذا لم يكن مفاجئا بالكامل، فقد كان أداؤهم السياسى قبل الثورة يشير بوضوح إلى أنهم سيفعلون ذلك لو تمكنوا.

وأن شعار المشاركة لا المغالبة، لم يكن سوى شعار تكتيكي إلى حين.
فماذا ستفعل الآن القوى السياسية؟
أتمنى ألا تقع في ذات الأخطاء التي وقعت فيها من قبل، عندما كانت
هناك محاولات جادة لوضع مبادئ حاكمة للدستور، أو فوق دستورية، فقد
تفتتوا ولم يكن هناك موقف موحد وصدقوا أقاويل قيادات الإخوان.
فالخيارات الآن أصبحت واضحة، إما دولة للإخوان والسلفيين، أو دولة
لكل المصريين.



إرهاب محمد العمدة

موقع صدئ البلد
21-5-2012

ليست هناك مشكلة فى أن يتقدم النائب
النشط محمد العمدة ببيان إلى رئيس مجلس
الشعب، يتقد فيه بحدة حصار عدد كبير من
أمناء الشرطة لمديرية أمن كفر الشيخ ومنعهم
مديرها من الدخول، وإغلاقهم أقسام
الشرطة وعدة مصالح حكومية.

بل على العكس، لابد أن نقف جميعًا
ضد أى انتهاك للقانون أثناء الممارسات
الاحتجاجية، بل ونشجب بشدة تراخى
الحكومة والمجلس العسكرى فى تطبيق حازم
للقانون، أو على وجه الدقة الانتقائية فى تطبيق
القانون. والحقيقة أن هذا راد من الانفلات
الأمنى فى بلدنا، وزادت مساحة التجرؤ
الوقح على الدولة بقطع الطرق واحتجاز
رهائن... إلخ.

لكن للأسف، يبان النائب المحترم لم
يقف عند هذا الحد، ولكنه يعتدى على
حق أمناء الشرطة فى الاحتجاج السلمى
الديمقراطى لتنفيذ مطالبهم، بما فى ذلك حق
الإضراب والذى يعرف النائب المحترم أنه
حق من حقوق الإنسان، ويصونه الدستور
المصرى.

ما فعله العمدة فى الحقيقة جرم من ثقافة

سائدة وفاسدة، لا يحترم فيها المحتجون القانون، ولا يوجد احترام عام لحق
فى التظاهر السلمى من قبل السلطة الحاكمة ومن قبل الكثير من معارضيها.
وأظن أننا سنأخذ وقتاً طويلاً لتصل كل الأطراف إلى طريقة ديمقراطية محترمة
لممارسة الحقوق وصيانتها.



التحرش بنجيب ساويرس

موقع صدئ البلد
10-1-2012

وفى أحيان ليست بالقليلة يكون تحرشا دينيا، أقصد هذا البلاغ الذى يتهم رجل الأعمال نجيب ساويرس بإزدراء الأديان، والذى تقدم به ممدوح إسماعيل محامى الجماعات الإسلامية، والسبب هو الرسوم التى يعتبرها مسيئة للإسلام والشخصيات الإسلامية والإسلاميين.

هذه اتهامات باطلة لأن ساويرس لم يتحدث عن القرآن ولا عن تفاصيل عقيدة الإسلام. هذا أولا، وثانيا أن رمز اللحية التى نشرها ساويرس على صفحته على التويتر أو القيس بوك، لا أتذكر، ليس رمزا إسلاميا، فاللحية تتشارك فيها كل الأديان بما فيها البوذية. وثالثا أن الرجل اعتذر عن سوء الفهم الذى تسببت فيه هذه الرسوم.

هذا يعنى أن هناك تحرشا سياسيا يرتدى غطاء دينيا، فنجيب ساويرس مثل قطاع لا يستهان به من القوى السياسية، بل ومن المصريين، وأنا منهم، يختلف جذريا مع البرنامج السياسى للإخوان والسلفيين.

ناهيك عن أن ساويرس ومعه حزب المصريين الأحرار، والقوى المشاركة فى الكتلة المصرية قادت معركة سياسية شرسة ضده ولكن كثيرا

منهم لا يرد على هذا الخلاف السياسي بالسياسة، ولكن ينقله لحانة الدين حتى يمكنه من الشحن الطائفي ضده، وبذلك يحقق انتصاراً لا يمكن أن نسميه سياسياً، ولكنه في الحقيقة حرق للبلد.

للأسف هذه الأسلحة الطائفية الفاسدة تم استخدامها في الانتخابات من قبل الإسلاميين، وأيضاً من قبل الكنيسة الأرثوذكسية وإن كان بدرجة أقل ورد فعل للشحن على أساس ديني.

لذلك أدعو كل الأطراف وأولهم أنصار التيار الديني، لعدم استخدام أسلحة توصلنا إلى حرق البلد، فساعتها لن يكسب أحد، ولا حتى الذين أشعلوا هذه النيران.



قنبلة العوا العصماء

موقع اليوم السابع
5-3-2010

أنا مع الذين يعتبرون إسرائيل عدوًا لمصر،
فهذه حقيقة مستندة إلى أنها كيان بطبيعته
عنصري وبالتالي عدواني يشكل خطرًا على
الامن القومي، فضلًا عن أنه يحتل حتى
الآن أرضًا عربية، فلسطين والجولان ومزارع
شبعاء.

بالتالى أتفق مع الدكتور محمد سليم العوا
فى هذه النقطة التى جاءت فى محاضرته
السياسية التى ألقاها دفاعًا عن المتهمين فى
قضية حزب الله، رغم أن المحاضرة ليس
مكاتها الحاكم، فهناك أدلة قدمتها النيابة ضد
المتهمين كانت تحتاج إلى كل جهده.

لكن هذا اختياره، فهو يؤمن كما قال
بأن القضية سياسية قبل أن تكون جنائية،
ولذلك فالمتهمون لم يفعلوا أكثر من مواجهة
العدو الصهيونى بتزويد المقاومين الفلسطينيين
بالسلاح والعتاد وتدريب من يمكن تدريبه،
وهو جزء من واجبات حزب الله الذى وصفه
الدكتور بأنه جزء أساسى أصيل مما أسماه
بحركة التحرر العربية الإسلامية.

دعك الآن من أن المتهمين ومن خلفهم
حزب الله انتهكوا القانون، والدكتور العوا
رجل قانون، وانتهاكهم لسيادة دولة على

أراضيها. لكن لماذا لم يذكر الدكتور على الإطلاق أراض عربية أخرى تحتلها إيران، حليفة حزب الله، ولماذا لا ينشغل حسن نصر الله قائد ما أسماه العوا (حركة التحرر العربية الإسلامية) بتحريرها؟..

لن نجد إجابة عند الدكتور ولا عند نصر الله ولا في كل أدبيات قوى المعارضة المصرية، رغم أن إيران تحتل أرضاً عربية في بلدين عريين الأولى الإمارات، فقد احتلت إيران جزيرتي طنب الكبرى والصغرى منذ عام ١٩٧١ وطردت سكانها الإماراتيين. وفي عهد الملالي تم احتلال جزيرة أبو موسى عام ١٩٩٢ وطردت سكانها العرب وبنّت مستوطنات للإيرانيين.

ليس هذا فقط لكن إيران أيضاً في عام ١٩٢٥ احتلت إقليمى الأحواز أو عربستان، ومساحتها أكثر من ١٣ ضعف أرض فلسطين وسعى نظام الشاه ومن بعده الملالي لإجلاء السكان الأصليين، أى العرب، وإحلال الفرس مكانهم، ناهيك عن القمع ومنع تعليم اللغة العربية واستخدامها. أليس هذا احتلالاً؟..

بالطبع احتلال، والمحتل عدو لا يختلف عن احتلال إسرائيل، بل لا يختلف عن احتلال تركيا القديم للإسكندرونة السورية والمستمّر في عهد رجب أردوغان الذى نصبه العوا، وكثير من المعارضين، بطلاً لأنه يعادى إسرائيل (بشوية كلام)، فعلى الأرض التبادل التجارى والعسكرى مزدهر. يجب ألا ننسى الاحتلال الإسباني لجزيرتي سبتة ومليلية. فكل هؤلاء محتلون، وكلهم يفعلون نفس ما يفعله الصهاينة، احتلال وإبادة وتغيير للهوية.. باختصار استعمار استيطاني.

فلماذا لا يدعونا الدكتور إلى محاربة كل المحتلين أيًا كانت ديانتهم؟.. لا أريد القول إن السبب أن الدكتور يؤمن أن الاحتلال الإيراني (المسلم) حلال، والاحتلال (اليهودى) لفلسطين حرام. فهذه مصيبة لأن هذه هى

طريقة الصهاينة، الذين يحاربون غيرهم على أساس ديني.
لكنى أستبعد هذا التفسير، وأستبعد أيضًا احتمال ازدواجية المعايير، فكلما
التفسيرين لا يليق برجل قانون كبير، ومفكر له اجتهادات مرموقة في الحركة
الإسلامية.



صدمة مجلس الدولة

موقع اليوم السابع
17-2-2010

بدون شك هي صدمة، وصدمة كبيرة، أن ترفض أغلبية الجمعية العمومية لمجلس الدولة تعيين المرأة كقاضية. صحيح أن هذا رأيهم الشخصي ومن حقهم أن يقولوه، وعلينا أن نحترمه، ليس فقط باعتبارهم مواطنين يمارسون حرية الرأي والتعبير، ولكن أيضًا لأنهم قضاة لهم وللمؤسسة القضائية كامل التقدير.

ولكن عندما تصل نسبة الرفض لتعيين المرأة في الجمعية العمومية ٨٧٪ لابد من التعبير عن الانزعاج من كل هذا الانحياز المعادي، فهو في جوهره نوع من التمييز ضد مصريين وحرمانهم من حقوقهم، بناء على آراء شخصية، وأظن أن قضاة الجمعية العمومية الأجلاء لم يكن مطلوبًا منهم في هذا السياق التعبير عن آرائهم الشخصية في مؤسسة قضائية، ولكن أظن أنهم كانوا بحاجة لأن يضعوا القوانين والدستور في اعتبارهم، ودراسة ما إذا كان هذا التعيين مناقضًا لها أم لا؟

وأى جمعية عمومية لتقابة أو جمعية أو غيرها من مؤسسات الدولة لا يحق لها أن تصدر قرارًا فيه شبه مخالفة للقانون. وأظن أنه في هذه الحالة يمكن إسقاطه عبر اللجوء للقضاء. فالقوانين المصرية لا تميز بين

المواطنين على أساس الدين أو الجنس أو العرق، كما أن الدستور المصرى (أبو القوانين) يساوى مساواة مطلقة بين كل المصريين. أضف إلى ذلك أن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، التى وقعت عليها الدولة المصرية هى جزء من القوانين المصرية.

ثم إذا كانت المرأة تم الموافقة على تعيينها قاضية فى المحكمة الدستورية، وهى السلطة الأعلى فى القضاء المصرى، فكيف يمكننا قبول منع تعيينها فى مجلس الدولة؟

فمجلس الدولة وجمعيته العمومية ليس جزيرة معزولة عن باقى المؤسسات القضائية، ولا عن القوانين والدستور، ولا عن باقى مؤسسات الدولة. ومن ثم فمناقشة الأمر ليست تدخلا فى الشأن القضائى، ولا محاولة للتأثير على قرار قاض بالحكم فى القضية الفلانية ولكنه شأن يخص كل المصريين لأنه يتعلق بحرمان فئة منهم من الحقوق التى أقرها الدستور. فهو مع كامل الاحترام لقضاة مجلس الدولة دفاع عن الدولة المدنية المصرية، ودفاع عن دولة تساوى بين مواطنيها، ومن قليل ومن بعد دفاع عن القضاء الذى يجب أن يكون حصنا منيعا ضد التمييز.



مدنية فهمي هويدي

موقع صدى البلد
13-6-2011

قال لى صديقي: الإخوان «عدهم العيب»
فى لجنة كتابة الدستور الأخيرة، فقد تنازلوا
كثيراً عن حقهم فى أغلبية أعضاء هذه
اللجنة.

صديقى ليس إخوانياً متظماً، ولكنه كما
يقول دائماً هو مع المشروع السياسى للإخوان.
وهذه الصيغة فى رأيه، تمكنه من ممارسة حرية
النقد رغم أنه يتطلق من أرضية الجماعة.

ما قاله صديقى العزيز هو تعبير عن المأزق
الاساسى لهذه الجماعة وحلفائها من السلفين،
وهو أنهم يتصورون أن الطيعى هو أن تكون
لهم الأغلبية، اليسوا هم المعبرون عن الشعب.
وهذا طبعا غير صحيح، فهم ليسوا معبرين
عن الشعب، ولا حتى عن أغليته. والسبب
أن هذه الأغلبية متغيرة، فما حصده فى
الانتخابات البرلمانية تراجع تماماً فى الانتخابات
الرئاسية.

وإذا سلمنا بأن الأغلبية من حقها السيطرة
على الدستور، فهذا معناه أننا يمكن أن نكتب
دستوراً كل أربع سنوات، مرة لأن الاسلاميين
حققوا الأغلبية، ومرة لأن اليسار حصل على
الأغلبية بعدهم وهكذا.

لكن الحقيقة أن هذه الطريقة الخاطئة فى

التفكير السياسى لا تخص صديقى وحده، بل تخص عموم التيار الإسلامى، بل ودعنى أقول إنه حتى لو كانت الأغلبية جاءت من تيار آخر كنا سنواجه ذات المشاكل تقريباً.

هذه الطريقة الخاطئة لا تخص تشكيل لجنة الدستور فقط، ولكنها تخص أيضاً طريقة بناء الدولة، فمثلاً الأستاذ فهمى هويدى يعرف الدولة المدنية فى مقالة له بجريدة الشروق الأربعة الماضى، بأنها دولة المؤسسات التى تؤمن بالديمقراطية وتداول السلطة. والمدنية بهذا المعنى ليست مقابلاً للعسكرية. ويضيف: هذه هى الخلفية المتعارف عليها لدى علماء الاجتماع السياسى (...) وكان ظنى ولا يزال أن المدنية بهذا المفهوم بمثابة قيمة سياسية واجتماعية لا علاقة لها بالأيديولوجية، سواء كانت مرجعية دينية أو علمانية.

المغالطة الأولى فى رأى الأستاذ هويدى، هى أن هذا التعريف ليس متعارفاً عليه كما يقول لدى علماء الاجتماع، ربما متعارف عليه لدى بعضهم. وليس متعارفاً عليه لدى القوى السياسية قبل الثورة، لأنه فى الحقيقة تعريف فى صالح سيطرة أى تيار سياسى يملك الأغلبية وهو فى الحالة التى أناقشها هو التيار الدينى بوجه عام والإخوان بوجه خاص. وبالتالي فهو تعريف غارق فى الأيديولوجيا وتحديداً أيديولوجيا الأستاذ هويدى وأنصاره من عموم التيار التقليدى.

لماذا؟

لأن تداول السلطة ليس دليلاً على مدنية الدولة، ولدينا فى نظام المللى فى إيران أسوة حسنة، فهناك تداول سلطة ولكنه من تيار سياسى واحد. ناهيك عن أن الديمقراطية لا تعنى أبداً دولة مدنية حقيقة لأنها وحدها لا تكفى مثل النموذج الإيرانى، بل وكل أنظمة الحكم التى كانت خلفيتها عقائدية، سواء كانت دينية أو سياسية، مثل نموذج هتلر والاتحاد السوفيتى وغيرها.

السبب الثاني لضللال هذا التعريف أنه يتجاهل تمامًا القواعد الأساسية للدولة المدنية، ومنها النموذج التركي الذي يروج له الأستاذ هويدي، فهو قائم على المساواة المطلقة في الحقوق والواجبات، ومعها الاحترام المطلق للحريات الفردية والعامّة، ومن ثم فكل ما يتناقض مع ذلك فهو مخالف لأسس الدولة المدنية الحديثة.

هذا بالضبط الذي قاله رجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا في زيارته إلى مصر «أنا رئيس مسلم لدولة علمانية». فالأديان لا تتعش إلا في مناخ الحريات الفردية والعامّة، قدولة الأتاتكس وهى ذرة ازدهار الحضارة الإسلامية، كانت قائمة فى عصرها على الحريات الفردية والعامّة. وقبلها دولة المدينة التى أسسها الرسول صلى الله عليه وسلم كانت قائمة على ذات الأسس. هذا يجبرنا إلى أن المشكلة الكبرى ليست كما قال الأستاذ هويدي صراعاً بين الدين والعلمانية، ولكنها صراع بين الاستبداد بغطاء ديني مثل إيران وغيرها، وبين من يريدون بناء وطن لكل المصريين وليس بعضهم أو حتى أغلييتهم. فالأديان لا تتعش إلا فى مناخ الحرية وليس القمع، والتاريخ الإسلامى يؤكد ذلك.



«معلشي الشيخ يعقوب كان يهز»

موقع اليوم السابع
25-3-2011

بعد أن طلب الشيخ حسين يعقوب من الذين قالوا لا للتعديلات الدستورية بأن يهجروا بلدهم، وبعد أن قال في الفيديو الشهير المنشور على موقع اليوتيوب «البلد بلدنا»، وبعد أن أوحى بأن الذين قالوا نعم هم المسلمون والذين قالوا لا هم الخارجون على الدين، ووصف الاستفتاء بأنه «غزوة الصناديق»، والذي انتصر فيها بالطبع أنصاره على الأعداء.

بعد كل ذلك ظهر الشيخ يعقوب مرة أخرى على قناة الناس، وقال «أصل الكلام ده كان له ظروفه ولازم يوضع فى مكانه الصحيح»، و«هل تلومونا على العفوية والتلقائية؟»، وأرجع سبب كل ما قاله إلى المفاجأة والانفعال من الفرحه، وقال أيضًا «البلد لا بلدنا ولا حاجة البلد بلدكو.. نحن نريد الآخرة.. نحن نريد الله.. نحن نريد الجنة.. بلد إيه يا جماعة!».

فى كل الأحوال تراجع الشيخ وتلطيف خطابه موقف محمود، شكره عليه، فالكبار هم الذين يتراجعون عن الخطأ، ولا يكابرون فيه، وبذات المعيار مطلوب ممن شحنوا الإخوة المسيحيين دينيًا لكي يصوتوا بـ«لا»

أن يعتذروا، أيضًا، فالاستفتاء لم يكن معركة من أساسه حتى يكون هناك متصور ومهزوم، ثم إنها ليست الياب إلى الجنة، فمن روجوا ذلك بقصد يربطون جونا إلى حروب طائفية.

ربما يكون الندم الأهم في تنافيات «غزوة الصناديق»، أن التيار السلفي والجماعات الدينية، تحتاج إلى إهراك أذه السياسة ملعب مختلف عن الدين، ملعب فيه أخذ ورد وجناك واختلاف، ملعب لا ينفع فيه أن يتصور أحد أنه وكيل الله جل علاه على الأرض، أو يتصور أنه المتحدث باسم أي دين، فالاختلاف هو طبيعة السياسة، ومن ثم فهناك خطورة في خلط الدين بالسياسة، كما أن ما حدث في الاستفتاء خطر كبير، فالأديان لا تخوض الانتخابات ولا يتم طرحها للتصويت، حتى تنجح أو تفشل، فالذين يخوضون غمار السياسة بشر يخطئون ويصيبون وهذه هي الديمقراطية الحقيقية.



جمهورية سيناء السلفية

موقع بوابة الوفد
11-8-2011

إذا كنت قد قرأت التقرير الذى نشرته -
المصرى اليوم أمس من سيناء، فمن المؤكد
أنك ستصاب بالفزع مثلي، وستعتبر أن هذه
مقدمة لتفكيك الدولة المصرية. وفى الغالب
سوف تشعر بالمرارة لأن الحكومة والمجلس
العسكرى أولوياتهم هى منع المصريين من
الاحتجاج السلمي، فى حين أنه لا توجد
إجراءات جادة على الأرض لوقف بناء
جمهورية سيناء السلفية.

التقرير الذى نشره الزميلان أسامة خالد
وصلاح البلك يقول بوضوح إن الدولة
المصرية لم تعد موجودة فى سيناء، وإن
جماعات سلفية قررت تكوين قضاء
مستقل، ليس القضاء العرفى المتشربين
القبائل هناك، وهو خطيئة، ولكنه قضاء
يستند على ما يعتبرونه «الشريعة». وأضافوا
إلى ذلك تكوين مليشيات مسلحة، فإذا لم
ينفذ المواطن أحكامهم بـ«الحسنى» فسوف
يضطرون لاستخدام القوة!

فماذابقى من سلطة الدولة؟

الحقيقة لا شيء، فلم يعد أمام السلفيين
سوى أن يكون لهم جيش يضعونه على
الحدود، مواز لقناة السويس، حتى تصبح

لهم جمهورية مستقلة.

فهل فى هذا مبالغة؟

إطلاقاً، فقد كانت المقدمات التى تؤدى إلى ذلك كثيرة قبل الثورة،
وبعدها عندك عمليات تفجير لخط الغاز، والاعتداء المسلح على قسم شرطة
العريش، وأن تجوب مليشيات من المسلحين المحترفين الشوارع بحرية،
وكأنها فى نزعة. - إلخ.

فما هو الحل؟

بسيط ومعروف منذ عشرات السنين، وقد كانت النظم المستبدة تعطله،
وهو أن يتم فرض دولة القانون بالقوة على سيئاء، وإلغاء كل مظاهر انتهاك
الدولة المصرية قوياً، سواء من قبل السليين أو غيرهم. وثانياً فرض العدل
ووقف كل مظاهر الظلم، أى أن يتم التعامل مع أهلنا فى سيئاء باعتبارهم
مواطنين مصريين لهم كافة الحقوق وعليهم كافة الواجبات، بما فيها حقهم
فى تملك الأرض مثلهم مثل كل المصريين. وإنهاء كافة أشكال التمييز ضدهم
فى مؤسسات الدولة، والأهم أن يتم انتخاب المحافظين من بينهم، وكفانا ما
شهدناه من كوارث بفضل السادة اللواءات.

هل هذه الاقتراحات وغيرها صعبة؟

لا، ولكنها تحتاج إلى إرادة سياسية من المجلس العسكري، وأن تكون أولوياته
هى حماية مقومات الدولة المصرية، وليس حماية ميدان التحرير من الثوار.



ازدراء حازم صلاح أبو إسماعيل

موقع صدى البلد
27-2-2012

ربما كان متوقعًا أن تطول تهمة ازدراء الأديان المرشح المحتمل للرئاسة حازم صلاح أبو إسماعيل، فهناك من رفع ضده دعوى قضائية فالتطرق هناك من هو أكثر تطرفًا منه، والآخر هناك من هو أكثر تشددًا منه... إلخ. إنه سلسال طويل لا يتوقف ومن المستحيل ضبطه.

لذلك فقد كان متوقعًا أن يصل هذا السلاح الفاسد إلى رجل محسوب على التيار السلفي، وذلك بعد أن طال في طريقه من قبل رجل الأعمال نجيب ساويرس ومن بعده الفنان الكبير عادل إمام.

في حالة ساويرس الأمر لا يتعلق بالأديان، ولكنه تحرش سياسى من جانب فصيل يعتبر الرجل خصمًا لدودًا له، بل ويمكن القول إن إزاحته من الساحة السياسية سيكون مفيدًا لهم بالطبع. ومن وجهة نظره فقد فشلت الوسائل السياسية الشرعية فى تحقيق هذا الهدف، فكان الحل هو اللجوء إلى السلاح الفاسد وهو ازدراء الأديان، أى التكفير.

بالنسبة للفنان عادل إمام، فهى تصفية حسابات سياسية كان من الصعب تحقيقها قبل الثورة، أما الآن فالفرصة والمناخ يتيح

ما هو أكثر من ذلك . الأمر باختصار أن الفنان عادل إمام كانت له عدة أفلام ترفض التطرف، وترفض خلط الدين بالسياسة، أى ترفض أفكار تيار سياسى موجود على الأرض.

الحقيقة أن أفلام عادل لم تكن تهاجم فقط هذا التيار ولكنها أيضًا كانت تهاجم السلطة الحاكمة قبل الثورة، وذلك فى أفلام مثل «طيور الظلام» و«الإرهاب والكباب» وغيرهما.

هذه المعارك السياسية ذات الطلاء الدينى طالت الآن الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل، ودعنى أقول لك إنها لن تتوقف وسوف تطول كل التيارات . لذلك فقد حان الوقت ليس فقط للتخلى عن هذا السلاح الفاسد، ولكن لإلغاء القوانين التى تسمح باستخدامه وتسمح بتسميم الحياة السياسية.



« خلدوا الفضائيات وسيبولنا الشارع »

موقع اليوم السابع
14-5-2011

كان الحشد الذى شارك فى مؤتمر الامس مبهراً ومتنوعاً، مسيحيون ومسلمون من معظم الاطياف السياسية، رجال دين . كان المؤتمر تحت عنوان «مصر بعد ٢٥ بين الدولة المدنية والدولة الدينية» ونظمه «اتحاد المنظمات القبطية بأوروبا» بالتعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدني . فهذا أول مؤتمر هنا فى مصر لمنظمة أقباط مهجر، ولكنها ليست المرة الأولى التى يشارك فيها مثل هذا الحشد الكبير تحت عناوين مشابهة أو فى أعقاب أى اشتعال لنيران الطائفية . فالنخبة المصرية سياسية وثقافية معظمها يرفض بالقطع الدولة الدينية التى تدعو لها بعض القوى الدينية، والتى ظهرت بشكل أكثر وضوحاً بعد ثورة اللوتس . بل إن هناك قوى كانت تستتر بالشعار المطاط «الدولة المدنية» فى «العهد البائد» خلعت ما يسترها وطالب قادتها، مثل جماعة الإخوان، بدولة دينية «عيني عينك» ، إنه الشعور المبالغ فيه بالقوة، ولم يعد هناك مبرر للإخفاء و«التقية» . لكن هذا الجهد المشكور والمطلوب من عموم النخبة لا يكفى وحده، فلا بد من فتح كل هذا الجهد على الشارع . وثانياً أن هناك خطر

اختزال مشكلة الدولة المصرية فى صراع بين بعض من المتطرفين المسلمين وبعض من المسيحيين، و«لو صالحناهم على بعض هتخلص المشكلة»، وللأسف هذه الرؤية تصب فى صالح التطرف بشكل أو آخر. فى حين أن هناك مصريين فى مصر لا يدينون بالإسلام أو المسيحية، وبالتالي فلا بد من نقل الصراع من خانة الإسلام والمسيحية، إلى خانة الدفاع عن الدولة التى تكفل حقوق مواطنة متساوية بين كل القين يعيشون على أرض بلدنا، الدولة التى تكفل وتحمى الحريات الفردية والعامّة للجميع، وتكون مرجعيتها كما قال الأستاذ إيهاب الخولى رئيس حزب الغد فى مؤتمر الأمل إنسانية وليست دينية.

لكن هذه الدولة تعطلت وتم تدميرها، وتم اختزالها منذ عقود فى الأديان فقط، وحين الوقت لاستعادتها وهذا لن يتم إلا باستعادة كافة الحريات، تأسيس أحزاب وجمعيات وصحف وإذاعات ومحطات تليفزيونية ونقابات وغيرها وغيرها. فهذه الحريات تكفل تنظيم مسارات الغضب ولا يصبح المسار الوحيد للناس هو التدين المغلوط. بالإضافة إلى الدفاع عن الحريات الفردية، فلا حريات عامة دون حرية فردية للإنسان. وأيضاً العمل على إلغاء كافة أشكال التمييز بين المصريين، بما فيهم «اللى ملوش دين»، فى التعليم والقوانين والوظائف وكل مجالات الحياة. بهذه الطريقة ربما تصبح المقولة التى كتبها مناصر للدولة الدينية على موقع المصريون، للأسف لا أتذكر اسمه، خنوا أنتم الفضائيات (يقصد أنصار الدولة العلمانية). . واركوا لنا الشارع، مقولة خاطئة، لأن المصريون جميعاً سيدركون استحالة تعايشهم جميعاً فى سلام وتقدم، إلا فى دولة علمانية، تحمى كل الأديان والعقائد والأفكار.



النقيب العنصري

موقع اليوم السابع
23-8-2008

هل يكفى تراجع دكتور حمدى السيد
عن قراره الطائفى بتحريم نقل الأعضاء بين
المسلمين والمسيحيين؟ .. طبعًا لا يكفى،
فكيف أفقأ عينك ثم أقول لك «مقصده»،
كيف أحرق بيتك عمدًا، ثم أقول لك
«معلشه»؟ ..

الحقيقة لو أننا فى بلد نحترم مواطنيها فعلا،
لو أننا فى بلد تحارب التمييز بقلبيها وعقلها،
لأمكن محاسبة كل من يتجرأ على التفرقة
بين المصريين، وهذا ليس تعنتا ولكن ما فعله
نقيب الأطباء ليس خطأ إداريًا، ولكنه طعنة
فى قلب بلد لا يحتمل مزيدًا من الغدر.
هل هذا كلام غاضب؟ ..

طبعًا وهو غضب مشروع، بل ضروري،
فليس من حق أحد مهما كان، ممارسة التمييز
العرقى أو الدينى أو السياسى أو غيره ضد
المصريين، بل ولابد من وجود قانون يعاقب
كل من يرتكب هذه الجريمة. فحرق البلد
بكلام وأفعال غير مسئولة ليست حرية رأي،
ولكنها حرية تخريب لابد من محاسبة كل
من يمارسها، وهذا يتسق تمامًا مع المواثيق
الدولية والإنسانية لحقوق الإنسان، والتي
أقرتها البشرية بعد أن دفعت دماء الملايين

ثمنا لحروب دينية وعرقية.

دعك من الكلام الفارغ الذي قاله الرجل، حول الحد من استغلال الأغنياء للفقراء، فالفقر والغنى لا علاقة لهما بالديانة، ودعك من قوله إنه يريد حماية الناس من التجارة القذرة في الأعضاء البشرية، فتطبيق القانون هو الذي يحد من أى جريمة وليس حرق البلد بفتنة طائفية.

ألا يعرف الدكتور حمدي السيد ذلك؟..

بالطبع يعرفه، ولكنه عمى القلب الذي انتشر فى البلد، العمى الذي حول نقابة من مهمتها الإنسانية إلى نقابة عنصرية وطائفية.. نقابة لم تعد مهمتها الدفاع عن مهنة نيّلة، ولكن الدفاع وجمع التبرعات لصالح «ناس تانية فى بلاد تانية»، بدلا من أن تدافع عن النسبة الأكبر من أعضائها الذين يعيشون تحت خط الفقر.

السيد الدكتور حمدي السيد لا يكفى تراجعك عن القرار، فكيف أفقا عينيك ثم أقول «مكتش قصدي»؟، يا نقيب الأطباء ليس هناك أقل من الاعتذار.



«موالسة» الأوقاف مع الإخوان والسلفيين

موقع صدى البلد
26-3-2012

هى «موالسة» لأن وزير الأوقاف الدكتور محمد عبد الفضيل القوصى «يحذر» من استخدام المساجد فى الدعاية لمرشحي الرئاسة، ومن بعده حذر وكلاؤه وقادة وزارته. والسؤال هل مطلوب منهم التحذير كما نشر الزميل هيثم الشرقاوى فى المصرى اليوم؟.

بالطبع لا، لأنهم ليسوا مواطنين مثلى ومثلك لا سلطان لهم على المساجد التابعة لهم، ولا سلطان لهم على الدعاة المعينين فى هذه الوزارة. لذلك ليس المطلوب منهم التحذير ولكن اتخاذ إجراءات عقابية ضد المخالفين، يعلنونها للرأى العام. فلماذا لم يفعلوا ذلك؟

لأنهم يريدون فى الغالب إبراء ذمتهم أمام الناس، ولكنهم فى الحقيقة ليسوا جادين بدرجة كافية لكى يفعلوا ذلك. والدليل على ما أقول هو أن المساجد التابعة للوزارة والقائمين عليها من الدعاة يصبون طوال الوقت فى صالح التوجه السياسى للإخوان والسلفيين، وأظن أن هذا كان واضحاً فى الانتخابات البرلمانية الماضية، ومن قبلها الاستفتاء على التعديلات الدستورية.

فلماذا لم يتخذوا أية إجراءات والآن

يكتفون بالتحذير؟

هناك تفسيران لا ثالث لهما، الأول أنهم يؤمنون بالمشروع السياسي للإخوان والسلفيين، وهذه قضية، لأنهم في هذه الحالة يستخدمون أموال دافعي الضرائب ومؤسسات الدولة التي يملكها كل المصريين، لصالح البعض منهم. وإما أنهم يخافون من دعاة المساجد الموالين لهذا التوجه السياسي، وفي هذه الحالة هم متواطئون، وهذه جريمة أكبر.

أليس كذلك؟!



تحرير فلسطين ليست مسؤولية المصريين

موقع اليوم السابع
8-1-2010

ربما الأكثر إدهاشا في حيثيات الذين يتقدون الجدار القولاذي، أنهم ينطلقون، ربما دون قصد، من أن تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني مسؤولية المصريين أولا، وليس مسؤولية الشعب الفلسطيني. ربما لذلك تجد كلاما مرسلا من نوع: وما هي المشكلة في أن تتغاضى الدولة المصرية عن تهريب السلاح إلى حماس، أو هي التي تقوم بذلك؟ وتجد أيضا كلاما مرسلا من نوع أنه على الدولة المصرية أن تتسكك اتفاقياتها الدولية الملزمة، فهي ليست أكثر أهمية من تحرير فلسطين، و«ياريت» تخوض حربا ضد إسرائيل.

رغم أننا على سبيل المثال لم نطلب من أحد أن يحرر لنا بلدنا من الاستعمار الإنجليزي، ولا طلبنا من أحد أن يحرر لنا سيناء. وإذا نظرت لحركات التحرر في العالم كله، لن تجد أحدا يطلب من شعب مجاور، لمجرد أنه مجاور، أن يخوض حربا بدلا منه.

صحيح أننا مطالبون بمساعدة الشعب الفلسطيني، ولكن هذا مشروط ألا ندفع نحن ثمن الخطايا، فتظل مجرد مساعدة لا أكثر، ليس على أساس إيديولوجي، ولكن

لأن هذا يصب على المدى الطويل في حماية أمتنا القومي. فنحن أصحاب مصلحة في وجود دولة فلسطينية مستقرة على حدودنا.

لكن لا يجب أن يجرنا ذلك إلى انتهاك اتفاقاتنا، فقد حررنا أرضنا. ولا أن نتهاون في حدودنا، ولا أن نتجر إلى أرضية أن ندفع، بدلا من الشعب الفلسطيني، ثم اختيار قياداته بشكل علم.

فإذا أراد أهل غزة أن يكو هذا الحصار اللعين، فعليهم أن يضغطوا على حكومة حماس، لأنها تعطل اتفاقية المعابر، فهي لا تريد وجود ممثل للسلطة الفلسطينية التي انقلبت عليها، فهل منطقي أن يجوع شعبها لهذا السبب التافه؟..

بالطبع ليس منطقيًا، وليس منطقيًا أن تتجه مظاهراتها وطلقات رصاصها، مثلما قتلوا الشهيد أحمد شعبان، إلى حدودنا. في حين أنها تلتزم التزامًا حرفيًا بما تم الاتفاق عليه في أعقاب العدوان الغاشم على غزة ولم توجه رصاصة واحدة أو حتى احتجاجًا على حدودها مع عدوها لإسرائيل.

فعلى حماس التي تتعايش من رفع راية المقاومة ولم تفعل شيئًا، وعلى من يناصرونها حتى الآن بالكلام، مثل حزب الله وإيران وغيرهما، أن يدفعوا هم الثمن، وليس أولادى وأولادك.



حرب الأضرحة

موقع اليوم السابع
4-4-2011

نعم إنها حرب وستكون حرباً عنيفة، في الأغلب الأعم إذا استمرت سيسقط فيها ضحايا وستسيل دماء، فكلا الطرفين، الصوفيون، وقطاع كبير من السلفيين يتجيشون، طرف يهدد ويتوعد وطرف قرر أن يحمي الأضرحة بدماء رجاله، وكلاهما يؤمن أنه يطبق شرع الله، أى أنه يدافع بدمه وروحه عما يعتقد أنه كلام الله عز وجل وأوامره، فهل من الممكن لمثل هذه الحرب أن يكون فيها متصرون ومهزوم؟!

بالطبع لا.

على جانب آخر، طالب عصام درباله عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية، بإنشاء شرطة «حسبة» لمحاربة المنكرات والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقال الدكتور سعيد عبد العظيم، فى مؤتمر للسلفيين بمسجد عمرو بن العاص بالقاهرة، إذا كان النصارى يريدون أماناً فعليهم الاستسلام لحكم الله. وفى ذات المؤتمر طبقاً لما نشرته جريدة المصرى اليوم، كان هناك هجوم عنيف يقترب من التكفير، ضد الدكتور محمد البرادعى وعمرو موسى والليبراليين، وكل القوى السياسية التى يختلفون معها.

الأمر هنا ليس الحل فيه البحث عن المخطيء والمصيب، ولا يتعلق بمساندة الضعيف في مواجهة الأقوى، ولا يتعلق بمن معه القوة العددية (الأغلبية)، لأنه لا متصّر ولا مهزوم في مثل هذه المعارك، لكن أساسه وجوهه هو أن يدرك كل طرف أنه من المستحيل أن يفرض على غيره أسلوب حياة، لأنه حتى داخل الأرضية الواحدة هناك خلافات عنيفة، مثل الصوفيين والسلفيين، فما بالك بملايين يعيشون في وطن واحد؟ فالاختلاف هو طبيعة الحياة، وهكذا خلق الله جل علاه البشر مختلفين، ولا حل سوى البحث عن صيغة لتعايش المتناقضات دون أن يجور واحد منها على الآخر، صيغة تعيش بها وتدع الآخرين يعيشون.



قطعة من أنف البلكيمي

موقع صدى البلد
6-3-2012

الحقيقة أنه خبر طريف ومضحك، فقد قال الدكتور عبد الخالق البديوى مدير مستشفى «سلمى» لجراحات التجميل، إنه ما زال يحتفظ بقطعة من أنف النائب أنور البلكيمي تحسباً لظهور أى أحداث جديدة. وأضاف الرجل للزميل أحمد رجب على موقع «صدى البلد» أنه سيرفع قضية باسم الشعب ضد النائب الذى كذب على المصريين.

بعيداً عن الطرافة، ومن حقنا الاستمتاع بها، فالأهم هو أن الدرس الأكبر فيما فعله «البلكيمي»، هو أنه لا قداسة لآى تيار سياسى يقول إن مرجعيته دينية، فهذه المرجعية مع كامل الاحترام لها، لا تمنح حصانة دينية لآى شخص مهما كان. . وأن كل التيارات السياسية ذات المرجعية الدينية (إخوان وسلميين وغيرهما) لا يجب أن نقبل منها أن تعتبر نفسها مُتحدثة باسم الإسلام، فإذا اختلفت معها فأنت تختلف مع الإسلام، فهذه أكاذيب كبرى أفسدت ومازالت تفسد الحياة السياسية.

فهؤلاء محرد بشر يُصيبون ويُخطئون، وإذا فعلوا الصواب وإذا فعلوا الخطأ فلا علاقة للإسلام بالأمر على الإطلاق، ولكنها أفعال

بشر، وبرامج سياسية يمكن الاختلاف والاتفاق حولها دون أى حساسية. هذا المنطق يتسق تمامًا مع جوهر الإسلام الذى نفى تمامًا «القداسة» حتى عن رجال الدين، ولم يُعَيَّن هذا الدين العظيم مُحدثًا باسمه، ولم يُعَيَّن مؤسسة أو فردًا تحتكره لنفسها.. إنه دين عظيم أتمنى من زملاء «البلكيمي» من السلفيين والإخوان وغيرهما أن يُتَزَهَّوه عن السياسة، ويضعوه فى مكانته الرفيعة.



اللى تعوزه الدويقة يحرم على غزة

جريدة اليوم السابع
5-12-2012

سيادة المستشار محمود الحصري:

أنا مواطن مصرى أعتقد أن فقراء مصر
أولى بالتبرعات من أهل غزة، أو كما قال
الشيخ يوسف البدرى فى العدد الماضى من
(اليوم السابع) (اللى تعوزه الدويقة يحرم
على غزة).. هل ستعتبرنى خائناً، أو
صاحب ضمير ميت كما قلت فى مقالات
وفى ندوات؟.

ماذا ستفعل إذا وقفت أمامك متهمًا فى أى
قضية، وأنت القاضى الجليل، هل ستحكم
عليّ بوجهة نظرك السياسية الحادة والعنيفة،
وأنت رئيس الحملة الشعبية لكسر الحصار
عن غزة، أم ستحكم عليّ بالقانون، وهل
تستطيع، وأنت بشر مثلنا، أن تفرق بين
الاثنين؟..

لا أظن يا سيادة المستشار، وحتى لا
تفهمنى خطأ أو تتهمنى بالخيانة، كما اتهمت
غيرى فى تصريحاتك، فأنا ضد الحكومة
المصرية التى تمنع قوافل الإغاثة، وضد ما
تفعله الشرطة، فمن يريد أن يتبرع فهو حر،
ولكننى مختلف مع سيادتكم فى ترتيب
الأولويات.

ربما يمكننى تفهم، وليس الموافقة على

محاولة أحزاب وتيارات سياسية، ومنهم جماعة الإخوان كسر الحصار، بعشرات الودقات الاحتجاجية والمؤتمرات الجماهيرية والصحفية، ولكنه فى النهاية نشاط سياسى مباشر، رُغم خلافى معه، إلا أننى أحترمه، ولكن لا أظن أنه يجب أن يكون نشاطك.

ثم إننى يا سيادة المستشار مندهش ألا تهتم هذه القوى ولو قليلا بأهل الدويقة أو أهل أى حى عشوائى فقير، فتقسم التبرعات بين هنا وهناك، فإذا كان الفقراء يموتون فى غزة بسبب نقص الطعام والأدوية والطاقة وغيرها، فهناك من يموتون هنا فى مصر لأنهم لا يستطيعون شراء أى من هذه الاحتياجات الأساسية.

صحيح أن السلطة الحاكمة هنا هى المسئولة، كما تقول يا سيادة المستشار، ولكن هناك أيضًا حماس هى المسئولة، فلماذا تتجاهل ذلك، اليس دورها أن تفعل المستحيل من أجل أهلنا فى غزة؟ أظنها هى المسئولة أولاً، وإذا لم تقتنع برأىي، فاسمح لى أن أقول لك إن السبب الأول لما تفعله هو تأييدك للموقف الأيديولوجى والياسى لحماس وليس تعاطفا مع الفقراء هناك.



الفصل السادس

..وحلفاء الخارج

طبعًا يمكن للقارىء الكريم أن يتوقعهم بسهولة، فمنهم منظمة حماس الإخوانية، والتي قرر الرئيس مرسى أن يقدم لها السولار والغاز وكل المساعدات، فى الوقت الذى تحتاج فيه البلد كل تسر. ولم يتخذ إجراءات حاسمة حتى الآن فى انتهاكها للأمن القومى المصرى، وهذا ما جعل صديقى العزيز فنان الكاريكاتير عمرو سليم يسميه «ملك مصر وغزة». فالأيديولوجيا أهم من الوطن. وهذا ستجده يتم مع الحليف الإيراني، صحيح أن هناك عقبات فى الطريق، منها عدم الرضاء الأمريكى والخليجى، ولكن فى التحليل الأخير فجماعة الإخوان تريد نظام حكم لا يختلف فى توجهه وفى آلياته عن نظام الملالي.

من الصعب ذكر الحلفاء دون المرور بحزب الله، ولا تختلف علاقة الإخوان به، عن علاقتهم بالنظام الإيراني، فهم حلفاء من ذات الأرضية، وإن كانت هناك الآن جفوة بسبب سوريا. فنصر الله يدعم الديكتاتور بشار الأسد والإخوان يريدون إسقاطه. وهذا يتفق مع الهوى الأمريكى الغربى.. ولذلك سيجد القارىء الكريم مقالة عن الغرام الأمريكى.

الغرام الأمريكي

موقع صدی البلد
22-6-2012

لست ضد أن يكون هناك غرام أمريكي
إخواني متبادل، ففي السياسة هذا أمر طبيعي
جداً. ثم إن كثيراً، إن لم يكن كل القوى
السياسية فعلت أو ستفعل ذلك، فمن الجنون
السياسي عدم التواصل مع القوة الأهم في
العالم، بل ومع كل القوى التي ترسم واقع
ومستقبل الدنيا كلها. إذن أين المشكلة؟

أولاً أن يكون هذا الغرام سرّياً، لا
يعرف عنه المجتمع شيئاً، فليس منطقياً أن
تسرب أخباراً عن وفد مصري يجري حالياً
مفاوضات سرية للحصول على مباركة الإدارة
الأمريكية لاعتلاء عرش مصر.

ثانياً يتضح أن لعن الإدارة الأمريكية ليل نهار
قبل الثورة، والمشاركة في احتجاجات ورفع
لافتات ضدها، لم يكن أمراً مبدئياً كما
كان يشيع الإخوان، ولكنه لم يكن أكثر من
مناورات سياسية ضد النظام السابق. وكل
ما يمكن أن تفعله الجماعة، إذا فعلت، أن
تحسن شروط الغرام.

ثالثاً لست مصدوماً ولا مندهشاً من الدعم
الأمريكي لاعتلاء الإخوان عرش مصر،
ففي الغرب كله طول الوقت هناك مساران
متناقضان أو متصارعان، الأول يرى أن

المصلحة الإستراتيجية تقتضى دعم الديمقراطية أهم بكثير من المصالح المباشرة' الوقتية. وهذا الاتجاه ازدهر على خلفية ١١ سبتمبر، وبالتالي لابد من وقف دعم الأنظمة الديكتاتورية، ليس من أجل الشعوب، ولكن حتى تتوقف عن تصدير الإرهاب إلى عقر دار الغرب. وفى هذا السياق لعل القارئ الكريم يتذكر الضغوط الأمريكية على مبارك وخاصةً بعد عام ٢٠٠٥.

الاتجاه الثانى وهو حماية المصالح المباشرة، حتى لو كانت مع أنظمة حكم استبدادية. وفى الحالة الإخوانية يتدخل عامل آخر هو أن الغرب عامة والإدارة الأمريكية بوجه خاص، تلقوا درسًا قاسيًا من الحالة الإيرانية، فلم يمدوا الجسور قبل الثورة هناك مع القوى الدينية الصاعدة، والحقيقة أنهم لم يتركبوا هذا الخطأ فى مصر، فالجسور ممدودة مع الإخوان وغيرهم. ولا يريدون الوقوع فى الخطأ الثانى وهو معاداة من يتولى الحكم، حتى لو كانت خلفيته غير ديمقراطية. فلابد من الدفاع عن المصالح التكتيكية، وليس مهمًا نوع النظام الحاكم.

ما معنى كل هذا؟

معناه ببساطة أنها لغة المصالح السياسية، ولا علاقة لها بالمبادئ أو الأخلاق أو الأديان التى تحتذى بها بعض التيارات السياسية وأولها الإخوان.



إخوان سوريا وإخوان مصر

موقع الدستور
4-10-2012

من الصعب أن أقنع أن السبب الأول لهذا الدعم من قبل الرئيس مرسى وجماعته السرية، هي نصرته الشعب السوري، ولا دعم ثورات الشعوب العربية في مواجهة الاستبداد. فلو كان هذا صحيحًا ما كان ليصمت على القمع في البحرين ضد الشيعة وغيرهم من الذين يطالبون بالحرية. ولا يصمت على الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان في السودان، ولا كان هذا الترحيب الكبير بعمر البشير المطلوب للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية في جرائم ضد الإنسانية.

الأمر في النهاية مصالح سياسية، في الحالة الإخوانية تحكمها في المقام الأول الأيديولوجيا. ولذلك فهناك تراخ في التعامل مع المنظمات الإرهابية ذات الخلفية الدينية في سيناء، فهم لا يختلفون كثيرًا عن الإرهابيين المحكوم عليهم في جرائم قتل وعفا عنهم الرئيس. ومرسى يدعم نظام حماس في غزة حتى لو كان على حساب المصريين وأمنهم القومي. ففي أزمة البتزين والسولار كان يصدر إلى غزة كميات هائلة. وحتى الآن لم يتخذ إجراء حاسمًا في الاتفاق التي تخرب

اقتصاد البلد ومنها تأتي الجماعات الإهائية .

إذن لماذا يفكر الرئيس فى إرسال الجيش المصرى إلى سوريا؟
لسببين : الأول هو أن المسيطرين على الأرض هناك هم جماعة الإخوان
وحلقاؤها من الجماعات الجهادية التكفيرية، أى أن زوال نظام بشار سياتى
يحليف للإخوان فى مصر . السبب الثانى هو أن هذه هدية كبيرة للإدارة
الأمريكية وللغرب، وهى أننا مستعدون لأن نكون حلفاء .

هل هذا معناه أننى مع بشار؟
بالطبع لا ، ولكن مع إزاحته، ومع دعم المقاومة ضده، ليس لكى يأتى
تيار سياسى أكثر منه فاشية ودموية ، ولكن من أجل بناء سوريا الديمقراطية
العلمانية، وهذا ما لن يفعله الإخوان هنا وهناك .



تجارة الأنفاق

موقع اليوم السابع
29-12-2009

غاطنى رفض الحكومة المصرية دخول ٣٠٠
فرنسى إلى غزة، وهو ما جعلهم يبتون أمام
السفارة الفرنسية ليلة أمس احتجاجاً على هذا
التعنت. وقبل ذلك رفضت هذه الحكومة
تنفيذ حكم قضائى بدخول مساعدات إلى
غزة، فما هى المشكلة الكبرى التى ستحدث
لنا إذا دخلت المساعدات والبشر؟

ليست هناك أى مشكلة، بل سوف تستفيد
الحكومة المصرية لأنها ستوقف هؤلاء الذين
يتزونها سياسيًا بحجة التعاطف مع أهلنا
المحاصرين. وستجعل موقف الدولة المصرية
أقوى فى بنائها للجدار الفولاذي.

فالدولة المصرية من حقها حماية حدودها
وحماية أمنها القومى، وهذا ما كتبه أكثر من
مرة، فيمكن أن يتم استخدام السلاح المهرب
فى عمليات إرهابية تؤدى إلى قتل أبرياء
وتضر بالاقتصاد الوطنى وخاصة السياحة.

لكن إذا تم بناء هذا الجدار دون مراعاة
الأطراف المضارة، فهذا ظلم لا يمكن قبوله،
وأقصد على وجه التحديد أهلنا فى غزة
وأهلنا برفح، وكلاهما مستفيد من تجارة
الأنفاق، لا أقصد الذين حققوا الملايين على
جانبي الحدود من حماس وأنصارها أو بعض

مواطنى رفع. ولكنى أقصد أهل غزة الذين يحتاجون بالفعل لكل ما كان- يتم تهريبه من بضائع. وهذا يستلزم جهداً سياسياً كبيراً من حماس حتى تخفف الحصار، فالهدف الذى يجب أن تسعى إليه هو الحفاظ على أهلنا الذين تحكمهم، فليس منطقياً أن تضحي بهم وتجوعهم من أجل مصالحها السياسية.

كما أن الحكومة المصرية مطالبة بمساعدة حماس فى تحقيق هذا الهدف، ولكن تظل حماس هى المسئول الأول، وليس أحداً غيرها، سواء كان الحكومة المصرية أو غيرها.

كما أن الحكومة المصرية مطالبة ويسرعة بتنفيذ خطة تنمية واسعة فى هذا الشريط الحدودى بشكل خاص، وفى كل سيناء. فليس منطقياً أن تسد أبواب الرزق التى كانت مفتوحة من تجارة الأنفاق. وتترك الناس للبطالة والجوع.

هذا مرتبط بـحتمية وجود خطة إستراتيجية لتنمية سيناء، لا ترتبط فقط بالتنمية على السواحل، ولكن تهدف أساساً إلى خدمة أهلنا فى أرض الفيروز، وذلك من خلال استثمار ضخمة فى مختلف المجالات، فهذا وحده هو الحامى الأكبر لحدودنا أكثر بكثير من جدار هنا أو هناك.



رقبة البشير

موقع اليوم السابع
24-4-2009

ربما يكون مفهوماً أن تسعى أنظمة الحكم العربية إلى مساندة عمر البشير رئيس السودان، بالحق وبالباطل، ودون حتى أن يقدم أى منهم دلائل فى مواجهة أدلة المحكمة الجنائية الدولية، فكلهم «حكام فى بعض»، فمن يدافع عنى اليوم فى الغالب سأحتاجه غداً. ناهيك عن أن المنطق أصلاً غير مطروح على عقولهم، فكيف تتدخل مؤسسة دولية فى العلاقة بينهم وبين الشعوب التى ورثوها، ويتصورون مثل كل المستبدين أنهم فوق المساءلة، ليس فقط من محكمة جنائية دولية، بل حتى من شعوبهم.

بالطبع هناك منطق سائد، وهو أن ذات المحكمة لم تتهم بالجرائم التى ارتكبها حكام إسرائيل فى غزة وغير غزة، وهذا صحيح، ولكنه أولاً لا يعنى براءة البشير بالضرورة، ولكنه يعنى أن الأمر يحتاج إلى جهد من مؤسسات فلسطينية وعربية، ناهيك عن الحكومات، حتى يمكن أن نحقق حلم محاكمة هؤلاء المجرمين الصهاينة.

لكن الغريب أن تدافع قوى سياسية مصرية، وأصوات هنا وهناك، عن البشير، وكلها محسوبة على المعارضة، أى أن خطابها

الأساسى هو المطالبة بالديمقراطية والحرية، وهذا يعنى ابتداء الدفاع عن فكرة محاسبة المخطئ حتى لو كان رئيساً للجمهورية، ثم تتم تبرئته أو إدانته. رغم أن ذات الأصوات غالباً ما تطالب عند حدوث أى خطأ، وليس جريمة حرب، بمحاسبة المسئولين وصولاً إلى رئيس الجمهورية. فلماذا يطالبون هنا ويرفضون أن يحدث ذلك لرئيس دولة أخرى؟!

أمر غريب بالطبع، فالمطالبة بالديمقراطية والحرية لا تتجزأ، وهو ما ينطبق أيضاً على التحقيقات فى مقتل رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان السابق، فعلياً أن نحاول ضمان أكبر قدر من النزاهة، وليس الدفاع المسبق عن رأس بشار الأسد أو رأس حسن نصر الله أو أى شخص متهم. فمن الصعب قبول الدفاع عن أى مجرم مهما كان المبرر.

للأسف المبرر لا يكون عادلاً، ولكنه مبنى على الانحياز السياسى الفاسد، فأنصار التيار الدينى يدافعون عن بعضهم البعض بالحق وبالباطل، وأرجو أن تتأمل الدفاع المستميت للإخوان عن خطايا حركة حماس، وتأمل أيضاً الدفاع المستميت لقطاعات كبيرة من اليسار المصرى عن نظام حكم صدام حسين أو القذافى

رغم أن الأصل هو أن ندافع عن الشعوب وليس الحكام.



معارك نصر الله الخاسرة

موقع اليوم السابع
7-1-2009

حسن نصر الله، رئيس حزب الله، طلب من ضباط وجنود الجيش المصري التمرد ضد قيادتهم، وأن يذهبوا للحرب بجانب حماس. ولكنه لم يعط ذات الأمر لجنوده المسلحين، بأن يطلقوا صواريخ كاتيوشا ضد إسرائيل، أى يفتحوا جبهة حرب للتخفيف عن حماس وعن أهلنا فى غزة، كما لم يطلب المتحمسين له من الشعب اللبنانى بأن يخرجوا فى مظاهرات مليونية للضغط على حزب الله وللضغط على الحكومة اللبنانية حتى تفتح الحدود للمتطوعين.

إنها الازدواجية التى وراءها غرض، والغرض هو التحريض ضد الإدارة المصرية وتصويرها وكأنها هى وليس إسرائيل التى تعتدى على أهلنا فى غزة. ولأن نصر الله لديه غرض، لم يطلب من ضباط وجنود الجيش السورى أن يتمردوا ويضربوا إسرائيل من الحدود المشتركة، ولم يطلب من الشعب السورى التظاهر للضغط على بشار الأسد. كما أنه لم ولن يطلب من بشار ونظامه أن يرسل ولو طائرة واحدة لتهديد إسرائيل.

لن يفعل لأنهم حلفاؤه، ولن يفعل لأن القضية ليست أهل غزة، ولكنها مصالح

سياسية لنصر الله، ولذلك لم يوجه رئيس حزب الله ولو كلمة عتاب للنظام الحاكم في إيران، والذي يبنى شرعيته على العداء النظري لإسرائيل، رغم أنه يعلم أن مجادى أكثر من يثير صخبًا في العالم بتصريحات نارية ضد الكيان الصهيوني، وقال أكثر من مرة إنه سوف يُزال من الوجود.

نصر الله يخسر بإرادته هالة الاحترام التي نالها بعد تحرير الجنوب، فورط لبنان بعدها في حرب غير محسوبة كانت نتيجتها خسائر بالمليارات وشهداء لا تحصى لهم، ومع ذلك اعتبر نصر الله أنه متصبر. إنه النصر الكاذب الذي يروج له نصر الله ولم يحاسبه أحد.



الفصل السابع

دفاعاً عن الدولة

الفارق ضخم بين إدارة الدولة وبين الاستيلاء على الدولة. فالأولى تعنى أن التيار السياسى القلائى أو العلامى حصل على الأغلبية فى الانتخابات، ومن حقه تشكيل حكومة ومن حقه إدارة الدولة لتنفيذ برنامجه السياسى. وهذا ما يحدث فى كل الدول الديمقراطية المحترمة. لذلك لا تتأثر مثلاً الحريات الفردية والعامة ولا حياة المواطنين فى هذه البلاد، أيًا كان من جاء للحكم، حتى لو كان منطرفاً مثل جورج بوش الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية. فأسس الدولة لا تتغير أبداً. وأسس الدولة معناها المؤسسات، من أحزاب ونقابات ومجتمع مدنى، وحتى الشرطة والجيش، فهذه مؤسسات مهنية لا علاقة لها بالتوجه السياسى للحزب الذى يحكم.

أما الإخوان وحلفاؤهم من السلفيين فيريدون تكرار السيناريو الإيراني، فبعد الثورة وتولى المالئ أنصار خومينى الحكم، سحلوا كل القوى السياسية الأخرى، كما شرحت فى مقالات بهذا الكتاب، وأصبحت كل مؤسسات الدولة بما فيها الجيش والقضاء وغيرها تحت سيطرة من جاء للحكم ولم يتركه حتى الآن.

شعب بين التلى يحكم نفسه؟

موقع اليوم السابع
12-11-2011

قالهنا خطيب مسجد وادى خوف فى صلاة الجمعة الماضية، وهذا بالضبط ما قاله عبد النعم الشحات المتحدث باسم السلفية ومرشح حزب النور، فقد أكد أن الديمقراطية ليست حراماً فقط ولكنها كفر. «يعنى إيه للشعب يختار زى الغرب حاجة تخالف الإسلام؟»، هذا بالضبط هو جوهر مشكلة الإخوان، ولعل القارئ الكريم يتذكر ما يسمونه (الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح) التى تشارك فيها قيادات دينية وخيرت الشاطر القيادى بالإخوان. والتى أفتت بعدم جواز التصويت للمرشحين الليبراليين والعلمانيين، لأنهم يعتقدون أفكاراً متطرفة بعيدة عن روح الإسلام، وأنه لا يجوز أن يمثلوا المسلمين فى البرلمان، إنهم موكلون من الله جل علاه لتطبيق ما يتصورون أنه الإسلام، ويريدون الحكم باسمه، هل فى هذا إساءة أو افتراضات؟

لا أقصد الإساءة بالطبع، ولا هى افتراضات، فهذه هى طبيعة معظم القوى السياسية ذات المرجعية الدينية والأيدولوجية، فكلهم يتصورون أنهم يعرفون مصلحة الناس أكثر من الناس نفسها. بالطبع هناك استثناءات

لهذه القاعدة، ولكن أنصار التيار الدينى ربما يكونون أشد فى معرفة مصلحة الشعب. فهم لا يتحدثون ببرنامج سياسى، ولكنهم ينطلقون من أن ما يقولونه ويفعلونه هو تعبير عن إرادة إلهية، هل هذا يعنى أن هذه التيارات لو جاءت بالانتخابات ألا تحكم؟ لا، أهلا بها، فمن حق أى تيار آيا كانت مرجعيته أن يحكم طالما أنه قار فى الانتخابات، ولكننا نريده أن يترك الحكم بالانتخابات، إذا لم يحصل على الأغلبية. فهل يفعلها من يتصرون أنهم يحكمون باسم الله جل علاه، هل يتركون الحكم لشعب أو أغلبية تريد مخالفة ما يعتقدون أنه (شرع الله)؟! نتظر إجاباتهم.



معركة مجانية اسمها هوية مصر

نعم هي كذلك، بل ودعني أقول لك إنها من الأمور التي لا يمكن الاتفاق الحاسم عليها، ولذلك. فهذا الهوس بها نوع من الحروب الطاحنة التي يحاول فيها كل تيار سياسي أو ديني أو عقائدي أن يفرض توصيفه لهذه الهوية على البلد، ويصرون إصرارًا حارقًا على أن تكون في الدستور.

لماذا هي معركة مجانية؟

أولاً: لأنه من المستحيل الاتفاق حولها، فهناك من يرى مصر بلدًا إسلاميًا، وهناك من يراها أفريقيًا، وآخرون يتمتعون عودتها لأصولها الفرعونية، ناهيك عن الذين يريدون أن يعيدها إلى الفترة القبطية. . إلخ.

ثانيًا: لأن هذه الهوية لا يمكن أن تفرضها الأغلبية، لأنها متغيرة وليست ثابتة، فالذين حصلوا على الأغلبية في انتخابات مجلس الشعب هم الذين يريدون أن تكون هوية مصر إسلامية، ولكن المشكلة سوف تبدأ عندما لا يحصلون على ذات الأغلبية المرة القادمة. وسوف تزداد المشكلة تعقيدًا إذا حصل عليها مثلًا تيار يساري اشتراكي، وفي هذه الحالة سوف يجعل هويتها اشتراكية، وربما يؤكد

موقع صدى البلد
20-1-2012

فى الدستور أن محيظها الأول ليس عربياً ولا أفريقياً ولكن هو الدول التى
ما زالت ترفع راية الاشتراكية وربما الشيوعية مثل كوبا وفنزويلا وغيرها.
أرجو أن تصدقنى أننى لا أقصد السخرية، فهذا ما حدث فعلا فى العهد
الناصرى، ولذلك فمسألة الإصرار على قضية الهوية أظنه نوع من أنواع
الاستبداد، حان الوقت بعد ثورتنا أن نتجاوزة.

إذن ما الذى نكتبه فى دستورنا الدائم؟

أمور أساسية لا يمكن الخلاف حولها، وهى الحفاظ على الحريات الفردية
والعامة، وهذا مرتبط ارتباط شرطى بحقوق وواجبات متساوية بشكل
مطلق بين كل المصريين آيا كان دينهم أو عرقهم أو جنسهم، وطن حر
يعيش فيه أحرار.



حكومة الجنة

موقع اليوم السابع
17-12-2011

أظن أننا بحاجة لأن نسأل: ما هو دور أى حكومة مستجيبة؟

سبب السؤال أن هناك خطابًا ينشره معظم السلفيين والإخوان وأنصارهم، وهو أن الحكومات مسؤوليتها الأولى، وربما الوحيدة، هى إجبار المواطنين على أن يسلكوا طريقًا محددًا يؤمنون بأنه الطريق إلى الجنة. وطالما أن التيار الدينى حقق حتى الآن أغلبية واضحة، وما دام أنه كان يرفع شعارات دينية، فبالتالى إذا حدث وشكل حكومة فستكون مهمتها هى تطبيق ما يتصورون أنه صحيح الدين. لذلك لن نجد كلامًا جادًا حول الكيفية التى سيتم بها حل الكوارث، ومنها على سبيل المثال البطالة، والفقر والصحة وغيرها، وغيرها، لكنك فى الأغلب ستجد اهتمامًا محمومًا بالنقاب والحجاب، وتطبيق الحدود.. إلخ. فهل هذا دور الحكومة؟

لا أظن، لأن مسألة الجنة والنار هى اختيار شخصى لكل فرد فىنا، وحتى إذا حدث وتم فرض طريقة محددة فى الحياة بالقوة من قبل أى تيار، فهذا لا يعنى أن المواطنين سوف يقتنعون وينفذون، ولا يعنى أيضًا أنهم يصدقون أن هذا هو الطريق الصحيح للجنة

فعلا ، ولدينا ما يحدث فى إيران والسودان والسعودية ، بل وفى عهد طالبان فى أفغانستان .

ثم حتى إذا تم فرض طريقة أو أسلوب على شعب ما ، فهذا لا يعنى أبداً أنه سوف يتنازل عن الدور الأهم لأى حكومة متخبة ، وهو وجود برنامج سياسي ، يساهم فى حل الأزمات الاقتصادية ، أى الحصول على وظائف ، وعلاج وسكن ومواصلات وغيرها من المتطلبات الأساسية للحياة .

إذا لم تستجب أى حكومة لهذه المطالب ، فلن ينفعها أى شعار مهما كان براقا دينياً ، فما زالت الميادين موجودة ، وما زال الثوار بخير ، ولا أظن أن القطاع الذى كان قلب ثورة يناير ، سوف يسمح بأن يضحك عليه أحد آياً كان .



نقل ملكية مصر

أظن أنك مثلى أصبح من الصعب عليك تحديد معنى للتعبيرات والكلمات الآتية: ثورة وأهداف الثورة والشوار والثوريين... إلخ. فكل الأطراف تستخدمها بطريقتها، وأقصى ما يمكن تحديده عندما تسأل ماذا تعنى هذه التعبيرات، فيكون الرد وهو صحيح: أنها شعارات الثورة وهى «عيش حرية عدالة اجتماعية»، ولكن حتى هذا الشعار من الصعب الاتفاق عليه بشكل قاطع أو حتى غير قاطع.

دعنى أقول لك أمثلة:

الإخوان يريدون من الحفاظ على الثورة وأهدافها تحقيق نموذج الدولة الدينية كما تقول برامجه وأدبياتهم.

الناصريون، حتى منهم الذى طور الأفكار القديمة، فهو يتحدث عن برنامج سياسى يستند للعداء التقليدى للغرب، وبناء القطاع العام... إلخ.

الشيوعيون أو التنويعات الأخرى من اليسار والقرية من الماركسية عندما يقولون الحفاظ على أهداف الثورة، فهذا معناه أنهم يريدون دولة قرية من النماذج الاشتراكية التى اختفت من العالم.

موقع صدى البلد
30-5-2012

السلفيون يريدون دولة دينية أكثر تشددًا من الإخوان .
إذا أكملنا الاستطراد فهذا معناه أن باقى التيارات السياسية وباقى الطبقات .
الاجتماعية، وأصحاب الديانات والعقائد المختلفة، كل منهم له تصور
لتعبير الثورة والثوار . . إلخ .

ما هو الحل؟

أظن أن الأفضل هو أن نخرج من هذه التعيسرات الفضفاضة التى يتم
استخدامها لأغراض سياسية ضيقة، إلى المربع الأوسع، وهو أننا لا ننقل
ملكية مصر من الحزب الوطنى إلى الإخوان أو غيرهم، ولكننا نبني وطننا
حرًا يتسع لنا جميعًا .



هل كل المسلمين إسلاميين؟

موقع بوابة الوفد
27-8-2011

طبعًا لا، فليس كل المسلمين يوافقون على البرنامج السياسى للإخوان وغيرهم من التيارات الدينية السياسية، فهناك مسلمون ديمقراطيون وشيوعيون وناصريون وليبراليون... إلخ، وهناك من لا يريدون كل هؤلاء. وهذا لا يتناقض مع ديانتهم، فهم يؤمنون بفصل الدين عن السياسة.

لكن التيارات الدينية السياسية للأسف رجحت أكاذيب، أولها أنهم المتحدثون المعتمدون باسم الإسلام، وهذا غير صحيح. فلم يمنحهم أحد هذا التوكيل، ثم إن هذا الدين العظيم يرفض الكهنوت والوصاية من أى جماعة على باقى الناس. والكذبة الثانية التى يروجون لها الآن وهى أنهم يتحدثون باسم المسلمين، وهذا غير صحيح، لأن أحد لم يمنحهم أيضًا هذا التوكيل، وحتى لو افترضنا أنهم استطاعوا الحصول على الأغلبية البرلمانية، فهذا لا يمنحهم الحق بالتحدث باسم الإسلام والمسلمين.

فهم مجرد جماعة سياسية لديها هدف سياسى هو الوصول إلى الحكم مثلهم مثل باقى التيارات الديمقراطية واليسارية والقومية، لديهم برنامج سياسى وليس إلهيًا أو سماويًا

يعرضونه على الناس، وإما أن تقبله أو ترفضه. وحتى لو قبلته لفترة وأصبحوا هم أغلبية، فمن الوارد أن ترفضه نفس الأغلبية في الانتخابات التالية، ويختارون فصيلاً أو فصائل سياسية أخرى لإدارة البلاد.

لكن أنصار التيار الديني السياسي لا يخطر على بالهم ذلك، لأنهم لا يؤمنون ولن يؤمنوا بالديمقراطية. لماذا؟

لأنهم يعتقدون أنهم يحملون رسالة سماوية، ظل الله جل علاه على الأرض، ولذلك ستجد في برامجهم السياسية وفي خطاباتهم، الأولوية الأولى ليست للشعب، ولكن لتنفيذ شرع الله على هذا الشعب، فهم ليسوا نواب الناس، ولكن نواب الله جل علاه.

من ثم فبكاؤهم على الديمقراطية الآن من الصعب تصديقه، لأنك لو خيرتهم بين ما يعتبرونه شرع الله وبين إرادة الشعب، سوف يختارون بالطبع أن يكونوا ظل الله على أرضه. ولذلك إذا بقيت أفكارهم على ما هي عليه الآن، فهذا معناه أنهم عندما يتولون إدارة البلد لن يتركوها. لماذا؟ لأنه من الصعب أن يتركوا فرصتهم السانحة لتنفيذ ما يتصورونه إرادة الله، ليسلموا البلد عن طريق الديمقراطية إلى كفرة.



من قال إن مصر ملك للإخوان؟

موقع اليوم السابع
4-8-2008

لن تتغير جماعة الإخوان، فقد كان رد فعلها على وثيقة مستقبل مصر هو الإصرار على أن تكون البلد ملكهم دون غيرهم، فهم الأعلون لأنهم يملكون وحدهم توكيلا بالتحدث باسم الإسلام، بل وباسم الله عز وجل، ولذلك فالوطن وطنهم وحدهم. فقد رفضت الجماعة أن تكون الدولة المصرية لكل المصريين، وأن تكون كل الحقوق لكل الناس، ورفضت على لسان الدكتور محمد حبيب نائب رئيس الجماعة، أن تكون مصر دولة مدنية تحترم كل الديانات والعقائد، أي أن تكون الدولة حارسة لحريات مواطنيها، أيًا كان انتماءهم السياسى والطبقى والدينى والعقائدي.

هذا الرفض لم يكن مباشرًا كعادة الجماعة التي تعلن غير ما تبطن، ولذلك لا يتجهون مباشرة إلى الهدف، وهو السؤال الجوهرى، هل المصريون متساوون فى الحقوق بوطنهم أم لا؟ ولكنه لف ودار، وطلب الدكتور حبيب من الذين صاغوا الوثيقة أن تكون مرجعية الأمة هى الشريعة الإسلامية بشكل واضح، فالهوية الإسلامية التي تتميز بها مصر والأمة العربية، كما قال، أمر يجب الحفاظ عليه.

ولكن دكتور حبيب والجماعة لم يسألوا أنفسهم: ماذا عن المصريين الذين ليست مرجعيتهم الشريعة الإسلامية، ماذا عن المسيحيين والبهائيين وغيرهم، بل ماذا عن المصريين الذين يعتقدون أديانا غير سماوية، المصريين اللادينيين، هل يرحلون، هل يتركون بلدهم للإخوان؟

ثم ما هي الشريعة الإسلامية بالضبط؟ الحقيقة لن تجد إجابة واحدة في الأمر، ولذلك طرح الإخوان في برنامجهم السياسى ضرورة وجود لجنة من علماء دين، تكون سلطتها فوق كل سلطة والشعب، وفوق كل سلطات الدولة، قضائية وتشريعية وتنفيذية. وهذا معناه موت الدولة بمؤسساتها، ويحكمنا مجموعة أفراد يختارهم الإخوان، أى يحكمنا الإخوان مباشرة وإلى الأبد.

هذا هو الهدف الأساسى لهذه الجماعة، فهم يعتبرون مصر بلدهم وحدهم، والحجة السخيفة التى يرددونها هى أن الإسلام دين الأغلبية، ولكن من قال إن الأغلبية من حقها أن تنتهك حقوق الأقليات وتختطف الدولة بكاملها لحسابها؟ من قال إن من حق الإخوان أو غيرهم أن يختطف الدولة المصرية ليفعل بها ما يريد، مستغلا دين الله عز وجل زورًا وبهتانًا؟



المخيف في حرق بيوت البهائين في قرية الشورانية بسوهاج أن بعض المسلمين اعتبروا أن القرية ملكا لهم وحدهم لأنهم مسلمون، وبالتالي فمن حقهم أن يطردوا من لا تعجبهم أفكاره أو معتقده الديني، وهذا لا يتنافى فقط مع القوانين ومع الدستور، بل ومع كل الأديان وعلى رأسها الدين الإسلامي نفسه (لا إكراه في الدين)، (من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر).

فمصر وطن لكل المصريين أيًا كانت أفكارهم ومعتقداتهم الدينية، بل ووطن أي مصري ملحد.. لماذا؟.

لأننا لو استندنا إلى هذه القاعدة الفاسدة، فستجد من يطالب بعد قليل بطرد المسيحيين، بل ويمكن أن تجد من بين المسيحيين من يعتبر البلد وطنه هو وحده وليس وطن الغزاة العرب الذين استعمروا مصر، وبالتالي لا بد من إعادة الأحفاد إلى موطن أجدادهم في الجزيرة العربية.

الخطر أن الأمر لن يتوقف عند هذا الحد، ولكن من المؤكد أنه سيصل حتمًا إلى أن يطالب البعض بطرد المسلمين الشيعة أو المتصوفين باعتبارهم، كما نقرأ في بعض

من قال إن مصر وطن المسلمين وحدهم.. إنها وطن كل المصريين

جريدة اليوم السابع

9-4-2009

الكتابات، خارجين عن الملة، بل سيصل الأمر حتمًا إلى أن يكفر حتى أهل السنة بعضهم بعضًا، فكل واحد يرى أنه الوحيد الذي يفهم الإسلام والوحيد الذي من حقه أن يطبقه بالطريقة التي يراها. وهذا يعني بوضوح تفتيت البلد وتحويله إلى ساحة حرب أهلية.

والحل:

الانطلاق من أن الأديان بطبيعتها، سماوية أو أرضية، لا تعترف ببعضها البعض، ومن ثم لا مجال للمناظرات في العقائد، فكل إنسان من حقه أن يقتنع بما يشاء.

فالله جل علاه لو أراد أن يجعل كل البشر يؤمنون بدين واحد لفعل، ولكنه أراد أن يكون الناس مختلفين في الطباع والأفكار والأديان، بل وحتى في لون البشرة، بل وترك سبحانه وتعالى من لا يعترفون بوجوده.. فإذا كانت هذه إرادة الله، فكيف يخالفها بشر يريدون بالإجبار والإكراه أن يفرضوا على غيرهم ما يعتقدون أنه الصحيح.

المصيبة أعظم من حرق علة بيوت وطرده أهلها، فالبلد مهدد بحروب أهلية، ومن ثم فالتصدي للدفاع عن حق بعض المصريين في أن يختاروا دينهم، هو دفاع عن حق كل المصريين، يعني أنا وأنت، في أن يعيشوا في وطنهم دون خوف وبحرية كاملة.



مصر ليست وطن المسيحيين الذي اختطفه الغزاة العرب

جريدة اليوم السابع
29-12-2008

كما قالت اليوم السابع فى العدد الماضى، تنفجر الاحتقانات الطائفية فى بلدنا إما بسبب بناء أو ترميم كنيسة، أو بسبب قصص الحب بين المسلمين والمسيحيين، الأخيرة يستخدمها المتطرفون من الجانبين، مستغلين المشاعر الدينية لأصحاب القلوب الطيبة من الجانبين. فإذا حدث وأجبت فتاة مسيحية شاباً مسلماً يكون مائماً لدى الأسرة المسيحية، ويوم فرح ترفع فيه الأسرة المسلمة رايات النصر على الأعداء والعكس على قلته يحدث أيضاً، فتجد نشوة انتصار إذا تحول مسلم إلى المسيحية.

كل ما فعلناه فى اليوم السابع أننا نقلنا ما يحدث على أرض الواقع، فهو فى النهاية أمر طبيعى وإنساني، ثم هل يمكن أن تساهم حالات الحب والزواج بين المسلمين والمسيحيين والعكس، فى خلق مناخ صحى بين الطرفين يتزع قتل العدا المصطنع، وينقلنا إلى خاتمة المودة والرحمة بين الأصهار؟ ربما لو وضعنا فى اعتبارنا:

- ١- العلاقة بين الأديان ليس فيها متصير ومهزوم، لأنه لا أحد سىرى أن دين الآخرين أفضل من دينه، والحل الوحيد هو أن نتقل من حانة الصراع والمنافسة إلى حانة التعايش.
- ٢- هل يملك المجتمع شجاعة الاعتراف بأن

علاقات الحب موجودة فى الواقع، ويمكن أن تحدث فى أسرتى وأسرتك؟، والإنكار لن يجعلها تختفى من الوجود، ولدينا قصة دينا وقصة مارى التى قررت أنها ستدخل الدير إذا فشل زواجها من وسام المسلم، ناهيك عن آلاف القصص المماثلة التى لا نعرفها أنا ولا أنت.

٣- علاقات الحب التى تنتهى بزواج مختلفى الأديان لا تعنى بالضرورة تغيير الدين، فيمكن أن يظل كل منهما على دينه، وأعرف أسراً مصرية تعيش حياة سعيدة بدون أى مشاكل، ما أقصده باختصار هو أن نخرج علاقات الحب من دائرة التبشير والتنصير.

٤- أعتقد أن هذه الزيجات ستخفف كثيراً من الاحتقانات الطائفية، وأحلم أن تنتهيها، فينتهى الجدار الفاصل بين قبيلة المسلمين وقبيلة المسيحيين، وتصبح هناك علاقات مصاهرة ونسب، وأظنها ستكون حائط صد لمنع أى مصادمات بين أفراد العائلة الواحدة.

٥- ستبقى مشكلة المتطرفين، وهى مشكلة بلا حل جذري، فحتى فى أعنى المجتمعات الديمقراطية يوجد متطرفون، ففي ألمانيا على سبيل المثال جماعات نازية، وفى أمريكا جماعات مسيحية متطرفة، ولكنها منزوعة من السياق الاجتماعى ولا تجد لها أرضاً وليس لها تأثير.

٦- الأهم هو أن نحسم بشكل قاطع أن مصر ليست وطناً للمسلمين يستصفون فيه المسيحيين «كتر خيرهم»، ولا هى وطن المسيحيين الذى اختطفه الغزاة العرب وأحفادهم «يا حرام»، ولكنها وطننا جميعاً، وطن من ولد على أرضها، وذلك على أساس حقوق وواجبات متساوية، أى حقوق مواطنة عادلة فى وطن ديمقراطى حر.



وطنية اليهود

موقع اليوم السابع
20-10-2008

لماذا كل هذا الانزعاج من أى يهودي؟
مناسبة السؤال تقرير نشرته صحيفة البديل
عن يهود برازيليين جاءوا إلى مصر، لزيارة
الأماكن التى يعتقدون أن سيدنا موسى عليه
السلام خرج منها ومعه بعض اليهود، فما
هو المزيج؟ ..

الحقيقة أنه لا شيء، فمن الطبعى أن يكون
لدى معظم أو كل اليهود فى العالم معتقدات
من هذا النوع. والطبعى جدًا أن نحترم هذه
المعتقدات، حتى لو كنا نختلف معها، مثلما
نحترم معتقدات المؤمنين بالأديان الأخرى،
بل وكل المعتقدات.

فما سبب هذه الحساسية؟

بالطبع سببها إسرائيل التى بنت وجودها
على اليهود، دولة دينية عنصرية، ناهيك عن
أنها تقدم نفسها للعالم زورًا باعتبارها الممثل
الرسمى لليهود فى الدنيا، وهذه أكذوبة من
كثرة ترديدها يتعامل معها الكثيرون وكأنها
حقيقة. وهذا يذكرنى ببعض الأصدقاء
الإيطاليين الذين يعتقدون أن السعودية
هى «فاتيكان الإسلام» وملكها هو «خليفة
المسلمين»، وهذا بالطبع غير صحيح، مثلما
هو غير صحيح أن كل اليهود فى العالم

يؤيدون إسرائيل.

الأمر الثاني: أن اليهودية ليست قومية أو وطنًا، وهذا فنده العالم الدكتور عبد الوهاب المسيري، رحمه الله، في الكثير من مؤلفاته. وبالتالي فاليهودية مثلها مثل أية ديانة، أمر طبيعي أن تجدها في الكثير من دول العالم. فهذا يهودى برازيلي وهذا يمنى وهذا مغربي وهذا أمريكي. . الخ.

كما أننا في مصر حتى عام ١٩٥٦ كان لدينا مواطنون يهود يعيشون في بلادهم مصر بشكل طبيعي، بل ومنهم من وصل إلى مواقع سياسية رفيعة مثل وزارة المالية، ومنهم من كان ضد الصهيونية، وكان يراها خطرًا على مصر وعلى الديانة اليهودية ذاتها، وكثير من يهود مصر لم يهاجروا إلى إسرائيل، والذين فعلوا معظمهم من الفقراء، وبعضهم بقى في مصر، وغير ديانته تحت ضغط الخلط الفاضح بين اليهود وبين الصهاينة.

ثم إن العداء بيننا وبين من يعيشون في إسرائيل ليس سببه أنهم يهود، ولكن لأنهم يحتلون أرضًا ويشردون شعبًا، ولو فعلها مسلمون من أى مكان في العالم واجبنا أن نعاديهم.

وبالتالى فعلينا فى تقديرى الانزعاج من مواطى إسرائيل، وليس من عموم اليهود.



ازدراء الأديان

موقع بوابة الوفد
19-9-2012

شخصيًا أنا ضد الحبس فى قضايا النشر حتى لو كانت التهمة ازدراء الأديان، ومع أن تكون هناك غرامات كبيرة فى مثل هذه النوعية من الجرائم. ودعنى أقول لك قبل أن تسرع بأى استنتاج أن هذه كانت مطالب كل القوى المعارضة لمبارك، وعلى رأسها الإخوان، وليس منطقيًا أن أغير موقفى لأن الإخوان أصبحوا يحكمون البلد بدلا من «المخلوع». فالحق حق فى أى زمان وكان.. .
أليس كذلك؟

أظن أنه كذلك، ولأنه كذلك وإذا افترضنا جدلا أنه لابد من السجن فى تهمة ازدراء الأديان بشكل خاص، فلماذا لا يتم تطبيقها على كل الأديان؟!

السؤال مناسبته الحكم بسجن مسيحي سب الرسول وسب الرئيس محمد مرسى من خلال صفحته على الفيس بوك. دعك من سب الرئيس، ففى رأى أنه لا يجوز ربط مرسى بالإسلام . ثم ثانيًا أن السؤال استنكارى بمعنى أننا لابد أن نتنفض عندما يهان أى دين أو عقيدة لأى مصري، فهذه هى الدولة التى نادى بها مصريون نبلاء فى ثورة يناير. وهذا ما كانت تطالب به كل

القوى السياسية، دولة لا تفرق بين مواطنيها بسبب الدين أو العرق أو اللون . . إلخ .

لذلك لابد بالمثل من سجن هؤلاء المتطرفين الذين يسبون ليل نهار عقيدة المسيحيين المصريين علنا، وأكثرهم فجاجة هو من يسمى نفسه أبو إسلام الذى حرق الإنجيل أمام السفارة الأمريكية، وهدد بأن يجعل حفيده يتبول عليه فى المرة القادمة .

لذلك أيضًا إذا كان هناك من يحتفل متصيرًا بأن هناك من دخل الإسلام، فعلينا وقف التواطؤ الجماعي، ونترك أصحاب الديانات والعقائد الأخرى، يحتفلون بمن انضم إليهم تاركًا الإسلام أو غيره .

أعترف أن هذه الأفكار مزعجة لبعض من المسلمين، ولكنى أطرحها صادقًا، ليس ضد الإسلام، قلن يضير هذا الدين العظيم الذى أشرف بالانتماء إليه أن يسيء إليه آيا من كان، ولا أن يخرج منه آية من كان، ولكن هدفى هو بناء دولة العدل، التى ناضلت وناضلت غيرى ضد طغاة لبنائها .



ضد الشريعة

ليس فقط الشريعة الإسلامية، ولكن كل الشرائع السماوية أيًا كانت، وهنا الأمر لا يعنى رفض للأديان ، ولكن يعنى بوضوح رفض تحويلها الى مشروع سياسى لتيار يريد اختطاف البلد. ويعنى أننا لا يجب ان يتم بناء الدستور أى دستور على ديانة أيّا كانت. ليس هذا فقط ولكن لا يجب أن تكون أي ايديولوجيا من أي نوع أن تكون الأساس الذى ينطلق منه الدستور. لماذا هذا الرفض القاطع بدون لف ودوران؟

لأن أي دولة وأي دستور لا يجب ان يكون منحازاً لدين دون الآخر، ولا يجب أن يكون منحازاً لايدولوجيا سياسية أو غير سياسية دون الأخرى. فالدستور، أي دستور ، يعبر عن المشتركات بين كل مواطنى الدولة، سواء كانوا مؤمنين بعقائد سماوية أو غير سماوية، أو غير مؤمنين بأي اديان أو عقائد . . . لماذا؟ لأنه اذا حدث وتم بناء دستور ~~منحاز~~ لاى دين أو ايديولوجيا، فهو يؤمس للاستبداد، لأنه يبنى مؤسسات دولة منحازة لصالح مواطنين ضد مواطنين اخرين . ليس هذا فقط ولكنه سيبنى القوانين والقرارات التنفيذية بمنطق الانحياز لفتة دون الأخرى، أو لتيار أو

موقع الدستور

12-11-2012

ايدولوجيا دون الأخرى ، وهذه كارثة . فهذه التفرقة ستكون الأرض الملعنة التى ستفجر عاجلاً أو أجلاً . وكل الدول التى بنت دستوراً ومؤسستها على أساس دينى أو ايدولوجى عقائدى انهارت وتفككت . ونظرة متعجلة للتاريخ ستؤكد لك أن الإمبراطورات التى كانت تختفى وراء غطاء دينى أيا كان انهارت . وكذلك الامبراطوريات التى كان أساسها عنصري مثل هتلر وجنوب افريقيا وغيرهما اختفت . ومثلها الإمبراطوريات الشيوعية التى بنت وجودها على أساس ايدولوجي . ولذلك وصلت البشرية بعد دماء وحروب لا أول لها ولا آخر الى أن الدول يتم بنائها على المشتركات بين مواطنيها ، وهى المساواة المطلقة فى الحقوق والواجبات ، واحترام وتقدير الحريات الفردية والعامة . وهذه الدول هى التى نجحت وتقدمت رغم اختلاف الأديان والعقائد والاعراق . . الخ .

ما زلت اذكر ذلك الشاب الذى كان يصرخ باكية من الفرح على شاشة التلفزيون انه لا يصدق أنه يمشى فى الشارع بلحيته الطويلة غير خائف . هذا الشاب الذى ناضلت أنا وغيرى من اجل حريته ، ودفعت من عمرى سنوات وسنوات انا وغيرى حتى يكون حراً ، لم اتصور أنه بعد أن حصل على ما كان بالنسبة له احلام مستحيلة ، أن تكون معركته المقدسة ليس الدفاع عن حريتي ، ولكن أن يدمر حرية غيره . بل ويكون مستعداً هو وكثيراً من رفاقه لأن يمارس ضدى التكفير والتهديد . . وهو ضعيفاً ترخيص بالقتل .



أحزاب صوفية

جريدة اليوم السابع
5-3-2011

طبعاً من حق كل المصريين تأسيس أحزاب طالما أنها لا تقوم على أساس ديني كما ينص الدستور الحالي، ولكن ألا تترى أنه أمر غريب أن تقرر ١٨ طريقة صوفية تشكيل جمعية تأسيسية لجمع توكيلات لإنشاء حزب سياسى صوفي. وطبقا لما نشرته جريدة المصرى اليوم فهذا المؤتمر كان برئاسة الشيخ محمد علاء أبو العزايم، وقال الشيخ نضال المغازي: «إن المشايخ لديهم رؤية لصياغة مستقبل مصر».

والطرق الصوفية كما هو معروف لم يكن لها أى علاقة بالسياسية طول تاريخها، بل ويمكن القول إنها كانت الرصيد الخلفى للنظام الحاكم منذ عام ١٩٥٤، أى فى العهود الثلاثة، جمال عبد الناصر والسادات ومبارك. ليس بشكل مباشر ولكن كان هناك حرص على استقطابها بشكل أو آخر، فهى كما كان يقال أكبر حزب سياسى مصري، إشارة إلى عددها الكبير الذى ربما يصل إلى أكثر من ١٥ مليون مواطن.

ربما كان النشاط السياسى الوحيد الذى مارسه هذه الطرق هو تأييدها للرئيس السابق حسنى مبارك، فقد صرح شيخ مشايخ الطرق

للمصوفية عبد الهادى القصبي أثناء وضع حجر الأساس للمشيخة فى أكتوبر -
العام الماضى أن أبناء الطرق الصوفية يعتبرون جزءًا من هذا الوطن وجنودًا
لخدمة الرئيس مبارك والذى أصبح منارة وقلبًا مفتوحًا لكل أبناء مصر .
لا أقصد إدانة فضيلة الشيخ ، فتأييد مبارك أو معارضته حق لآى مصري ،
ولكن ما قصده أن هذه الطرق لم يكن لها أى نشاط سياسى على الإطلاق . .
فماذا حدث؟!!

أظن أنها حالة الفوضى التى نعيشها ، فكل فئات المجتمع كانت مقموعة ،
وفجأة تم رفع الغطاء عنها ، فيخرج هذا البخار بلا أى ضوابط من أى نوع ،
نما فيها حتى الضوابط القانونية ، «فكل واحد عايز يعمل حاجة بيعملها» .
وأتمنى من الله جل علاه ألا تمتد هذه الفوضى التى من الممكن ألا تكون
خلاقة .



اعتقال الاعتدال

موقع اليوم السابع
30-7-2009

قلتُ للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح صادقاً
«أتمنى أن تكون أنت مرشد جماعة الإخوان»،
«كنا قد خرجنا ومعنا الدكتور عمرو الشوبكى
بعد لقاء ساخن في برنامج العاشرة مساءً،
كان يدور حول الحوار الذى أجرته مع مهدي
عاكف، وقال فيه العارة التى أصبحت شهيرة
«طظ في مصر وأبو مصر واللى في مصر».
لم أكن مجاملاً لأبو الفتوح، فالرجل كان
مفارقاً إلى حد كبير للدولة الدينية التى يتبناها
خطاب الإخوان، وكان أقرب للدولة المدنية،
ولو حدث وتولى الجماعة لاستطاع تقريبها
لأفكاره، وربما استطاع تغيير منهج التيارات
الدينية فى عالمنا الإسلامى كله.
تعرفت به لإجراء حوار صحفى تم نشره
فى جريدة العربى، وقال فيه الكثير من
الأفكار الجريئة على الجماعة القديمة، منها
مثلاً «نحن لسنا ضد حرية الإلحاد»، «الحوار
وسيلتنا الوحيدة مع المختلفين معنا»، «لا
نعترض على اختيار مسيحي رئيساً للجمهورية
بالاتخاب»، «لو كان الذين يحتلون فلسطين
مسلمين لقاتلناهم»، «لا يوجد نازى تاريخي
بين المسلمين واليهود»، «لا يوجد شيء اسمه
الأدب الإسلامى»، «القرآن كان ديمقراطياً مع

الكفار . فلماذا نخاف من أى فكر؟»، «ليس من حق الإخوان أو غيرهم مصادرة رأى أحد»، «لا نقبل أن يعتبر أحد نفسه المتحدث الوحيد باسم الإسلام»، و«تاريخ مصر لم يبدأ بدخول الإسلام».

نشر هذا الحوار أدى إلى محاكمته داخل الجماعة العتيدة، وهو ما نفاه، ولكنه لم يستطع نفي وجود هجوم واسع عليه من الكثير من أعضاء الجماعة وقياداتها، وكنت مؤمنا بدعم التيار الذى يمثله الرجل، رغم خلافى الجذرى معه ومع أفكار الجماعة كلها «على بعضها»، لكن الجماعة ليست كتلة واحدة صماء، ولكنها مثل كل الجماعات فى الدنيا فيها تنوعات.

لست ضد أن يحاكم أى إنسان إذا خالف القانون، ولكن أمام قاضيه الطبيعى وليس أمام المحاكم العسكرية، ولكن السلطة الغبية تلجأ للحل الأمنى فى قضية سياسية وفكرية بالأساس، ناهيك عن أن القبض على كل أعضاء الجماعة ومحاكمتهم عسكريًا لن ينهى الأفكار، ولن يقوى النظام الحاكم، بل سيقوى الإخوان، فالأفكار لها أجنحة.

قلبى مع المقبوض عليهم، وعلى رأسهم صديقى البعيد دكتور عبد المنعم أبو الفتوح.



تعالف باطل

جريدة اليوم السابع
19-11-2011

يكتسى طبعًا تفهم هذا الاصطفاف من جانب العديد من القوى السياسية ضد ما يريده المجلس العسكري، لكن من الصعب تفهم أن القوى نفسها لا تصطف بالحماس عينه لمنع احتكار الإخوان والتيار الديني لكتابة الدستور.

الأمر واضح وبسيط، وهو أن هناك قطاعات ليست بالقليلة من المصريين من مختلف التيارات السياسية والطوائف والأعراق والأديان، وفيها مسلمون، يخشون من أمرين:

الأول: هو أن يحصل الإخوان ومعهم التيار الديني على الأغلبية في البرلمان، وهذه ليست المشكلة، ولكن المصيبة هي أن يحتكروا وحدهم كتابة الدستور يزعم أنهم يعبرون عن الأغلبية، والدستور في أى بلد ديمقراطى لا تحتكره الأغلبية، ولكن يجب أن يكون تعبيرًا عن توافق بين كل تنوعات وأطياف المجتمع. التخوف الثاني: هو أن هناك قطاعات تخاف من اعتلاء الإخوان والتيار الديني للحكم فى مصر، أى أنهم لن يسمحوا بأن يتزلوا بانتخابات حرة ديمقراطية، فليست هناك مشكلة بأن يحكم أى فصيل جاء الانتخابات، ولكن عليه أن يتركها بالانتخابات أيضًا.

دعنا نتجاوز مبررات هذه المخاوف ونقر أنها مشروعة وموجودة، فالأهم الآن ما الضمانات التي يمكن أن يقدمها التحالف الديني لعدم تغيير طبيعة الدولة ولعدم استبدال استبداد فريق يريد أن يحكمنا باسم الله باستبداد مبارك، أو للدقة باعتبار أنه ظل الله على الأرض.

حل هذه الأزمة ليس عند القوى السياسية التي تخاف من الاستبداد الديني، ولا حل لها لدى المجلس العسكري، ولكن الحل في يد هذه القوى التي عليها الالتزام بشكل واضح بمبادئ يتم الاتفاق عليها بين الجميع لإدارة الدولة، وإذا لم يفعلوا فمن الصعب أن يطالبونا بأن نصطف وراءهم ضد أن يكون المجلس العسكري هو الحامي للشرعية الدستورية، ولمدنية الدولة، وهذا هو المرء، لأنهم لو فعلوا فهذا معناه أنهم يطلبون منا القتال من أجل دولتهم وليس دولة كل المصريين، وهذا هو (اللى أمر منه).



أنا كافر

موقع اليوم السابع
20-3-2011

ليس هذا فقط، لكنني أيضًا إرهابي ومخرب
وساع للدولة علمانية كافرة، بل وضليع في
مؤامرة صهيونية أمريكية. والقارئ الكريم
مثلني تمامًا إذا كان من الذين دعوا إلى رفض
التعديلات الدستورية وصوتوا ضدها.

هذه الاتهامات رددتها جماعة الإخوان
والجماعات السلفية والجماعات الإسلامية،
وذلك في أول اختبار ديمقراطي، وكان منشور
بعضها على موقع الإخوان، قبل أن يحذفها
رئيسهم دكتور محمد بدیع، ودعوا إليها في
منشورات وزعوها في الشوارع، وعلى منابر
المساجد، وقالوها داخل لجان الاقتراع، رغم
أن الإسلام لم يكن مطروحًا للتصويت،
فجواز دخول إلى الجنة لا يمر بالموافقة على
هذه التعديلات، ولا علاقة له بصناديق
الانتخاب.

هنا لا بد من ذكر أن الحلف المؤيد للتعديلات
يضم إلى جوار هؤلاء حزب الوسط، يقول
أصحابه إن مرجعيتهم إسلامية، بالإضافة إلى
الحزب الوطني، نعم الحزب الوطني. لكن
هذا لا يعني على الإطلاق توجيه أى اتهامات
لهم، فهذا رأيهم الذى يجب احترامه، وأنا
ضد أن يتهمهم الذين يرفضون التعديلات

بأنهم ضد الثورة وخانوا دماء الشهداء . . إلخ . ولكن يمكن مقارنتها بالتكفير ، لأن التكفير يؤدي إلى القتل . بدون أى ادعاء بالحكمة ، أنا لم أفاجأ على الإطلاق ، فهذه التيارات التى تستخدم الدين العظيم لتحقيق أهداف سياسية ، يعتبرون أنفسهم وكلاء الله جل علاه على الأرض ، والمتحدثين الوحيدين باسم الإسلام ؛ وبالتالي فعندما تختلف معهم فى أى شيء ، حتى لو كان حول قواعد المرور ، لا يعتبرون هذا خلافا سياسيا عاديا ويديهيا فى العمل العام ، لكنهم يعتبرونك عدو الله جل علاه . .

فإذا كانوا يفعلون ذلك وهم خارج السلطة ، فماذا سيفعلون إذا استولوا على السلطة فعلا؟! أظن أن الإجابة معروفة . كما أنه كان معروفا طول الوقت أنهم هكذا ، لكن قوى المعارضة كانت تتعاضد عن ذلك أثناء «العهد البائد» ، لأن نيران التكفير لم تكن تطولها ، كما أنهم وبانتهازية سياسية كانوا يعتبرون أن هذا النهج يصب فى خاتمة إسقاط النظام السابق ، وبالتالي فى مصلحتهم ، ولذلك كانوا يهاجمون بشراسة كل من يتقد الإخوان على وجه الخصوص . وها قد راحت السكرة وجاءت الفكرة ، وها هى نيران التكفير تطول حلفاء الأمس ، فماذا هم فاعلون؟!



أموال الكنيسة

الشفافية لا تتجزأ، فإذا كنت من المطالبين بأن تتطوى جماعة الإخوان للقانون وتخضع أموالها لرقابة المجتمع، أى الجهاز المركزى للمحاسبات، فلا يجب أن تكون هناك استثناءات. منها على سبيل المثال الهيئة الشرعية للإصلاح، وغيرها من أشكال التجمعات السلفية وغير السلفية.

بالطبع لابد من المطالبة فى هذا السياق بأن تخضع أموال الكنيسة الأرثوذكسية وكل الكنائس لرقابة المجتمع، فهذا هو المنطقى فى أى نشاط عام. نعرف مصادر تمويله ومصادر إتفاقه، ولا يجوز ولا يليق أن تصبح لدينا أى مؤسسات أو تجمعات فوق الدولة والقانون.

لكن المشكلة العويصة فى بلدنا، أن كل الأجهزة الرقابية تسيطر عليها السلطة التنفيذية، أى الرئيس وحزبه وجماعته، هذا كان يحدث فى عهد مبارك ويحدث الآن فى عهد مرسى لا فرق. ولا أظن أنك ستصدق مثلى تصريحات المستشار هشام جنية الرئيس الجديد للجهاز المركزى للمحاسبات بأن تبعية جهازه للرئاسة مسألة بروتوكولية فإذا كان يعتبر نفسه ضماناً لهذا الاستقلال، فأظنه يعرف وهو القاضى بأن الكلام المرسل لا وزن

موقع الاستقلال

26-9-2012

له عندما تحين ساعة الجد. فتحن لم نصل إلى النضج الذى يجعل هناك فارق بين الحاكم ومؤسسات الدولة. ثم إننا بعد الثورة لا يجب ولا يجوز أن نرهن هذه المؤسسات التى تمثل عين المجتمع على الدولة بأفراد مهما كانوا و«اللى اتلسع من الشربة لازم يتفخ فى الزبادي».

بالمثل فالرقابة على الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى لا يجب أن تخضع للسلطة التنفيذية ممثلة فى وزارة التضامن، فهى فى الحقيقة سلطة غير محايدة، لأن الوزير أو الوزيرة هو أو هى ابن الحزب الحاكم أيًا كان، ولعل خير دليل على ذلك أن جماعة الإخوان لم تتقل حتى الآن من خانة كونها تنظيمًا سرّيًا دوليًا إلى خانة العلانية.

الحلاصة هى أننا نحتاج لأن نفكر كمجتمع فى الكيفية التى تجعل المؤسسات الرقابية، وعددها بالمناسبة ١٣، كيف تكون مستقلة تمامًا عن كل سلطات الدولة بما فيها حتى البرلمان.

أظن، وليس كل الظن إثم، أن هذه القضية هى الخطوة الأولى فى القضاء على آليات وقواعد الفساد الراسخة والمتفشية فى بلدنا «من فوق لتحت»، والتى لن يصلح معها الكلام الإنشائى الذى نسمعه الآن ممن يحكموننا.



أخيراً اعترفت الجماعة الإسلامية

موقع صدی البلد
11-4-2012

جاء ذلك على لسان محمد حسان حماد
السكرتير الإعلامى لمجلس شورى الجماعة،
فقد قال للزميل منير أدیب فى المصرى اليوم
إنهم أخطأوا عندما وافقوا على التعديلات
الدستورية، والسبب أنها تتضمن المادة ٢٨
الخاصة بتحصين اللجنة العليا للانتخابات،
وميرر الرجل فى هذه الموافقة أنهم تعاملوا
بحسن نية.

إذن فالتعديلات الدستورية لم تكن
معركة دينية، ولم تكن حرباً بين الإسلام
والمسيحية، ولا بين أى دين وآخر، ولم تكن
حرباً بين الإسلام والكفار، ولم تكن «غزوة
الصناديق».

هذا هو الاعتراف الأهم الذى أظن أن
الجماعة الإسلامية ومثلها بحاجة إلى مراجعة
أنفسهم فيه، فالمعركة كانت سياسية، والخلاف
فيها سياسى لكن الجماعة الإسلامية وعموم
التيار الدينى حشد الناس على أساس أنها
حرب ضد ديننا الحنيف، بزعم أن المسيحيين
والعلمانيين وباقي التيارات السياسية يريدون
إلغاء المادة الثانية فى الدستور المتعلقة بالتريعة
الإسلامية.

لماذا فعلوا هذا؟

أظن أن الإخوان جروا باقى التيارات الدينية من جماعة إسلامية وغيرها إلى هذا المربع، لأنهم كانوا يريدون تمرير التعديلات الدستورية بأى ثمن.

لماذا؟

لأن المستشار طارق البشري رئيس لجنة تعديلات الدستور ومعه القيادى الإخوانى صبحى صالح وباقى اللجنة، رسموا خارطة طريق «متخرش الميه»، لاستلام البلد من النظام السابق، ولا داعى لتكرارها فقد باتت معروفة، بل والآن يهاجم من وضعها.

وها هى الأيام تمر لنكتشف جميعاً بما فينا الإخوان والسلفيون وغيرهم، أنه يكاد يكون من المستحيل تمرير خارطة البشري، وأنه لا حل لبلدنا سوى الترافق الوطنى بين الجميع.. فهل يستوعب أصحاب غزوة الصناديق ومن ناسرهم الدرس؟! . .
أتمنى.



حرام شرعاً حلال شرعاً

جريدة اليوم السابع
23-9-2008

لا أعرف متى يتوقف شيوخوا عن استخدام التعبير العجيب «حرام شرعاً».. وحلال شرعاً»، ويستبدلونه بعبارة تحمل قدرًا من التواضع «أعتقد أن هذا حلال».. أظن أن هذا حرام»، فلا أحد منهم يملك الحقيقة، لا أحد منهم يأتيه الوحي من السماء. فهي مجرد اجتهادات بشرية قد تخطئ أو قد تصيب. والطبعي أن تكون محل جدل أو اختلاف. فالبشر مختلفون، هذه هي طبيعة الحياة.

من هؤلاء الذين يطلقون الفتاوى «الحلال شرعاً، الحرام شرعاً»، الدكتور سعاد صالح أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر، التي أفتت بثقة غريبة «لا يجوز شرعاً للرجال إلقاء السلام على السيدات من باب الوقاية».

فهل هذا مطلق، هل يمكن أن يدخل الرجل في الصباح على زميلته بالعمل ولا يلقي عليها التحية من باب الوقاية؟ فآية وقاية تقصد الأستاذة الجامعية؟ هل تقصد الشهوات الجنسية؟

مؤكد أنها تقصد ذلك، وهي في هذا مثلها مثل كثير من الشيوخ الذين يعذبهم الهاجس الجنسي، ويتصورون أنه المحرك الوحيد للحياة، وللرجل وللمرأة. ومن ثم فلا بد من

أن يتم عزلهما عن بعضهما البعض من باب الوقاية.

الحقيقة أنه هوس جنسى غير مفهوم وغير مبرر، وغير منطقي، فليس كل سلام بين رجل وامرأة يعنى الجنس، بل هناك علاقة محترمة اسمها الزمالة. وهناك بشر، وهم الأغلبية فيما أظن، يحترمون أنفسهم ويتعاملون مع النساء باحترام شديد فى كل مكان فى بلدنا.

أما هؤلاء الذين تحدث عنهم الدكتورة والأستاذة الجامعية فهم النشار غير الطبيعيين، فلا يمكننا أن نسير وراء هوسهم الجنسى ونحرم بسببهم كل شيء وأى شيء دون سند من منطق أو سند من شريعة.

الحقيقة أن الدكتورة سعاد، مع كامل الاحترام لها، لا تقف فقط فى صف القلة النشار، ولكنها تعيد أيضاً هذا البلد إلى الوراء، وتعطى المبرر لهؤلاء الذين يتفون عن المرأة كونها بشرًا لحماً ودماً، ويؤمنون أنها ليست إلا مصدرًا للغواية، ويصبح الحل الوحيد هو حبس المرأة وحرمانها من حق العمل والحياة.

فهل تريد ذلك الأستاذة الجامعية سعاد صالح؟



حرية التصوير

موقع الاستقلال
18-8-2012

لسم يفرحنى انتقال الخواجة عبد القادر فى
السلسل المعروض له فى الشهر الكريم، من خانة
المسيحية إلى الإسلام، ولا يفرحنى غيره بأى
حال.. وأندمش من هذه الحفاوة المبالغ فيها من
دخول سين أو صاد إلى الإسلام من قبل مواطنين
عادين ومؤسسات دينية وإعلامية. فى حين أنك
متجد تجاهلا تامًا إذا حدث العكس وانتقل مسلم
من ديانتة إلى المسيحية أو غيرها. بل ويمكن
اتهامه بأنه مختل عقليًا مثلما حدث مع شاب
توجه إلى إحدى الكنائس بمحافظة الإسماعيلية
-حسبما نشرت بوابة الوفد الإلكترونية- ليعتق
المسيحية، وكانت المفاجأة الأولى أنه تم القبض
عليه وتحويله إلى النيابة وهى ليست جريمة
قانونية، ولكنها فعل مستهجن ومرفوض.
وكانت المفاجأة الثانية هى أن النيابة قررت
الإفراج عنه لأنه مريض نفسيًا.
الرواية التى تم نشرها والمنقولة كما هى العادة
عن وزارة الداخلية مشكوك فيها، فلماذا يتم
القبض عليه، ومن الذى أبلغ عنه وكيف عرفت
النيابة وهى لا علاقة لها بالطب أنه مريض
نفسى؟. ثم إذا كان حتى مريضًا نفسيًا أليس من
حقه أن يعتق ما يشاء فمن شاء فليؤمن ومن شاء
فليكفر!. أليس هذه ازدواجية؟!

بالطبع هي كذلك، والأمـر لا علاقة له بالأديان، بمعنى أن مناقشته لا يجب أن تكون فقط على أرضية دينية، ولكن على أساس أن هذا حق من حقوق الإنسان، مثل حق الحياة. لماذا أخرجه من حظيرة الدين؟!

لأنه بصراحة مختلف عليه، فالنص الديني -أى دين وليس الإسلام وحده- كما قال القدماء «حمال أوجه» فإذا كان هناك من يراه أنه مع الحرية المطلقة فى الاعتقاد، بل ومع حرية الإلحاد كما قال لى الدكتور عبد النعم أبو الفتوح فى حوار منشور منذ عدة سنوات، فهناك من يراه غير ذلك، ويصل به الأمر إلى قتل المرتد أو المختلف فى العقيدة.

أما عدم فرحتى وأنا المسلم بدخول بشر إلى الإسلام فسيبه، أنه فى الحقيقة لا يضيف أو يطرح من هذا الدين العظيم. والسبب الثانى هو أننى اعتبر أنه أمر عادى أن يخرج الناس من دين إلى دين، بل وعادى ألا يعتنقوا الأديان، ولا أرى فى هذا أى ضرر على الإسلام. فهذا الدين العظيم لا يقويه أبداً أن يكون معتنقوه عبيداً مجبرين على البقاء على إيمانهم به، فالأحرار هم الذين الذين يضيفون إلى بنائه الحضارى على مر التاريخ.

لذلك عندما سألت رئيس المجلس الإسلامى فى إيطاليا عبد الواحد فيلاميتس منذ عدة سنوات: ما هو المجتمع المثالى الذى تمنى أن تعيش فيه ويعيش الإسلام فيه؟

رد على الفور: إيطاليا، فالإسلام لا يزدهر إلا فى مناخ الحرية، وهذا ما يثبته التاريخ الإسلامى، أنا أريد دولة مثل التى أسسها الرسول صلى الله عليه وسلم فى المدينة.



كانتونات طائفية

موقع اليوم السابع
22-1-2010

لا أعرف ما هو الهدف من وجود رابطة اسمها «المحامين الإسلاميين»، ومن قبلها لجنة الشريعة فى نقابة مهنية هى نقابة المحامين . فهل منطقى أن يتم تكريس هذا الانقسام بالمعنى الدينى فى نقابة المفترض أن عضويتها لا علاقة لها بنوع الدين؟

لا أظن، فالعمل بمهنة المحاماة، بل وأى مهنة فى بلدنا، باستثناء رجال الدين، لا علاقة له بالعقيدة أو الإيمان . فإذا كان الهدف من هذه الكيانات الغريبة هو النشاط الدينى، فليس مكانه النقابة، ولكن مكانه المساحد، أو حتى جمعية خيرية، وهذا حتى لأصحابه لابد أن نساندهم فيه .

لكن واقع الحال الآن أنه يتم استغلال الدين فى أمور انتخائية لا علاقة له بها، فليس منطقياً أن يخوض الإسلام الانتخابات ويصوت عليه المحامون سلباً أو إيجاباً، فهذه إهانة من جانب هؤلاء للأديان للحصول على أصوات لا يستحقونها .

فمصالح المحامين ومهنتهم أمر نقابى من الصعب أن أتفهم حشر أى دين فيه . ثم إن هذه الكيانات الغريبة من الطبعى ألا يلتحق بها المسيحيون، فكيف ينضمون فى نقاباتهم

إلى رابطة محامين إسلاميين أو ينضمون إلى لجنة الشريعة، وبالتالي من الطبيعي وهذا حقهم، أي المسيحيين أو غيرهم من أصحاب الديانات، أن يشكلوا لجاناً شبيهة، لتحول نقابة المحامين، أو غيرها، إلى كائنات طائفية.

هذا ما حدث بالفعل، فقد تقدم مملوح رمزي بطلب لمجلس نقابة المحامين لتأسيس لجنة الشريعة المسيحية. إذن إنه الانقسام، وللأسف من المستحيل حله أو الوصول إلى اتفاق فيه، فالإيمان لا يتغير، فلن يتنازل أحد عن دينه أو نصف دينه إرضاء للطرف الآخر. في حين أن الاختلاف والانقسام حول أمور نقابية أمر إنساني وطبيعي، ويمكن للبشر أن يتحاوروا حولها وصولاً إلى نقطة توازن. فكيف يفعلون ذلك في الأديان؟!

مجزرة نجيح حمادي، ليست حادثاً طارئاً، وليست عملاً فردياً، ولكن هناك مناخ عام تم إفساده بتعمد البعض وتواطؤ الكثيرين ليمهدوا لهؤلاء المجرمين ارتكاب فعلتهم الشنيعة. مناخ صنعته تجاوزات كثيرة هنا وهناك، وحتماً لا بد أن نوقف هذا العبث، حان الوقت لوقف من يريدون، بقصد أو دون قصد، حرق البلد.



قداسة الإخوان

موقع صدى البلد
10-6-2012

أظن أن المتغير الأهم ليس فقط أن شعبية الإخوان وعموم التيار الدينى تراجعت، ولكن لأنهم انتقلوا من خانة كونهم جماعات دينية إلى المربع الصحيح، وهو أنهم جماعات سياسية لديها مشروع يمكن الاتفاق معه أو الاختلاف عليه.

ففى الانتخابات البرلمانية الماضية لم يكن الترشح على أساس سياسى، ولكن دينى، لذلك كبت وقتها أن الذى خاض الانتخابات كان القرآن والإنجيل فى الأساس. وكان السائد فى أوساط كثيرة من المصريين أننا سوف نعطي أصواتنا للإخوان والسلفيين «عشان بتوع ريتا». وهذا المنطق السياسى الفاسد دعمته هذه التيارات نفسها، ودعمه حلفاؤها من أئمة المساجد التابعين لوزارة الأوقاف، والأئمة ورجال الدين فى المساجد الأهلية.

كما نعرف جميعاً حقق عموم هذا التيار أغلبية كاسحة فى مجلسى الشعب والشورى. ولكن هذه الأغلبية تراجعت بشدة فى الانتخابات الرئاسية، ولم يستطع مرشحو الرئاسة من هذا التيار تحقيق هذه الأغلبية سواء كان الدكتور محمد مرسى أو

الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح الذى اصطف وراءه تنوعات من الإسلاميين، وعلى رأسهم السلفيون.

لذلك فالمكسب الأكبر ليس فى التراجع فى حد ذاته، ولكن فى أن قطاعات واسعة من المصريين نقلتهم من خانة الدين إلى خانة السياسة، وانتهت إلى حد كبير حالة القداسة التى كانوا يحيطون أنفسهم بها، وبدون شك فهذا سوف يفيد البلد، ويقيد هذه التيارات نفسها.



مسلمون يكرمون بهائية

موقع اليوم السابع
29-9-2010

نعم هذا حدث، بل دعنى أقول إنه يتكرر يومياً فى كل أنحاء العالم. صحيح أنه ليس متشعراً كما نتمنى، ولكنه موجود على أية حال. فى ظل الحروب الدينية التى تحتاج العالم، يصبح إنجازا كبيرا، رغم عدم الاهتمام الكافى به من قبل سياسيين ومثقفين، ومن قبل وسائل الصحافة والإعلام، لا أقصد هذه الجائزة فقط، ولكن أقصد كل مظاهر التسامح الدينى.

الجهة التى منحت جائزتها هذا العام للتسامح الدينى هى منظمة المؤتمر الإسلامى الأمريكية، والحاصلة على الجائزة هى الدكتورة بسمة موسى البهائية المصرية.

أما الجهة فهى مبادرة قام بها مسلمون أمريكيون فى أعقاب الهجمات الإرهابية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والهدف، كما هو متوقع، المساهمة فى تغيير الصورة السلبية للمسلمين. والتأكيد على وجود تنوع هائل فى المجتمعات الإسلامية فى جميع أنحاء العالم، فليس كل المسلمين أو حتى معظمهم مثل ابن لادن أو غيره من الإرهابيين. ونجحوا فى بناء ائتلاف واسع من كل الديانات لمحاربة التطرف والإرهاب، ليس فقط بين المسلمين،

لكن بين أصحاب كل الديانات، بل ومن الملحدّين، كما نجح المؤسسون في جعل مجلس الإدارة ممثلاً لكل الأديان، أرضية ومساوية وملحدّين، أي لكل من يؤمن بالتعايش والتسامح.

تمويل هذه المنظمة يعتمد على التبرعات غير المشروطة للأفراد والمؤسسات، ولكنهم يؤمنون بمبادئها، وكان القائمون عليها حريصون على التأكيد على أنهم لا يتلقون دعمًا من الدولة السعودية، حتى لا تكون هناك شبهة انحياز، فهدفهم هو المساهمة في بناء مجتمعات مزدهرة بالحريات ومتعددة الأديان والثقافات، بما فيها بالطبع المجتمع الأمريكي.

لا تتوقف أنشطة هذه المنظمة على الأديان فقط، ولكنها تحارب كافة أشكال الانحياز، بما فيها الانحياز ضد المرأة والطفل، لذلك خاضت، على سبيل المثال، معركة لضمان حصول العراقيات على ٢٥٪ من الوظائف الحكومية، وبالمثل تقيم دورات تدريبية للطلبة وتقاوم المناهج الدراسية التي تحض على الكراهية والتطرف.

لكل ذلك كان لابد أن تكرم منظمة المؤتمر الإسلامي الأمريكي الدكتورة يسمة، فهي ناشطة دؤوبة في العديد من المنظمات التطوعية المهمة بزرع الحب والسلام والتسامح وتدافع عن حقوق المرأة والطفل، ولأنها أيضًا وبعد كل هذه السنوات، أصبحت قيمة مصرية نبيلة لهذا التسامح.



اسجنوا هؤلاء مع تهانى الجبالى

موقع بوابة الوفد
24-8-2012

أنا أولهم طبعاً، والحقيقة أنهم كثيرون من الصعب أن أكتب أسماءهم جميعاً دون أن أنسى بعضهم. وهؤلاء هم من كانوا ضد المسار الفاسد الذى اخترعته جماعة الإخوان مع المجلس العسكري، فجعلوا الانتخابات البرلمانية قبل كتابة الدستور وهو ما أدى إلى الكوارث التى نعيش فيها الآن وسيؤدى إلى مخاطر لا حصر لها على رأسها استيلاء الإخوان وحلفاؤهم على مصر وجعلها دولة دينية.

لذلك يبدو بلاغ نائب مجلس الشعب المنحل محمد العمدة للنائب العام مدهما مضحكاً، فما قالته المستشار تهانى الجبالى لمدير مكتب صحيفة نيويورك تايمز فى القاهرة قد طالب به كثيرون علناً. فقد استند إلى أنها نصحت المجلس العسكرى بأن يكون الدستور أولاً وهذا ما فعله كثيرون وأنا منهم. كما أنها طالبتهم بتعطيل الانتخابات البرلمانية حتى لا يصل الإسلاميين للسلطة، فهذا ما كنت أتمناه وكتبته وقاله كثيرون. بل وكنت ومعى آخرون نطالب علناً بوضع خاص للجيش ومجلسه الأعلى فى الدستور، كحام للملعب الديمقراطي، بمعنى أنه هو الضامن

لتداول السلطة إذا حدث واستولى عليها بالانتخابات فصيل سياسى ورفض تركها بالانتخابات .

لذلك أنا مندهش من أن العملة اكتفى فى بلاغه بالمستشارة تهانى دون غيرها من أصحاب ذات الموقف . وأظن أن هذه هى الأسباب :

١- الهجوم على تهانى والتشهير بها هو إعدام معنوى لها، حتى لا تتجراً هى أو غيرها بانتقاد الإخوان وحلفائهم وهم يبنون دولتهم .

٢- الهجوم على تهانى جزء من محاولة إعدام المحكمة الدستورية العليا التى تقف حجرة عثرة أمام الإخوان وحلفائهم وهم يريدون أن يشرعوا قوانين على مزاجهم وعلى مزاج الدولة الدينية التى يريدونها .

٣- إعدام تهانى جزء من أهداف الإخوان وحلفائهم من تحجيم دور المرأة فى بلدنا، ليقصر على ما يحدده الإخوان . ولذلك هناك من رفع ضدها دعوى للمطالبة بعزلها من المحكمة الدستورية بحجة أن هذا يخالف المادة الثانية من الدستور، أى يخالف الشرع الذى يرفض عمل المرأة بالقضاء .
يمكنك أن تختلف مع تهانى الجبالى كما تشاء، ومن حقت وحتى أن تختلف معها بحدة وغضب، ولكن ما يفعله الإخوان وأنصارهم ليس اختلافاً ولكنه اغتيال للكتيبة التى تقف ضد تحويلهم مصر لولاية دينية .



دفاعاً عن حامد أبو أحمد

موقع اللستور
24-8-2012

لا يقاس إيمانك بالحرية، بمدى تحريك
بالحرية لنفسك ولمن يناصرونك، ولكن العكس
تماماً هو الصحيح. أي بدفاعك المستميت عن
حرية خصومك، وفي هذا الاختبار رسب
الكثير من أعضاء جماعة الإخوان ورسب معهم
مناصروهم من السلفيين وغير السلفيين.
ولا أظن أن القاريء الكريم بحاجة إلى أن
أذكره بالحملة الضارية ضد حامد أبو أحمد،
بل وضد كل الذين يؤيدون ويشجعون في
تظاهرات يوم ٢٤ أغسطس القادم. وليست
هناك مشكلة طبعاً في أن يختلف من يريد مع
أهداف هذه التظاهرات وعلى رأسها إسقاط
حكم الإخوان. وقد فعلوا ذلك فعلاً. لكن
الكثير من الإخوان ومناصريهم لم يفعلوا فقط
مثل الحزب الوطني السابق، أي ممارسة التكفير
السياسي، والتهديد باستخدام العنف ضد
المتظاهرين بحجة القلة المنتمية أو الحفاظ على
سلمية المظاهرات. ولكنهم وصلوا إلى ما هو
أسوأ من ذلك وهو التكفير الديني، فهناك من
ادعى مثلاً أن حامد أبو أحمد تنصر وهناك
من أخرجته من ملة الإسلام وهو كما يعرف
القاريء- الكريم ترخيصاً ضمنياً بالقتل.
هذا الترخيص بالقتل تصاعد بعد تصريح أبو

حامد بأن الأهرامات عنده أهم من المسجد الأقصى، ليس على أساس ديني ولكن على أساس وطني. وهذا يمكن أن يكون مثار رفض ولكن ليس تكفيراً دينياً كما فعل الجيش السري لجماعة الإخوان. والتي من المعروف أن ولاءها ليس وطنياً ولكن أممياً كما قال مرشدهم السابق «فظ في مصر وأبو مصر واللى في مصر».

ثم دعك من أى خلاف حول شخص أبو حامد، فهذا ما يجرنا إليه الإخوان، ولكن الأهم هو الأهداف التي أعلنها الداعون لمظاهرات إسقاط الإخوان وهي:

- إصدار قانون بتجريم التعيينات السياسية للحفاظ على الهيكل الإداري للدولة، والتحقيق مع قيادات جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة بشأن مصادر تمويل الجماعة والحزب، خاصة منذ قيام ثورة ٢٥ يناير حتى تاريخه.
- إعادة التحقيق بشأن هروب المتهمين الأجانب في قضية التمويل الأجنبي، وتوضيح مسئولية جماعة الإخوان المسلمين في ذلك.

- تقنين وضع جماعة الإخوان المسلمين كإحدى جمعيات المجتمع المدني التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، وتحديد أهدافها ومصادر تمويلها.
- رفض قرار رئيس الجمهورية بإعطاء نفسه صلاحية إصدار وإلغاء الإعلانات الدستورية بدون استفتاء الشعب، أو التشاور مع القوى السياسية وكذلك رفض قراره بتعديل صلاحياته المحددة سلفاً، وفقاً للإعلان الدستوري الأول الذي تم استفتاء الشعب عليه في مارس ٢٠١١.

آلا ترى إنها مطالب وحيية يطالب بها الكثيرون، ثم حتى لو كنت مختلفاً معها، فهل هذا يعطيك الحق بتكفير أبو حامد وإباحة دمه؟!



دفاعاً عن توفيق عكاشة

موقع الاستقلال
12-8-2012

نعم توفيق عكاشة التي لا تعجبنى طريقته ،
نعم توفيق عكاشة الذى أختلف مع كثير مما
يقوله ، نعم توفيق عكاشة الذى يشن ضده
الإخوان وحلفاؤهم حملة شعواء ، ليس اختلافاً
فى رأى ولكن لإغلاق قناة الفراعين ، فالذين
خرجوا ضد مبارك مطالبين بالحرية يسقطون فى
أول امتحان لهم .

فالاختيار الحقيقى لإيمان الإخوان وحلفائهم
بالحرية ، ليس فى أن يتركوا مناصريهم يعبرون
عن أنفسهم ، ولكن أن يدافعوا عن حق خصوصهم
فى انتقادهم ، مهما كانت قسوة الانتقاد ، بل
ومهما كان شططه ، فالحرية الحقيقية ليست فقط
حرية الصواب ، ولكنها أيضاً حرية الخطأ ، إذا
اعتبرنا الرأى خطأ وهذا غير صحيح .

الامر بدون شك لا يخص الدكتور توفيق
عكاشة وحده ، فالهجمة الشرسة طالت صحيفة
الدستور ومن قبلها صوت الأمة ، وإذا أضفت
إلى ذلك التحرش البدنى والاعتداء على خالد
صلاح رئيس تحرير اليوم السابع ، رغم أنه ليس
خصصاً للإخوان ولا لعموم التيار الإسلامى . وإذا
أضفت إلى ذلك أيضاً الاستيلاء على الصحف
القومية ، والمحطات الإذاعية والتلفزيونية ، فهذا
معناه أن الإخوان قرروا وبدأوا فى تنفيذ قمع

واستبداد، يتوارى بجواره نظام مبارك خجلاً.

هل هذا يعنى الموافقة على ما يسميه الإخوان وحلفاؤهم من سلفيين وليبراليين' الانفلات الإعلامي؟.

بالطبع لا، بل ويجب مواجهته بالقانون، وليس بالغلط والمصادرة. ولكن بقرامات تتحملها الجريدة أو المحطة التلفزيونية، أو أى وسيلة إعلامية. فالإغلاق الإدارى والمصادرة خارج القانون، وحتى المصادرة بحكم قضائي، إذا كانت اليوم تطول خصوم الإخوان، فغداً سوف تطول مناصريهم، إذا حدث وجاءت حكومة غير إخوانية.

شخصياً ليس لدى أمل كبير فى أن يتوقف توحش الإخوان. ولكنى أراهن على القوى التى تناصر الحرية. وأراهن أيضاً على الذين ناصرُوا الإخوان وهم مظالمهم، وتحالفوا معهم بعد الثورة، فالذبح الذى يطول اليوم من لا تحبون، سوف يطولكم غداً.. وأؤكد لكم أن هذا الغد ليس بعيداً.



الفصل الثامن

مبارزة علمانية إخوانية

ربما تكون هي التجربة الأمتع في الكتابة، وقد بدأت دون تخطيط بيني وبين صديقي وزميلي هاني صلاح الدين القيادي بجماعة الإخوان، وبقما كنت مديراً لتحرير موقع اليوم السابع. وتدرجياً كنا نكتب ردًا على بعضنا البعض، ونناقش دون خطوط حمراء الأفكار الأساسية لجماعة الإخوان التي يتمي إليها هاني. ونناقش أيضًا أفكارى الليبرالية والعلمانية.

اتفقنا بعد نجاحها أن نطورها ونستمر فيها وتكون مشروع لكتاب مشترك، لكنها تاهت منا في الزحام. وجاءت الفرصة في هذا الكتاب أن أضعها بين يدي القارئ الكريم بعد أن رحب صديقي العزيز بذلك.

وأظن أنه حوار مهم وكاشف للأفكار والتوجهات، ويتيح طرح وجهة النظر الإخوانية بدون مواءمات ولا طلاءات.

دينا والحب

موقع اليوم السابع

7-12-2008

هاني صلاح الدين

لا يختلف العقلاء من بنى البشر على قيمة الحب، وضرورة وجوده فى المجتمعات الإنسانية، فهو للبشر كالروح التى تسرى فى الجسد، إذا فقدناه فقدنا الحياة، بل هو كالماء، ومن غيره تتحول الحياة لصحراء جرداء بلا مشاعر أو أحاسيس. إنه الخلطة الربانية التى أسكنها قلب الإنسان ليحيا متدمجاً ومنسجماً مع بنى جلذته، وهو الطاقة التى تدفع الإنسان لفعل الخيرات، ويجعل الإنسان يترفع عن أنانيته ويحول من آخذ إلى معطاء ومن صلب إلى سهل لين، إنه السر الذى يسرى فى حياتنا ليضيئها.

وما لا شك فيه أن الحب عاطفة سامية عززتها الشرائع السماوية وعمقت معانيها فى النفس الإنسانية وجعلت له أطراً شرعية يرشد من خلالها حتى يرتفع هذا المعنى النبيل عن التزوات، إنه الحب الذى أحله الله ليكون ميثاقاً غليظاً وجلاً متيناً يربط به قلب الرجل والمرأة بزواج شرعى علنى، ليرتقى بعلاقة المرأة بالرجل إلى أعلى علين، ويسمو بهما إلى سماء الحب الطاهر الذى أسس له نبينا محمد صلى

الله عليه وسلم فى الحياة الزوجية، ولنا فيه أسوة حسنة، فقد جهر بحبه لزوجاته رضوان الله عليهن وعاش أسمى معانى الحب الذى عرفها التاريخ مع السيدة خديجة وعائشة، بل وصل الأمر بهذا الحب إلى أن اللحظات الأخيرة لنينا فى هذه الدنيا كانت فى حجر أمنا السيدة عائشة، معلنين للبشرية أن الإسلام جاء ليرسخ المعانى الحقيقية للحب التى تركز على الطهارة وسمو المشاعر.

وما سبق ما هو إلا مقدمة عن معانى الحب الحقيقية، لكى أدخل من بوابتها إلى قصة الزميلة الصحفية دينا عبد العليم، والتى أثارت الكثير من الجدل بعد نشرها على صفحات جريدتي التى افتخر بالانتساب إليها اليوم السابع.

ولابد أن أعترف أن ما نشر أصابنى بالدهشة، ولكن لابد أن نخلص إلى مجموعة من الحقائق لابد من التأكيد عليها ومنها:

أن العقيدة شئ أساسى فى حياتنا، من خلالها نعلم ما هو الحلال وما هو الحرام ونرشد تعاملاتنا مع واقعنا بمبادئ هذه التشريعات السماوية، فلا يحل لنا تحت دعوى الحرية الشخصية أو المعانى النبيلة كالحب أن نستحل المحرمات ونلبس الباطل ثوب الحق، لذا نجد أن الإسلام جاء ليجعل هناك إطاراً واحداً يتم فيه تبادل مشاعر الحب بين الرجل والمرأة، وهو الزواج، وما دون ذلك فهو عبث يخرج عن قيمنا وهويتنا الإسلامية والعربية.

أن الدعوات التى ينطلق بها البعض بفتح باب الحب على مصراعيه بين الشباب والفتيات بدون مراعاة الاختلافات العقائدية، ما هى إلا دعوات باطلة خطيرة تشعل نيران الفتنة الطائفية فى مجتمعنا المصرى.

أن الحياء شيمة العرب سواء المسلمين منهم أو المسيحيين، فقد تعودنا

منذ نعومة أظافرنا على أن حياء البنات يضرب به المثل، ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم علمنا أن الحياء شعبة من الإيمان، لذا أطلب فتياتنا اليوم بتعزيز هذه القيمة العظيمة.

أخطر ما في الأمر تلك الفتاوى التي يصفها البعض بالتنويرية مثل فتوى الكاتب جمال البناء، الذي تعودنا منه الخروج علينا بكل ما هو مخالف لإجماع علماء الأمة، حول جواز زواج المسلمة من مسيحي، وهذه الفتوى لا تفرق كثيراً عن فتوى جواز تبادل القبلات بين الفتيات والشباب في الحدائق العامة وفتوى جواز التدخين في نهار رمضان، وغيرها من الفتاوى التي ليس لها أي سند شرعي صحيح، لكنها فتاوى لبيلة الرأي العام وخطط الباطل بالحق.

أن اللعب بقيم وثواب المجتمع أمر لا يتحملة أبناء هذا الشعب، ويعد دليلاً من اللعب بالنار التي من الممكن أن تحرق أصحابها قيماً وأخلاقاً، وتزله عن أبناء مجتمعه.

وأخيراً جميل أن يسمح بعضنا لبعض في جو ديمقراطي بالاختلاف، انطلاقاً من أن الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية.



إسلام آمنة وهاني

موقع اليوم السابع
7-12-2008
سعيد شبيب

رغم عدم وجود نص قرآني يحرم زواج المسلمة من مسيحي، إلا أن الدكتورة آمنة نصير، حسبما نشر موقع اليوم السابع، أباحت لنفسها أن تحل محل القرآن الكريم وتشرع على هواها، وتحرم ما أحله الله، وذلك استنادًا إلى العبارة المخيفة، لإجماع الفقهاء، في حين أنها لم تقل لنا من هم هؤلاء الفقهاء، وما هي الشروط التي تجعل الفقيه فقيهاً، ولا كيف حصلت على إجماع هؤلاء على مر العصور، ولا كيف حصلت على بياناتهم منذ ١٤٠٠ عام حتى الآن.

إنه المنطق الإنشائي الذي يستند إلى تعبيرات فضفاضة، ليس لها «راس من رجلين»، ولا هدف لها سوى تخويف المختلفين وبث الرعب في قلوبهم وتحجير عقولهم، حتى يتحولوا إلى قطيع يسهل أن يقودهم من هم مثل الدكتورة آمنة.

المشكلة أن أستاذة العقيدة والفلسفة الإسلامية بجامعة الأزهر، مع احترامي لها، لا تفرق بين رأيها الشخصي، وله كامل الاحترام، وبين الإسلام، فمن حقها أن تصف قصص الحب بين المسيحيين والمسلمين بالرعونة، في حين أن هناك

حديثاً عن النبي (ص) عندما قال عن حبه للسيدة عائشة وعدم قدرته على مراعاة شروط العدل في المشاعر: «اللهم هذه قسمتي فيما أملك، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك»، أى لا تلمني على مشاعري. فهل من حق الدكتور أن توحى أن مثل هذه العلاقات انحلال، ليس فقط للمحيين، لكن معهم أسرهم بالمرّة؟.

بالطبع ليس من حقها هي أو غيرها، ومن حقنا أن نختلف معها هي وغيرها، دون أن تدعى هي أو غيرها بأنها تتحدث باسم الإسلام، أو أن تقول ممنوع.

ذات المطلق الإنشائي استخدمه زميلنا في اليوم السابع هانى صلاح الدين في مقالته، دينا والحب، التى نشرها في الموقع، فهو لا يناقش جوهر القضية مباشرة، وهى الموانع التى تحول بين علاقات الزواج بين المسلمين والمسيحيين، ولكنه، ويسمح لي، يلف ويدور، وبدلاً من مناقشة جمال البناء فى أنه لا يوجد نص قرأنى يحرم هذا الزواج، استخدم هانى طريقة الضعفاء، وهى التلصص الذى لا يليق، ضد رجل مجتهد كل جريته أنه ليس على هواه، رغم أن للمجتهد الذى يصيب أجرين، وللذى يخطئ كما يعرف أجر واحد.

الزميل هانى والدكتور آمنة ليسا استثناء ولكنهما قاعدة فى وسط أنصار التيار الديني، بجناحيه الفقهي والسياسي مثل جماعة الإخوان، فلا تمجد بينهم من يستخدم تعبيرات من نوع أعتقد أن الإسلام كذا وكذا.. أو أظن أن رأى الإسلام كذا كذا.. أو حتى يختم كلامه بالتعبير الشهير «والله أعلم»، وكأنهم يحملون توكيلاً سماوياً، وكأنهم يحملون توكيلاً من المسلمين بأن يتحدثوا باسمهم، بل إن بعضهم يتجرأ ويتحدث باسم المصريين «كلهم على بعض»، مسيحيين وشيعة وسنة

وبهائين وغيرهم.

ولذلك يلجأون مثل زميلنا هانى إلى طريقة واحدة وحيدة فى أى نقاش تتلخص فيما يلى:

١- استخدام تعبيرات غير محددة وغائمة، مثلما فعل هانى، بغرض تخويف وإرهاب المختلفين معه، منها مثلا أنه يعتبر أن ما يقوله حقائق، فى حين أنها وجهة نظر «بنى آدم» مثلنا يمشى فى الأسواق ويخطئ ويصيب، وبالتالي فمناقشة ما يقوله ليس خلافا مع الحقائق ولكن خلافا مع كلام بشر مثلنا.

٢- ماذا يقصد هانى بالضبط بـ«هويتنا العربية الإسلامية»، فأى عربية وأى إسلام، هل هو السعودى مثلا أو الشيعى أو غيره، ثم ما هى الهوية العربية، هل يقصد اللغة، أم ماذا؟ . .

٣- يقول الزميل هانى إن الشعب (المصريون عددهم يقترب من ٨٠ مليوناً) لن يحتمل اللعب بقيم وثوابت المجتمع، ويعد دريّا من اللعب بالنار الذى من الممكن أن تحرق أصحابها قيمًا وأخلاقيًا، وتغزله عن أبناء مجتمعه.

فهل قام بعمل استفتاء أو أبحاث أو دراسات أو أى شيء، بالطبع لا . . فلماذا يتحدث نيابة عن ٨٠ مليون مواطن فيهم المسيحي والمسلم والبهائي واللا ديني؟ . .

٤- حتى يزيد زميلنا جرعة الرعب، وبعد أن نصب نفسه متحدثاً باسم الإسلام وباسم المصريين، حتى المسيحيين منهم، يلتقى بالقنبلة وهى أن عدم مراعاة الاختلافات العقائدية فى علاقات الحب، ما هى إلا دعوات باطلة خطيرة تشعل نيران الفتنة الطائفية فى مجتمعنا المصري.

فى حين أن رفضها، رفض الامتزاج بين كل أطياف المصريين من

مسلمين ومسيحيين وغيرهم ، هو الذى يحولُ بلدنا العظيم إلى جزر
منعزلة تحارب بعضها بعضاً كما يريد الزميل هانى حتى يسهل على
أنصار التيار الدينى بجناحية الفقهاء والسياسى أن يتحكموا فى البلد
ويحرقوا فيها الأخضر واليابس .



حجاب مروة.. «هولوكست» الغرب

موقع اليوم السابع
3-7-2009
هاني صلاح الدين

مروة الشرييني.. لم تعرف قط فى حياتها العنف أو التطرف.. لم يأت اسمها فى قوائم المتشددين، كما أنها لا تعرف لغة السلاح، خرجت وأسررتها من وطنها تبتغى العلم.. اعترف لها كل من تعامل معها بدمائة الأخلاق واحترام الآخر، لكنها وقعت فى خبطة لم تغفرها لها عنصرية الغرب، حيث استجابت لقول ربها «وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ» ١٦٥ النور، فكانت النتيجة اتهامها بالإرهاب لمجرد ارتدائها الحجاب، ثم قتلها فى ساحة القضاء بألمانيا.

ولم تكن هى الضحية الوحيدة للعنصرية الغربية، بل أصيب زوجها بطعنات من خنجر الحقد الذى يقطر كرهاً للإسلام والمسلمين، أما الضحية الثالثة فهو الجنين الذى كانت تحمله مروة، والذى لم تكن له جرمية سوى أن أمه محجبة، ومن الغريب أن يحدث كل هذا تحت سمع وبصر الشرطة الألمانية. الحدث يؤكد لنا مجموعة من الحقائق لا بد أن نعيها جيداً، لكى نعلم كيف يفكر دعاة الحضارة والتحضر، ومنها:

• أن كل الدعوات التي يطلقها الغرب عن حوار الحضارات والتقارب بين الأديان مجرد «ماسلك» بحضني خلقه. وجه الغرب القبيح، وحقيقة نواياهم نحو الشرق مسلميه ومسيحييه، ولعل ما يتعرض له المسلمون من تضيق وملاحقات حير ذليل عنى عنصرية هؤلاء.

• أن الغرب اتخذ من السلمين العدو الأول له، خاصة بعد سقوط الشيوعية وخلو الساحة العالمية فمه، واتخذ من تصفاته حمئة من المتطرفين الإسلاميين ذريعة لإعلان الحرب على الإسلام وقعله، وبدأ فى تدشين هوليوكست جديد ضدها اختلعت درجاء بين الخيل من مقدماتنا إلى التطاول على رسولنا الكريم. وانتهت بالتصفية الخسدية للمحجبات وتقييد القوانين بتحريم الحجاب، كما حدث فى بعض الدول الأوروبية وعن دسها فرنسا

• أن التطرف أصبح ظاهرة واضحة بالغرب، فهناك مؤسسات غربية تأسست من أجل استهداف المسلمين، وتتنوا على مدار الأعوام الخمسة الماضية حملة شرسة ضد الإسلام تمثلت فى تأسيس مواقع لهم على الإنترنت تقوم على الطعن فى القرآن الكريم، وإصدار بعض النسخ بعد تحريفها من قبلهم، ثم دشنتوا حملة على موقع اليوتيوب شوا من خلالها مجموعة من المشاهد المنصورة، التى تتال من القرآن ورسول الإسلام ونشر الرسوم المسيئة له، كما مارسوا كل أشكال الاضطهاد والتمييز ضد المسلمين العاملين بالغرب، ومع انتشار الإسلام بأوروبا دفعهم الحقد إلى استهداف المحجبات بالشوارع. كما شهدت ألمانيا قيام قس متطرف بحرق نفسه فى ميدان عام بيرلين اعتراضاً على انتشار الإسلام بأوروبا.

• أذ خطاب أوياما الأخير الذى دعا فيه المسلمين لفتح صفحة جديدة مع الغرب، ما هو إلا تخدير لمشاعر المسلمين، ومظلة لتمرير خططهم كالوحش الذى يلتهم فريسته بهدوء وبدون ضجيج، فعمد هذا الخطاب وجدنا إشعالا

للفتن في منطقتنا العربية والإسلامية ، ففي باكستان وأفغانستان يقوم الأمريكان بزرع الفتنة بين الطوائف المختلفة وإشعال المآرک القبلية ، وفي إيران شجع الأمريكان القوضى من أجل الإطاحة بالاستقرار الإيراني والضغط على النظام هناك ، وفي مصر شجع الأمريكان أقباط المهجر على تحريك نيران الفتنة التي أصبحت تشتعل بين الحين والآخر بمختلف المحافظات ، وذلك من خلال تشجيع هؤلاء للمتشددين والشباب المتحمس من أجل تحريك وإشعال الأحداث الطائفية .

• أخطر مظاهر التطرف الغربي تمثل في قيام بعض الرموز الدينية بالنيل من الإسلام والمسلمين ، والتناول على الرسول الكريم في المحافل العامة ، وعلى رأس هؤلاء البابا بنديكت السادس عشر التي أثارت تصريحاته غضب كل المسلمين .

وعلينا جميعًا كمسلمين وشرقين أن نعرف أننا من هواة التفريط في حقوقنا أمام الغرب ، سواء بدافع الخوف من قوتهم أو من أجل شراء ودھم ، لكن أن الألوان أن نتعامل معهم على قدم المساواة والآن نستشعر أننا بشر من الدرجة الثانية ، وليست هذه دعوة للتصادم لكن دعوة لتصحيح الأوضاع والحفاظ على كرامة أمتنا ، ولذا أرى أن يكون حادث مروءة مرحلة جديدة في التعامل مع الغرب ، وعلى الدبلوماسية المصرية والهيئات القانونية أن تخوض معركة قانونية جادة للثأر من هولوكست الغرب وعنصرية المتطرفين .



الغرب لم يقتل مروة

لا يمكن السكوت على قتل مروة بهذه الطريقة الهمجية لأنها دافعت عن حقها في الاعتقاد، ورفضت أن يصفها متطرف بـ«الإرهابية». ولكن في ذات الوقت لا يمكن قبول منطق نائب جماعة الإخوان في البرلمان الدكتور سعد الكتاتني، الذي قال لزميلنا السيد الحفصري على موقع اليوم السابع: «ما حدث سببه التعصب الشديد الذي يمارسه الغرب ضد المسلمين، والتطرف والعنصرية والعنف ضد الآخر في المجتمعات الغربية».

السبب أن منأء أحكام إجمالية تعنى أن كل الغرب ضد المسلمين، وهذا غير صحيح، فمن المستحيل التعامل مع الغرب. «كله على بعضه»، باعتباره كتلة واحدة صماء. ولو قبلنا هذا المعيار، فعلينا ألا نعصب عندما يعتبرنا الغير إرهابيين مثل أسامة ابن لادن. فالمجتمعات الغربية مثل مجتمعاتنا فيها تنوعات واختلافات وتناقضات. صحيح أن هناك قدرًا من العداء لدى متطرفين ضد الإسلام، ولكن الصحيح أيضًا أن هناك من يناصر حقوق المسلمين، آخرهم الرئيس الأمريكي أوباما

موقع اليوم السابع

3-7-2009

سعيد شعيب

الذى أعلن بحسم احترامه الشديد للإسلام والمسلمين، واختارت إدارته من بين مستشاريها مسلمة محجبة هي داليا مجاهد. وإذا كان هناك من يكره الإسلام، فلدينا من يكره الغرب والمسيحيين عمومًا، فالمتطرفون موجودون في كل الأديان والعقائد.

الصراع بين الغرب والشرق ليس صراعًا دينيًا، ولكنه صراع مصالح يستخدمون فيه الدين، فجورج بوش لم يحتل العراق لتدمير الإسلام، ولكنه كان يريد الاستيلاء على منابع البترول وزيادة قوته في مواجهة نظام الملالي في إيران. صحيح أن بوش ورجاله استخدموا خلفيتهم الدينية المتعصبة في هذا الصراع، ولكن الأصل هو المصالح، فذات الإدارة خاضت صراعًا في مناطق أخرى من العالم ليس فيها مسلمون، مثل كوريا الشمالية وكوبا وفنزويلا وغيرها.

حتى تناقض المصالح بين الدول والشعوب ليس أبدئيًا، فقد خاضت دول أوروبا حريين عالميتين ضد بعضهما البعض، وفي النهاية وصلوا إلى الاتحاد الأوروبي. أقصد أن صراع المصالح متغير، وحلوله متغيرة، فلا شيء في الصراعات الدولية، وحتى المحلية أبدئي.

الذين يروجون لعداء الغرب المطلق للإسلام، هدفهم سياسي، هو حشد الجماهير خلفهم مستغلين مشاعرهم الدينية النبيلة، حتى يحققوا شعبية تؤهلهم للوصول إلى ما يريدونه. . الاستيلاء على السلطة السياسية، أو السلطة الدينية.



دولة مدنية لا دينية ولا علمانية

موقع اليوم السابع
13-9-2009
هاني صلاح - مصر

بين الحين والآخر يثير العلمانيون موضوع الدولة الدينية والمدنية، ويحاولون دوماً أن يخلطوا الأمور ويلصقوا بالمشروع الإسلامى الإصلاحى المستنير غموض الدولة الدينية الغربية التى كفر بها كل الإصلاحيين فى العالم؛ على مختلف أيدىولوجياتهم ومذاهبهم السياسية؛ لكن الواقع والتاريخ يؤكد للبشرية أن الدولة الإسلامية قامت فى مجملها على أسس الدولة المدنية، واعتمدت فى مرجعيتها على الهوية الإسلامية والدليل على ذلك:

• أن الإسلام أقام دولته على المؤسسة التى هى أهم أسس الدولة المدنية؛ فقد نجح الرسول الكريم محمد -صلى الله عليه وسلم- أن يرسخ دولة المؤسسات، وأن يهيكل حكومته على اختيار الأصلح، ورسخ مبدأ الشورى الملزمة التى لا تختلف مع معانى الديمقراطية الحالية، وخلص العرب من العشوائية السياسية والقبلية التى تتنازع على أنفج الأسباب، وكلنا يعلم كيف كانت أحوال العرب سياسياً واجتماعياً واقتصادياً قبل بعثة الرسول الكريم.

• أن التشريع الإسلامى وضع نظاماً متكاملًا لأسس الحياة، ووضع الخطوط

العريضة للتعاملات، ورسخ المبادئ والأخلاقيات التي ترتفع وتسمو بالإنسانية، وأعطى الفرص للبشر أن ينظموا حياتهم بما يتناسب مع تطورات العصر، فالتشريعات الملزمة مثل الحدود والقرائض والحلال والحرام لا تزيد عن نسبة ٤٠٪ من مجريات الحياة، بينما نجد أن هناك ٦٠٪ من تنظيمات الحياة البشرية تقع تحت مظلة المصالح المرسلّة التي ترك الله لعباده تنظيمها بالطبع بما لا يخالف مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، مع العلم أن الأصل في كل أمور الحياة الإباحة إلا ما جاء فيه نص، فما حرّم الله حراماً إلا لحماية الإنسانية، والترفع بها عن الحيوانية، وما حرّم الإسلام الزنا إلا لصيانة الأنساب والإنقاذ من الأمراض القاتلة مثل الإيدز وغيره، وما حرّم القتل إلا للمحافظة على الروح، وما حرّم الربا إلا لإنقاذ العالم من الأزمات المالية، وما حرّم الخمر إلا لحماية العقل، وما حرّمت الغيبة والنميمة والسب والقذف إلا لحفظ السمعة والسلام الاجتماعي.

• أقر الإسلام الحرية الشخصية بمختلف درجاتها، لكنها مشروطة بالحفاظ على حرية الآخرين، ومبادئ المجتمع التي يتبناها، كما يقر المشروع المدني الإسلامي حرية الاعتقاد ومبدأ المواطنة، فهذا هو النبي الكريم منذ الوهلة الأولى يحافظ على النسيج الوطني لدولته بالمدينة ويوقع وثيقة مدنية من الطراز الأول أقرت حقوق المخالفين له في الاعتقاد، ووقع معاهدات مع اليهود من أجل دمجهم في المشروع المدني الإسلامي الذي تمتعوا من خلاله بكل مبادئ المواطنة، وظل المسلمون محافظين على عهودهم حتى نقض اليهود عهودهم ونكسوا على أعقابهم وتآمروا على المسلمين، وهدموا مبادئ المواطنة، ووالوا أعداء وطنهم والمحاربين لدولتهم.

• كما أقر المشروع المدني الإسلامي الحرية العلمية، ولاقي العلماء في ظل هذا المشروع كل المساعدة والتقدير، فما سمعنا عن عالم قُتل بسبب اختراع

له كما فعل الغرب مع علمائه فى العصور المظلمة ، لكن سمعنا عن الخلفاء الذين وصل تشجيعهم للعلماء أن تصل عطاياهم لهم أن توزن مؤلفاتهم بالذهب كما حدث فى العصر العباسى الثانى ، بل أقر النبى الكريم هذه الحرية بموقفه من أمر النخيل فى المدينة حيث استشاروه وأمرهم الرسول بمعالجة للنخيل تخالف معالجتهم المعتادة ، وعندما لم تأت الثمار المطلوبة ؛ علمهم النبى درساً مهماً أقر به الحرية العلمية ؛ حيث أطلق الرسول كلمته المشهورة «أنتم أعلم بشئون دنياكم» أى فتح باب الاجتهاد العلمى على مصراعيه أمام المسلمين وطلابهم بتفعيل نعمة العقل .

• كما أقر المشروع المدنى الإسلامى مبدأ أصيلاً من مبادئ الدولة المدنية وهو مبدأ المحاسبة لكل من تولى منصباً عاماً ، فنجد الرسول الكريم يحاسب عماله على الأمصار ويرفض أن يقبلوا الهدايا ، ويعزل من يتكسب من منصبه ؛ ولعل موقفه مع أحد عماله عندما قبل الهدايا كان واضحاً وضوح الشمس عندما قال الرجل للرسول : هذا المال لكم ، وهذا المال لي ؛ فقد أهدى إلي . فما كان من النبى إلا أن زجره ، وقال : «فهلأ جلست فى بيت أبيك وبيت أمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً ، ثم قام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فخطب الناس وحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : أما بعد فإننى أستعمل رجلاً منكم على أمور مما ولانى الله فيأتى أحدكم فيقول : هذا لكم وهذه هدية أهديت لي ، فهلأ جلس فى بيت أبيه وبيت أمه حتى تأتية هديته إن كان صادقاً ، فوالله لا يأخذ أحدكم منها شيئاً بغير حقه إلا جاء الله يحمله يوم القيامة : «فلا أعرفن أحدًا منكم لقي الله يحمل بغيراً له رغاء ، أو بقرة لها خوار أو شاة تبحر - ثم رفع يديه حتى روى يياض إبطيه - ألا هل بلغت ؟» رواه البخاري ، وعلى هذا الدرب سار الخلفاء وعلى رأسهم عمر بن الخطاب ؛ فكان سنوياً يقوم بمحاسبة أمراء الولايات فى موسم الحج ، ويقوم

بالضرب بيد من حديد على المتجاوزين لمبادئ العدل والتساقية، ولعل خير دليل على ذلك حادثة اعتداء ابن عمرو بن العاص على ابن القبطي المصري المسيحي وتصميم الخليفة على القصاص له مردداً كلمات شهد له التاريخ بها وهي «متى استعبدتم الناس وقد خلقهم الله أحراراً؟» مقرراً حقوق المواطنة ومبدأ المحاسبة للجميع مهما كبر منصبه أو مكانته في الدولة، بل وصل مناخ الحرية إلى أن يحاسب الرعية الحاكم لأن الحاكم يعلم جيداً أنه أجير عند الأمة، فهذا هو رجل يقول لعمر: والله لو رأينا فيك اتعواجا لقومناك بسيوفنا، وآخر يقول له على رؤوس الأشهاد أثناء خطبة الجمعة: يا عمر لا سمع لك علينا ولا طاعة حتى نعلمنا من أين أتيت بهذه الثياب، ولا يسكت الرجل حتى يعلم مصدر الثوب، مقرراً مبدأ من أين لك هذا؟ وما سمعنا أن عمر أمر باعتقال الرجلين أو تحويلهما لمحاكمة عسكرية، أو تعرضاً للتعذيب في مسالخ الشرطة؛ ولكنه أجاب الرجلين، وأعلن عن ذمته المالية أمام جميع الرعايا، إنها الشفافية والعدالة التي تمتعت بها الدولة المدنية الإسلامية.

وفى النهاية، أطالب رؤوس العلمانية في العالم أن يعطوني نموذجاً لدولة مدنية كهذه الدولة المدنية الإسلامية التي ملأت الدنيا عدلاً، وساوت بين البشر، وارتفعت بالإنسانية عن الغرق في أحوال الشهوانية والمادية المطلقة، ونسقت بين مطالب الإنسانية الروحية والجسدية، ورفضت العنصرية بكل ألوانها، فما سمعنا عن مسيحية أو يهودية قتلت بسبب أنها عارية الشعر في عهد الدولة الإسلامية؛ لكن سمعنا عن مروة الشرييني التي قتلت بسبب حجابها في معقل الحضارة والتحضر «أوربا».



علمانية هانى صلاح الدين

موقع اليوم السابع

20-7-2009

سعيد شعيب

أمر جميل أن يتبنى صديقى وزميلي هانى صلاح الدين مقولات أنصار التيار العلماني، ولكنه كعادته يقدم مطلقات ويخلط كل شيء حتى يصل إلى هدفه السياسي، وهو سيطرة جماعة الإخوان التى يؤيد أفكارها، على البلد.

الأمر لا علاقة له بالإسلام ولا علاقة له بدولة الرسول عليه الصلاة والسلام، ولا بالخلفاء الراشدين، فهذه نماذج لا يقاس عليها، ولم يحدث من بعدهم أن أتى مثلهم. من ثم فهذه حجة باطلة يا صديقى، ناهيك عن أن الذين سيطبقون نموذج الدولة الدينية بشر مثلنا يطرحون مشروعا سياسيا، ومن ثم فالاختلاف معهم لا يعنى على الإطلاق الخلاف مع الإسلام كما يروجون.

الأمر الثانى هو المغالطة فى تصوير دولة ما بعد الرسول (ص) والخلفاء الراشدين، باعتبارها الجنة، فلم تضطهد عالما ولم تؤذ يهوديا أو مسيحيا وغيرهم. فكتب التاريخ التى كتبها مؤرخون مسلمون تقول غير ذلك، وعلى سبيل المثال اضطهاد علماء مثل أحمد بن حنبل وابن رشد وابن سينا. واضطهاد المسيحيين المصريين فى كثير من العصور.

ناهيك عن أنها لم تكن دولة ديمقراطية، فالحكم فيها يورث بعد أن وطد أركانه معاوية بن أبي سفيان، ثم إن أخطاء الخلفاء، أمويين وعباسيين وغيرهم، ليست حجة ضد الإسلام، ولكنها حجة ضدهم.

الأمر الثالث هو أن الغرب ليس المثال الأعلى حتى نقيس عليه، فلديه الكثير من المشاكل والكثير من العقبات، ولكن الهدف الأسمى لنا هو تأسيس دولة المواطنة والحريات، الدولة التي يتساوى فيها كل المواطنين من كل الأعراق والأديان على قدم المساواة. دولة تحترم الحريات الفردية وتحمي الحريات العامة، وأهمها حرية الفكر والاعتقاد، ولا تجور فيها الأغلبية على الأقلية.

هذا مرتبط بالفرس، فجماعة الإخوان التي يتمنى إليها صديقي وزميلي هانى لا تعترف بهذه الحقوق، ففى برنامجهم السياسى تفرقة ضد المرأة وضد المسيحيين وغيرهما، فهم لا يعترفون بأنهم مواطنون لهم كل حقوق المسلمين، فهم محرومون على سبيل المثال من حق الترشح لرئاسة الدولة. ناهيك عن أن البرنامج يستند إلى وجود لجنة من الشيوخ تكون سلطاتها فوق الدستور وفوق كل مؤسسات الدولة، وفوق كل المواطنين، مثل نموذج المللى فى إيران، فهل يدافع صديقى هانى عن دولة مدنية حقيقية أم عن دولة يحكمها شيوخ يرأسهم مرشد جماعة الإخوان؟.



هذا هو ديننا يا شعيب

موقع اليوم السابع
23-7-2009
هاني صلاح الدين

لقد أثار مقالى الأخير الذى عنوانه «دولة مدنية لا دينية ولا علمانية»، كثيرًا من ردود الفعل من قبل العلمانيين على مختلف مشاربهم، ويأتى على رأسهم صديقى «اللدود» سعيد شعيب ود. شريف حافظ، وذلك بخلاف مؤيدى العلمانية الذين أعلنوا حربًا ضروسًا عليّ من خلال تعليقاتهم الجارحة.

وأنا لى قناعة كاملة بحرية الرأى والاختلاف، حيث علمنا إسلامنا حُسن التعامل مع الآخرين حتى لو جهلوا علينا أو أغلظوا لنا القول، لكن هناك تعمدًا واضحًا لدى جموع العلمانيين باستهداف كل ما هو إسلامي، وتشويه الحقائق، بل والنبل من الإسلام ورموزه فى بعض الأحيان.

كما أن العلمانيين أصبحوا يستغلون صراع الدولة مع التيار الإسلامى وعلى رأسه الإخوان المسلمين، حيث يحاولون توظيف هذه البيئة السياسية فى محاربة كل مظاهر التدين. غير أن هناك مجموعة من الحقائق أرجو من دعاة الليبرالية، وجنود الحرية، أن يعوها جيدًا، ومنها ما يلى:

• أن الإسلام دين شامل لجميع مناحي

الحياة، فتشريعاته وأخلاقه وقيمه رسخت أسس حياة متكاملة تستهدف إسعاد البشر، فهو عبادة تنمو بالروح، وشرائع حاكمة تنظم علاقات البشر. كما رسخ هذا الدين أسسًا اقتصادية شهد بعظمتها الخبراء المتخصصون، كذلك رسخ نظامًا سياسيًا تنزه عن الأعياب السياسة القدرة، وأطلق الحرية الفسولة للجميع، وتمتع بالشفافية والمحاسبة الكاملة، ومن هنا يظهر بوضوح كذب ادعاء العلمانيين بأن علمانيتهم لا تختلف مع الإسلام، فكلنا نعلم أن العلمانية تقوم على الفصل التام بين شئون الدنيا والدين، وأن يقتصر الدين على الجوانب المتعلقة بالعبادة، بل يصل الأمر ببعض العلمانيين أن يعلنوا جهارًا رفضهم للتشريعات الإسلامية التي تنظم شئون الحياة، والبعض الآخر تجده يتهم على الحدود الشرعية، ولعل ما يقوم به القمى ونصر أبو زيد ومن قبلهما فرج فودة وغيرهم خير دليل على ذلك، والسؤال الذى يطرح نفسه: لماذا يحاول العلمانيون التمسح بالدين رغم أنهم أول الرافضين لتطبيقه فى مناحى الحياة؟!..

• أن محمد (صلى الله عليه وسلم) أسس لدولة مدنية أظهرت ملامحها فى مقالى السابق، وهذه الدولة بعيدة كل البعد عن الدولة الدينية التى أسسها الغرب وقامت على تحكم رجال الدين وتسلطهم على البشر، التى أتلوا من خلالها البلاد والعباد، وأفرزت محاكم التفتيش البغيضة، وصكوك الغفران اللعينة، وقتلوا من خلالها الحرية العلمية وصفا العلماء جسديًا، مما دفع الأوربيين أن يطلقوا عبارتهم الشهيرة «اشنقوا آخر قيس بأمعاء آخر إمبراطور».

وبالطبع.. من الظلم اليّن أن يلصق العلمانيون هذا النموذج بالدولة الإسلامية التى ملأت الأرض عدلا، ورفعت الإنسانية إلى أعلى عليين، لكننا لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور.

• أن العلمانيين العرب ما هم إلا مجموعة من المنبهرين بالغرب، العاشقين للمادية، الرافضين للهوية العربية، المنسلخين من الثوابت الإسلامية، المستهدين لتغريب المجتمعات، ولكن مع الرفض الشعبي لأهدافهم الهدامة حاولوا أن يرتدوا ثوبًا إسلاميًا مشوهًا، مستخدمين الجهلة ممن يدعون العلم من أجل تحليل الحرام، وتحريم الحلال، رافعين شعار التنوير، وما هم في الحقيقة إلا ظلاميون يريدون سلخنا عن هويتنا الإسلامية، وإغراق أمتنا في بحر لجي ظلماته بعضها فوق بعض.

• أن الوسطية والاعتدال والبعد عن الغلو والتطرف أهم ما يميز شريعتنا ومنهجنا الإسلامي، كما أن تاريخ أمتنا له أياد يضاء على البشرية، اعترف بفضلها عقلاء الغرب، لكن نجد أن العلمانيين في كل محافظهم يحاولون إلصاق تهمة الإرهاب والتطرف بالمتدينين، كما أنهم يشنون هجومًا أعمى على تاريخنا ويحاولون أن يتصيدوا أخطاء التجارب البشرية فيه، ناسين ما به من أمجاد حق لنا أن نفتخر بها.

فهنالك نماذج من حكام المسلمين من أمثال الخلفاء الراشدين وعمر بن عبد العزيز وصلاح الدين وهارون الرشيد والمعتصم. وغيرهم الكثير لو كان للغرب مثلهم لأقاموا لهم التماثيل وتحاكوا بسيرتهم.

• على العلمانيين أن يعلموا جيدًا أنه ليس لدينا في الإسلام مقدسون، وليس لدينا أشخاص متزهون أو معصومون، فالعصمة لله ورسله، وكل يؤخذ منه ويرد إلا محمد صلى الله عليه وسلم، وكل التجارب البشرية من المحتمل أن يعثر بها النقصان، ولعل ذلك رسخه الصديق أبو بكر في أول خطبة له بعد توليه الخلافة، حيث طالب المسلمون أن يعينوه إذا أصلح وأن يقوموه إذا أساء.

لكن علينا أن نتفق أن المنهج الإسلامي صالح لكل زمان ومكان، وبقدرته

أن يتخذ البشرية مما تغرق فيه الآن من مفاصد أخلاقية وأزمات اقتصادية، فهو
صين ودولة، كما أن هناك نماذج للحكم الإسلامي أثبتت للتاريخ كفاءتها،
فلذا اتفقنا على شمولية الإسلام للحياة وتقييم الأداء البشرى فى تفعيل هذا.
التهج المعتدل سواء بالسلب أو الإيجاب، فمرحبًا بأى شخص فى إطار
المشروع المدنى الإسلامى المتمسك بالثوابت والهوية الإسلامية.



هذا ليس دينك يا هاني

موقع اليوم السابع
24-7-2009

سعيد شعيب

لن يتغير صديقي الإخواني هاني صلاح الدين، فقى رده على ما كتبه يرتكب ذات الخطايا، فيوحد بين نفسه وبين الإسلام، وكأنه هو المتحدث الرسمي والوحيد باسم ديننا العظيم، فكل من يختلف معه يختلف مع الإسلام. فيزعم أن مخالفه يريدون «استهداف ما هو إسلامي والنيل من الإسلام ورموزه»، رغم أن هاني مثلي ومثلك مواطن يمشى في الأسواق. ورغم أن الإسلام ليس فيه كهنوت، ولا قداسة فيه لأشخاص مهما علت قيمتهم ومكانتهم، والأهم أننا لا نناقش الدين ذاته، ولكننا نتقد مفاهيم سياسية لبشر يصيون ويخطئون.

إنه التخويف والترهيب، حتى يستعدي المتدينين ضدّ وضدّ غيري. وربما تكون النتيجة هي القتل البدني، وإن لم يتم فقد ضمن صديقي الإعدام المعنوي لى ولغيرى بالتكفير الديني. الإسلام ليس ملكا لهاني وليس ملكا لأى جماعة سياسية بما فيها الإخوان. ولكنهم اختطفوه لكي يحققوا أهدافا سياسية هي الاستيلاء على حكم البلد، ليفعلوا بها ما يتصورون أنه الإسلام، وديننا العظيم لا علاقة له بالأمر لا من قريب

ولا من بعيد.

وسيلة التهريب الثانية هي أن انتقاده هو جماعة الإخوان يعنى العمالة للسلطة الحاكمة، فيقول إن مخالفيه «العلمانيين يستغلون صراع الدولة مع التيار الإسلامي، وعلى رأسه جماعة الإخوان، حيث يحاولون توظيف هذه البيئة السياسية في محاربة كل مظاهر التدين»، وهدف هانى دفع القارئ إلى تبني موقف لا علاقة له بالأفكار التي طرحتها، ولكن يستعديه، فبعد التكفير الدينى يأتى التكفير السياسى.

وسيلة التهريب الثالثة، ولاحظ أن كل هذا لا علاقة له بما كتبه، هي «الانبهار بالغرب، والانسلاخ من الثوابت الإسلامية والأهداف الهدامة»، رغم أننى لو قرأ صديقى وزميلي هانى ما كتبه مرارًا وتكرارًا، بأن الغرب ليس المثل الأعلى لي، ولكنها عادته وعادة أنصار دولة الشيوخ فى بلدنا، أتمنى من الله، جل علاه، أن يتوبوا عنها.

لكن رغم هذا المنهج الفاسد، فأنا لا أشكك فى نواياه، فهو مثلى ومثل كثيرين فى بلدنا من مختلف التيارات السيامية يريدون الخير لبلدنا، ويدافعون عما يتصورون أنه يمكن أن يحقق هذا الحلم. ولكن مصيبة صديقى هانى وأنصار دولة المشايخ أنهم يريدون الوصول إلى أهدافهم بممارسة التكفير الدينى والسياسى لغيرهم، حتى لا تناقش الأصل وهو البرنامج السياسى لجماعة الإخوان التى ستطبقه، لو لا قدر الله، حكمت مصر.. وهذا ما سوف أفعله غداً.



المواطنة.. إشكالية ابتدعها العلمانيون

موقع اليوم السابع
13-8-2009
هانى صلاح الدين

المواطنة قضية اعتبرها العلمانيون وترًا حساسًا تعودوا الضرب عليه، وذلك من أجل «هز» صورة مشروع الدولة المدنية الإسلامية. بل تم استخدام هذه القضية كفزاعة لإخواننا الأقباط لتخويفهم من هذا المشروع، ولعل خير دليل على ضراوة هذه الحملة التى يشنها العلمانيون ما قام به القمنى وشريف حافظ والناشط القبطى غيب جبرائيل من إطلاق سلسلة من الافتراءات فى الفضائيات وبعض الصحف على موقف الإسلام من هذه القضية..

كما تأتى ضمن هذه الحملة التساؤلات التى أطلقها الكاتب العلمانى سعيد شعيب فى مقاله «دولة هانى الطائفية» على موقع اليوم السابع، ووضع على رأسها قضية المواطنة فى التصور الإسلامى. وما لا شك فيه أن إشكالية المواطنة عالجها فقهاء المسلمين، حيث ذهب فقهاء المذاهب المختلفة جميعًا، إلى أن غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى، والذين يوصفون فى الاصطلاح الفقهى بـ«أهل الذمة» يعدُّون من «أهل دار الإسلام»، فهم شركاء فى الوطن وإن لم يكونوا من «أهل الملة».. ويقول الدكتور القرضاوى عن هذه القضية «فى اجتهادى: أن كلمة أهل الدار هذه تمثِّل

مفتاحاً لمشكلة المواطنة، لأن معنى أنهم «أهل الدار» أنهم ليسوا غرباء ولا أجانب، لأنها حقيقة معناها: أنهم أهل الوطن، وهل الوطن إلا الدار أو الديار؟، وإذا ثبت أنهم أهل الوطن، فهم (مواطنون) كغيرهم من شركائهم من المسلمين، وبهذا تحلُّ هذه الإشكالية من داخل الفقه الإسلامي، دون الحاجة إلى استيراد مفهوم المواطنة من سوق الفكر الغربي». وبذلك يتضح الموقف الفقهي من هذه القضية، فشركاء الوطن من أهل الديانات الأخرى لهم نفس حقوق المسلمين وعليهم نفس الواجبات.

كما نجد أن بعض العلمانيين يحاولون استغلال لفظ «أهل الذمة» وقيمون عليه محافل كلامية لا تستهدف إلا تضليل الرأي العام، ولكن أرد عليهم بكلمات أيضاً للعلامة يوسف القرضاوى قطع بها الطريق على «مطلي» العلمانية في هذه القضية، حيث قال: «ولا بد من حذف كلمات ومصطلحات تاريخية من قاموس التعامل المعاصر، مثل كلمة (ذمة) و(أهل ذمة) التي لم يُعدَّ يقبلها غير المسلمين. فلم يتعبَّدنا الله بهذه الكلمات، وقد حذف عمر ما هو أهم منها، حين اقتضت المصلحة العليا ذلك، فحذف كلمة (جزية) حين طلب منه ذلك نصارى بنى تغلب، وقالوا: إننا قوم عرب، ونأنف من كلمة (جزية)، ونريد أن نأخذ ما نأخذ منا باسم (الصدقة) ورضى منهم ذلك، معتبراً أن العبرة بالمسميات والمضامين، لا بالأسماء والعناوين».

وبذلك نقول للجميع إن المشروع المدني الإسلامى لن يقف عند مسميات ومفاهيم ضيقة، ولكن هو أكثر مرونة واستيعاباً لجميع أبناء الوطن الواحد مهما اختلفت عقائدهم، كما أن الجزية كانت مرتبطة بإعفاء أهل الأديان الأخرى من الخدمة العسكرية وبعض مجتهدى الفقهاء يجدون أن مشاركة شركاء الوطن في الجيش ترفع عنهم شرط الجزية.

كما نجد أن وثيقة المدينة التي أعلنها الرسول الكريم محمد صلى الله عليه

وسلم منذ تأسيس دولته فى المدينة خير دليل على استيعاب أهل الملل الأخرى ودمجهم فى المجتمع كمواطنين فى الدولة المدنية الإسلامية، بل ما طبقه الخلفاء الراشدون من مبدأ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين المسلمين وغيرهم من أبناء وطنهم دليل آخر واضح على تعميق مبدأ المواطنة.

كما لا بد أن يعلم العلمانيون أن معظم الفقهاء أقروا أن لشركاء الوطن حق تولى كل المناصب فى الدولة، ولعل تاريخ خلفاء المسلمين يشهد بذلك، لكن فيما عدا «الولاية الكبرى» لأن هناك نصوصاً حاكمة للأمر، وهنا نجد الخلاف، ولكن أطرح سؤالاً منطقيًا على دعاة الحرية: هل من المنطق أن يكون مجتمع فيه أغلبية مسلمة يحكمه شخص من ديانة أخرى؟ وهل يقبل دعاة التحضر من أبناء الغرب أن يحكمهم مسلم فى مجتمعاتهم؟ بالطبع الإجابة واضحة للجميع فالغرب مبتدع العلمانية ورافع راية التحضر ضاق ذرعًا بمظاهر الشعائر الإسلامية، ولعل مقتل مروة الشرينى وقانون الحجاب بفرنسا واضطهاد المسلمين بالغرب دليل على أنهم لم ولن يرضوا أن يحكمهم مسلم، فلماذا كل هذه الضجة المفتعلة..

أولى بالعلمانيين أن يطالبوا الغرب الذى رباهم أن يطبق مبدأ المواطنة ويرضى بدمج المسلمين بمجتمعاتهم ولا يعاملهم على أنهم مواطنون من الدرجة العشرين، لا أن يلقوا الكرة بملعبنا، رغم أن المباراة حسمت نتيجتها منذ قرون مضت.



إجهاض دولة الحرية والعدل

موقع اليوم السابع

14-8-2009

سعيد شعيب

أظن أن صديقي هانى صلاح الدين يمكنه أن يتقبل يصدر رجب أن أبدا الرد عليه بالعتاب . . فهو رغم الخلاف كاتب متميز ، فلماذا يستخدم تعبيرات من «الغرب الذى رباهم» ، ويقصد بالطبع العلمانيين ، فهذا يضعف ولا يقوى ، وينقل منطقة التماسك إلى خانة أخرى لا علاقة لها بحوار الأفكار .

فالغرب ، بالنسبة لي ، وأظن لغيرى من دعاة الدولة المدنية الحقيقية ، ليس القبلة ، وليس المثل الأعلى ، فلى عليه ملاحظات ، وإن كنت أتخفظ من الأساس على أن نجمله كلا مع بعضه ، فالغرب مثل كل مجتمعات الدنيا فيه تنوعات وتناقضات ، وليس كتلة مصمتة .

الأمر الثانى : أن هذا الغرب لم يقتل مروة الشرييني ، ولكن قتلها متطرف . مثله مثل المتطرفين الذين قتلوا هنا على أرضنا أجانب ، أى لديهم هناك عنصر يون ، ولدينا هنا عنصر يون . ولعلنى أذكر صديقى هانى أن هذا الغرب ، ورغم كل تحفظاتى عليه هو ذاته الذى فتح بلاده لمهاجرين ومنحهم جنسيته ، فى حين أن بلدًا مثل السعودية لا يستطيع هانى الحصول على جنسيته لو عاش بها مائة عام .

الأمر الثالث، أننى أطالب صديقى بالتوقف عن ضرب أمثلة بالرسول عليه الصلاة والسلام ومعه الخلفاء الراشدين، لأنه وكما كتبت من قبل، ليس من بين جماعة الإخوان التى يتعمى إليها من يمكن أن يكون، ما عاذ الله، مثل هؤلاء. ومن ثم أتمنى أن يجعل مناقشتنا على أرض الواقع هنا والآن فى بلدنا. كيف يمكننا إقامة دولة الحرية والعدل؟.

هنا لابد أن أؤكد أننى متفق معه، وسعيد بإقراره الحاسم، استناداً إلى الشيخ القرضاوي، إلى حتمية الحقوق المتساوية بين مواطنى بلدنا، ومعه تماماً فى إلغاء تعبيرات من نوع أهل النعمة والجزية وغيرها.

فهذه مفاهيم متقدمة وتدعو للإعجاب. ولكنه لا يكمل الخط على استقامته، فعند تولى ما يسميه «الولاية الكبرى» يتراجع عن كل ذلك، أى لا يحق لغير المسلم تولى المواقع القيادية، وأهمها بالطبع رئاسة الدولة. ويدعى أن هناك نصوفاً حاكمة، وهذا غير صحيح. فعلى سبيل المثال برنامج حزب الوسط، ومرجعته إسلامية، يقر بحق أى مصرى آياً كان جنسه أو عرقه أو ديانته فى تولى رئاسة الدولة. أى أن هناك اجتهادات أخرى من على أرض الإسلام الحضارى لا تتناقض مع المفاهيم الأساسية للمواطنة.

الغريب أن يستند هاتى إلى المفهوم العدلى للديمقراطية والحریات، وهذا يناقض الحديث النبوى الشريف «الناس سواسية كأسنان المشط»، كما أنه يتضمن مبدأ خطيراً وهو أن الفئة الأكثر عدداً تأخذ حقوقاً أكبر، وهذا ضد أبسط قواعد العدل. . لكن هذا أمر يحتاج إلى استكمال وإلى مزيد من التوضيح غداً.



حقائق لا بد أن يعرفها العلمانيون

موقع اليوم السابع

17-8-2012

هاني صلاح الدين

على مدار الأسبوع الماضي قام صديقي الكاتب العلماني سعيد شعيب بعرض رؤيته حول بعض القضايا، وعلى رأسها «الولاية الكبرى»، والمرأة، وحكم الأغلبية، وغيرها من القضايا الشائكة التي تعد خطوطاً فاصلة بين رؤية الإسلاميين الإصلاحية وبين رؤية العلمانيين الغريبة.

وفي السطور التالية أريد أن أوضح مجموعة من الحقائق، لعلها توقظ العلمانيين وتردهم إلى رشدهم إذا كانوا بالفعل يريدون أن يصلوا لشاطئ الحق، بعد أن أبحرت سفن أفكارهم في بحر لحيّ ظلماته بعضها فوق بعض.

• إن معظم العلمانيين -للأسف- معركتهم ليست مع الإسلاميين، لكن معركتهم الفعلية مع الإسلام والتدين بشكل عام، فهم يستهدفون شعائر الإسلام وحدوده وفرائضه، ولننظر لمواقف هذا القمئ ونصر أبو زيد وغيرهم، ستجدون أنهم يتعرضون للشرائع الإسلامية بالسب والطعن؛ فمنهم من يرفض فريضة الحجاب المنصوص عليها في القرآن، ويصفها بالتخلف والرجعية، ومنهم من يجاهر بالفطر في نهار رمضان تحدياً لمشاعر المسلمين، بل منهم من يتهم على الحدود الشرعية، ومنهم

من يطعن فى فرائض الإسلام، وذلك بخلاف تصميمهم على حبس الإسلام فى الجانب التعبدى وفصله فصلا كاملا عن الحياة.

ولو وقف العلمانيون عند حد نقد الإسلاميين ومواقفهم وبرامجهم السياسية لكان الأمر كله يقع تحت عباءة اختلاف الفكر؛ لأن أى تجربة إنسانية من حق الجميع أن يُقِيمَها ويناقشها؛ لكن الخطير فى الأمر أن العلمانيين استغلوا محاربة النظام للإسلاميين، وقاموا بالطعن فى الدين وأصوله وقد اعترف بعضهم بذلك.

• إن قضية المواطنة قد تعرضتُ لها بالتفصيل فى مقالى السابق، وأكدت فيه على حرية العقيدة والمساواة وتكافؤ الفرص، وتولى المناصب بكل أشكالها، وألوانها، فيما عدا «الولاية الكبرى»، وذلك لما ورد فيها من نصوص ولن نستطيع أن نجامل أحداً على حساب ديتنا، وبحكمنا فى ذلك رأى المؤسسة الدينية المصرية، وعلى رأسها الأزهر الشريف ومجمع البحوث الإسلامية وقد أجمع الجميع على عدم جواز تولى غير المسلم «الولاية الكبرى»؛ لذا الأمر لا لبس فيه، بل فيه نصوص حاكمية، وأيضاً إجماع من أهل العلم السابقين واللاحقين؛ فلم الجدل خاصة وأن الأمر يرتبط بتشريعات سماوية؟!

وأنا أطلب دعاة الحرية من العلمانيين، أن يقارنوا بين مكانة الأقليات الدينية فى المجتمعات المسلمة وما تتمتع به من حريات ومساواة وبين الأقليات المسلمة فى المجتمعات الأخرى، فانظروا للمسلمين تحت حكم الشيوعيين؛ فقد قامت الدولة الشيوعية بهدم المساجد على مدار ٧٠ عاماً، وجرّمت الشعائر الإسلامية وهتكت أعراض المسلمين، كما انظروا إلى أحوال المسلمين فى البوسنة والهرسك وما حدث للمسلمين هناك تحت سمع وبصر العالم والعلمانيين من قتل جماعى واغتصاب عشرات الآلاف من المسلمات، كما انظروا للصين وما تقوم به من قتل وسفك للدماء المسلمين، وأخيراً انظروا

للقوانين المقيدة للحجاب كما فى فرنسا وغيرها، ومن الغريب أن أقرأ للزميل .
سعيد شعيب أن الغرب ليس الحجة، ألم يكن الغرب هو مسقط رأس العلمانية .
ومؤسسها وناشر قيمها؟! ..

• إن المرأة فى المشروع الإسلامى وصلت إلى أعلى عليين، حيث تعامل معها الإسلام على أنها متساوية فى الحقوق والواجبات مع الرجل؛ فلا فرق بينها وبين الرجل إلا بالتقوى والعمل الصالح، لكن لو نظرنا للغرب وعلمايته لوجدنا أنه تعامل معها بطريقة شهوانية وحملها ما لا تطيق من الأعباء، بل حولها لسلعة تبايع وتشتري، فصورها العارية انتشرت حتى على رجاجات ورنيش الأحذية، وأطلق لها حرية الزنا واختلاط الأنساب، بل نجدها أصبحت مطمئنا لمحارمها؛ فهذا هو أب يزنى بابتة أكثر من ٣٦ ألف مرة حسب ما تناقلت الصحف الغربية، وهذا يزنى بأمه وآخر يزنى بأخته، وكل ذلك باسم الحرية الشخصية التى جعلوها أعلى من أى تشريعات سماوية، لكن قيم القضيالة والعفة وتحجب المرأة بالنسب لهم إرهاب وتطرف، وذلك بالرغم من أن كل الأديان حرمت الزنا، كما أنها فرضت الحجاب على النساء، لكنها العلمانية التى تريد أن تغرق النساء فى أحوال المادية والشهوانية، وتعزلها عن الطهر والعفة.

أما بالنسبة لتولى المرأة «الولاية الكبرى» فإن ذلك الأمر أيضا فيه نصوص قاطعة؛ لأن هذا المنصب يحمل المرأة فوق طاقتها، ويخالف طبيعتها البشرية، فالولاية الكبرى لها أعباء جسيمة تتطلب قدرة كبيرة، ولا تتحملها المرأة عادة إلا بمشقة أكبر من قدراتها، وذلك يتنافى مع طبيعتها النفسية والجسدية والعاطفية، كما أنها تعثرها أحوال خاصة كالحمل، والوضع، والرضاع، والحيض والنفاس، إضافة إلى تربية الأولاد، ومن هنا كان منعها من ذلك الأمر رحمة بها، وقد أفتت المؤسسة الدينية المصرية أيضا بعدم جواز تولية المرأة

هذا المنصب؛ لكنها لها الحق في تولى ما دون ذلك، ويكفى أن نعلم أن التي دافعت عن النبي في غزوة أحد امرأة، وأن عمر بن الخطاب ولّى الشفاء بنت عبد الله العدوية على السوق تحتسب وتراقب، كما أن المرأة جلست للإفتاء وإعطاء العلم، أى لم يحظر عليها أى منصب فى الدولة الإسلامية سوى «الولاية الكبرى» فقط؛ لوجود نصوص صحيحة فاصلة فى هذه القضية، وأنا أسأل إخوانى المسيحيين: هل يجوز أن يكون البابا ورأس الطوائف المسيحية امرأة؟ . . والإجابة يعرفونها جيدًا.

هذه هى بعض الحقائق التى أريد أن تكون واضحة لدى الجميع؛ حتى لا يتلاعب أحد بزخرف القول الذى ظاهره الرحمة وباطنه العذاب، والذى يدمر البشرية، وأدعو العلمانيين أن يكونوا صادقين مع أنفسهم وأن يراجعوا مواقفهم، بل أطلب إليهم بمراجعات فكرية يتطهرون من خلالها من التطاول على الأديان، ومحاربة الشرائع السماوية مستغلين سمات للتوبة وتصحيح المواقف، وللحديث بقية عن تنفيذ باقى افتراءات العلمانيين.



أبواب الجحيم

موقع اليوم السابع
16-8-2012
سعيد شعيب

«الولاية الكبرى» التي أشار إليها صديقي هانى صلاح الدين عليها خلاف، فهناك من يرى أنه لم يعد لهذا الموقع وجود، فالحاكم فى عصرنا الحديث ليس مطلوبًا منه أن يؤم المسلمين فى الصلاة، ولكن المطلوب منه إدارة شئون الدولة بناء على برنامج سياسى، طرحه على الناس فى انتخابات حرة، ومن ثم جاء إلى موقعه.

وبما أنه موقع سياسى وليس دينيًا، لم يجد بعض من أنصار التيار الدينى مشكلة فى التأكيد على أن موقع الرئاسة من حق كل المواطنين، أيًا كان جنسهم أو ديانتهم، أى امرأة أو قبطيًا أو غيرهما، ومن هؤلاء دكتور حسن الترابى أحد قيادات جماعة الإخوان فى السودان.. وهو ما قاله أيضًا برنامج حزب الوسط ومرجعته كما هو معروف إسلامية، فيطالب بالمساواة الكاملة بين المرأة والرجل فى الأهلية السياسية، والقانونية، فالمعيار الوحيد لتولى المناصب والولايات العامة مثل للقضاء ورئاسة الدولة هو الكفاءة والأهلية والقدرة على القيام بمسؤوليات المنصب.

وأضيف إلى هؤلاء عضوين قياديين من جماعة الإخوان التى يتمنى إليها صديقي

هاني، فقد اختلفا مع البرنامج السياسي المعلن للجماعة، وهما دكتور جمال حشمت ودكتور عبد المنعم أبو الفتوح اللذان قالوا لموقع إسلام أون لاين إنهما يؤيدان تولى المرأة وغير المسلم لرئاسة الجمهورية.

إذن فالأمر ليس كما قال صديقي هاني وجود نصّوص حاكمة، ولكنه اجتهاد، وأظن أن علينا أن نختار الاجتهاد الذي يصيب في صالح وحدة الوطن، وهو حقوق وواجبات متساوية لكل المواطنين. فالأمر لا يتعلق بموقع الرئاسة فقط، ولكن إذا سمحنا بأن يكون حكرًا على دين محدد، فبالضرورة سوف ينسحب على باقى مؤسسات الدولة.

فكل صاحب دين يؤمن، وهذا طبعي، بأن دينه هو الأفضل، ومن المستحيل إقناعه بالعكس، بل وليس مطلوبًا أن يقتنع بالعكس، أى أن القناعات الإيمانية من المستحيل الوصول إلى مشتركات فيها، ولذلك فلا حل إلا المعاشة، أى تأكيد مشتركات المواطنة. . أى الشعر العظيم لثورة ١٩١٩ وهو الدين لله والوطن للجميع، حتى لا نفتح أبواب الجحيم.



أظلنا شهر كريم فهل يتوب العلمانيون؟

موقع اليوم السابع
23-8-2009
هاني صلاح الدين

لقد أظلنا شهر كريم تنزل فيه رحمت
إله، وتفتح فيه أبواب السماء، ويمتدح الرب
تبارك وتعالى عباده بجوده ومغفرته، وتسود
المسلمين حالة من رقة القلب والافتقار الكامل
لله، بل يأتي رمضان بنور رباني يضيء
الكون ويشعر الجميع بالأمن والإيمان، وأكثر
ما يؤثر في التذلل بالدعاء في قنوت القيام،
وتساقط عبرات الشباب والشيوخ متقربين
لله بهذه الدمعات المتألثة على الوجوه لعفو
وكرم الله.

وقى هذا الجو الإيماني الذي أستشعر أنه
يجعل قساة القلوب يلينون، وضعاف النفوس
يستقون بربهم، وجدت أن من واجبي أن أرسل
لإخواني العلمانيين خاصة المعتدلين منهم،
رسالة محبةؤكد فيها أن معركتنا ليست معهم
كشخصاء، ولكن مع فكر متحرف قلم على
محاربة دين عظيم سوى بين الجميع، ورفع
راية المحبة لكل البشر، حتى المخالفين له في
العقيدة، بل معركتنا مع فكر استهدف قيمًا
وأخلاقيات لو ضاعت لضاعت الدنيا كلها،
كما أنه أراد محو تاريخ أمة أنقذت العالم
من أوحال الشر، وترفعت بالبشر عن طين
الشهوانية والمادية المفرطة، متميًا من الله أن

يردهم للحق ويرزقهم توبة عن الطعن في الإسلام وشرائعه.

ولا أنكر أن ما دفعنى لكتابة هذه الرسالة اللقاء الذى جمعنى بالكاتين سعيد شبيب وشريف حافظ، فعتلماً تقابلنا جميعاً تصور الصحفيون بجريدتنا اليوم السابع أنهم سيرون معركة شديدة الوطيس، لكن لا أخفيكم سرّاً أننى حرصت من الوهلة الأولى على أن يكون اللقاء حميماً حتى يكون النقاش على أرضية هادئة، ويكون الصوت العالى للحجة والمنطق، لا للغضب والانفعال، وقد توصلنا لتائج أريد أن يعرفها جميع العلمائين ومنها ما يلي:

• أن هناك بالفعل من العلمائين من يستهدف هدم الدين الإسلامى، ويحلم يزوال هذه الأمة، وينشر سمومه من أجل تضليل الرأى العام، وإفساد القيم الأخلاقية، وأنا أرى أن على رأس هؤلاء سيد القمنى ونصر أبو زيد ونجيب جبرائيل وغيرهم من أمثال نوال السعداوى.

• كما اتفقنا على أن العصمة للأنياء والرسول، وأن الخلفاء الراشدين والصحابية فى أعلى عليين، لكن أى تجربة إنسانية، ليست متزهة، وأن ليس هناك إنسان يستطيع أن يدعى أنه متحدث باسم الله، ومن حق الجميع أن يتعرض لأى فكر بالتقيد إذا طرح نفسه على الرأى العام.

• وقد أسعدنى كثيراً ما قاله شبيب عن احترامه للقيم الدينية والإسلامية وأن رمضان له خصوصية لديه، كما أسعدتنى كلمات شريف حافظ التى أكد لى فيها أن الصوم يشعره بالراحة النفسية وأن زوجته المحببة خير عون له فى هذا الشهر، وأنه تعرض لبعض العلمائين عندما حاولوا التهكم على شهر رمضان الكريم، وهذا جعلنى أتأكد أن هناك مساحات من الممكن أن تجمع بين مختلف الأفكار، وتذكرت كلمات للإمام حسن البنا، لو وعاما الكثير لاختلفت الأوضاع الفكرية والسياسية فى مصر، وهذه الكلمات هى «نعمل فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا البعض فيما اختلفنا فيه».

• كما لا أستطيع أن أنكر مساحات الخلاف الكبيرة بين رؤية الإسلاميين، ورؤية المعتدلين العلمانيين، فقضية فصل الدين عن الدنيا، والاستخفاف ببعض التشريعات الإسلامية، والحرية المطلقة التي لا تراعى قيمًا ولا حرامًا ولا حلالًا، والمطالبة بفصل السياسة عن الدين كلها قضايا خلافية جوهرية، تمنى أن يلهم الله العلمانيين رشدهم وأن يردهم فيها للصواب.

وأختم كلمتي هذه بمجموعة من الحقائق التي أؤكد عليها؛ ومنها: أن الدين الإسلامي دين شامل لكل مناحي الحياة، وأن محمدًا صلى الله عليه وسلم جاء بمنظومة تشريعية نظمت حياة الإنسانية على أكمل وجه، فقد رسخ لديننا الحلال والحرام، وعلمنا أن الدين لله والوطن لله والدنيا والآخرة لله، وأن المساواة في الحقوق والواجبات حق لكل البشر وليس للمسلمين فقط، كما جاءت آيات القرآن لتضع نظامًا اقتصاديًا يرفع بالإنسانية عن الربا الذي حرّمته كل الأديان، ونظامًا سياسيًا وعسكريًا كتب لامتنا المجد على مدار ١٤ قرنًا.

كما أنه راعى الآخر حتى في وقت الحرب فيها هو نبينا يحرم على جنوده قتل النساء والأطفال والشيوخ والعابدين في صوامعهم من أهل الكتاب، بل طالبهم بالرفق بالحيوان والنبات.

إنها الشريعة الخاتمة التي أرسلت للأرض ليعيش البشر في أمان وسلام راحة.



مفالات هانى صلاح الدين

موقع اليوم السابع
25-8-2012
سعيد شبيب

لا أعرف كيف وقع صديقى هانى صلاح الدين فى هذا الخطأ الجسيم، فقد كتب كلامًا على لسانى دون أن يستأذنى، وهذا-كما يعرف- واجب أخلاقى ومهنى، دون أى تدقيق، مما أزعج بعض أصدقائى، ولهم كل الحق. فقد أشار فى مقاله التى نشرها على موقع اليوم السابع إلى أن هناك اتفاقا فى الجلسة التى جمعتنى به وبالدكتور شريف حافظ، على الكثير وقد لخصها فى عدة نقاط، ولكنها للأسف غير صحيحة، وسوف أرد عليها بعدة نقاط:

١- لم أتهم أحدًا بهدم الإسلام، فهذا ليس من حقى، ولكنى قلت إن معركة التقدم فى بلدنا ليست مع هذا الدين العظيم، ولا مع أى دين، بل إن الدين سند لا يجب أن نستغنى عنه، ولكنها مع الذين يستخدمون الدين للسيطرة على حياتنا، أى أنصار دولة المشايخ.

٢- قلت إننى ليست لدى أى مشكلة مع أى رأى آيا كان، وإن كنت لا أفضل موقف الذين يتحرشون بالاديان، باعتبارها سبب التخلف، وأراهم مخطئين، ويجروننا إلى معارك مجانية لا طائل من ورائها. ومن

المؤكد أنني أحترم تمامًا كل الذين ادعى صديقي أنني هاجمتهم، فالحقيقة أنني أعترف بهم جميعًا ولهم كل الفضل في إثراء أفكارى، وهم الدكتور نوال السعداوى والدكتور نصر حامد أبو زيد والدكتور سيد القمني، والأخير أنا ضد تكفيره، ولست ضد الاختلاف معه، ناهيك عن احترامى الشديد لنحيب جبرائيل رغم انتقاده له من قبل.

٣- لم أطلب قط بفصل الدين عن الدنيا، ولكن بفصل الدين عن الدولة، والفارق ضخم، فالدولة لا يجب أن يكون لها دين، فهي ليست فردًا ولكنها مؤسسة، يجب أن يكون دورها هو حماية كل العقائد والأديان بدون أى انحياز من أى نوع.

٤- أضف إلى ذلك العنوان المستفز الذى اختاره هانى وهو يتضمن إساءة لا تليق به، فالمختلفون مع أفكاره كفره يطلب لهم الهداية، وكأنه وكيل الله جل علاه على الأرض، حتى يقول هذا كافر وهذا مؤمن. ولكنى، وأنا مسلم أعترف بإسلامي، ضد جماعة الإخوان التى يتبنى إليها هانى، لأنها تريد تدمير البلد وجرها إلى مستنقع الإرهاب والتخلف والجهل.

٥- لا أستطيع إنهاء مقالتى دون التأكيد على اندهاشى مرة أخرى، لأن صديقى وزميلي هانى، وهو صحفى قدير، وصاحب أخلاق رفيعة، يقع فى هذا الخطأ الجسيم، وهو نقل كلام دون استئذان أصحابه ودون تدقيقه معهم.



الفصل الأخير

الختم ليس مسكاً..

هذا العنوان لا يحتاج إلى شرح.. انتهت فصول الكتاب، الذي اعتبره
صرختي ضد الاستبداد. وأتمنى من الله جل علاه ألا يكون مصير بلدنا
كما جاء في هذا المقال الأخير.

مقاطع من جسيم أفغانستان

جريدة العربي
1-4-2001

هذه مقاطع من تاريخ دولة أفغانستان:

الفقرة الأولى:

«حملوا الخزانات بما احتوته من كتب ومخطوطات مقدسة إلى ساحة المسجد وأفرغوها على الأرض، واستخدموا الخزانات كعمالف للسواب في الحظائر (. . .) وقرر جانكيز خان أن يعود إلى قصره وتبعه رجاله الذين وطأت أقدامهم صفحات الكتب المقدسة التي تمزقت وسقطت في الحطام.

الفقرة الثانية:

عندما تولى الحزب الشيوعي الحكم، بدأ في التخلص من كل ما يخالف أفكاره، وهكذا جمع جبلا من الكتب من مكتبة جامعة كابول حكم عليها الحزب الديمقراطي بأنها برجوازية أو رأسمالية ولهذا تستحق التدمير، وعندما عجزوا عن تدمير كل الكتب، جمعوها في أقبية وتركوها فريسة للتعفن.

الفقرة الثالثة:

من نافذة صغيرة حيث كنت أختبئ، كلاجيء، شاهدت رجال حركة طالبان يحرقون الكتب في الميدان الرئيسي للمدينة، كنت الشاهد البائس الذي تابع حرق ٥٥ ألف كتاب.

ليسمح لي القارئ الكريم أن أضيف إليها بعض المقاطع من الاحتلال
الأمريكي الغربي لهذا البلد .

الفقرة الرابعة :

احتلت الإدارة الأمريكية وحلفاؤها أفغانستان، وحدثت انتهاكات لا أول
لها ولا آخر، الاعتقال العشوائي وانتهاك الحرمات وانتهاك المقدسات . .
وجرت انتخابات رئاسية جاءت بحامد كرزاي، اتهمها الحلفاء الغربيون بأنها
مزورة، وتقارير دولية أشارت لفساد كبير .

إضافة :

في مختلف العهود جاع الناس وقتل الكثيرون، مثقفون وسياسيون
ومواطنون . وانتهكت الحرمات والمقدسات، فما هو المشترك بينهم رغم
اختلاف اللافئات البراقة؟ أظن أنه الاستبداد . . مصيتنا ومصية أفغانستان،
ولا حل سوى الحرية . . ومزيد من الحرية .
أتمنى أن توافقتني .



نصروا جريدة الخبر الآل في 18 مارس 2001 شهادة بعنوان "حبيبة أفغانستان"

للكاتب الأفغاني لقبيل يزد و ترجمة ياسر شعبان

**بارقة أمل فى نهاية
النفق المظلم**

زوال دولة الإخوان

موقع بوابة الصباح
26-10-2012

هى ليست فقط أمنيى السياسية وحلمى
لمصر وللإنسانية. ولكنها حقيقة ستحدث
عاجلا أو آجلا، والأسباب لا حصر لها،
وسوف أذكر للقارئ الكريم أمثلة من
التاريخ:

• كل التيارات السياسية العقائدية فى
تاريخ العالم اختفت وزالت من الوجود.
وأقصد بعقائدية هنا، أن تكون خلفيتها
دينية، أيًا كان الدين، إسلام، مسيحية،
يهودية، بوذية.. إلخ. وهذه اختفت من
التاريخ، فأنظمة الحكم التى كانت تعتبر
نفسها «ظل الله جل علاه على الأرض»
اختفت. منها مثلا ما حدث فى الغرب
فى العصور الوسطى. ومنها التى كانت
خلفيتها دينية مثل الإمبراطورية العثمانية،
والباقى منها الآن ميزول مثل إسرائيل
وإيران وغيرها.

وكذلك زالت من التاريخ أنظمة الحكم
ذات الخلفية الأيديولوجية العقائدية، والتى
تعتبر الأيديولوجيا أهم من الإنسان، أو
بطريقة أخرى الإنسان هنا أداة لتحقيقها.
مثل الأنظمة الشيوعية، وكذلك التى
كانت فى عالمنا العربى وخلفيتها قومية أو

عسكرية، مثل صدام حسين والقذافي، وحاليًا بشار الأسد وغيرهم الكثير. كذلك الأنظمة التي تستند إلى خلفية عنصرية، مثل هتلر. وضع بحواره نظام الحكم الذي كان في جنوب أفريقيا، وطبعًا إسرائيل.

لماذا مستزول؟

لأنها ضد الإنسانية، ولا تتعامل مع الإنسان كإنسان، ولكنها تصنفه على أساس غير عادل. فإذا كان الدين، فالمختلف دينيًا في مرتبة أقل. وإذا كانت عنصرية، فالذي من عرق مختلف يتم اضطهاده. وإذا كان اللون، فيتم العصف بصاحب اللون المختلف، أى أنها تحاسب الإنسان فقط على العقيدة التي اختارها رغم أن هذا حقه، ولكنها تعصف به حتى إذا لم يكن مسئولًا عن اللون أو العرق الذي ولد به.

هذه الأنظمة بالضرورة لابد أن تكون استبدادية حتى تستمر، ومن المستحيل أن تكون ديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان. لأنها لو كانت كذلك لنفث سبب وجودها، وهو أن أصحابها في درجة أعلى من كل الشر، بسبب دينهم أو أيديولوجيتهم أو لونهم. . إلخ.

• هل هذه أسباب كافية لزوالهم؟

نعم، لأن الشعب، أى شعب، بعد أن تنتهى سكرة الأيديولوجيا، يسأل عن احتياجاته المباشرة، طعام وعلاج وغيره. وبعدها يبحث عن حريته. وسوف يثور حتمًا للحصول على كل ذلك. فالتقرير الذي أصدره جهاز المخابرات المصرى منذ عدة أيام ونشرته عدة صحف يحذر الرئيس الإحوانى من غضب شعبى شديد، سببه أولاً اقتصادى، وثانيًا سياسى. ولن يخفف من هذا طوفان الغضب، أن يصلى الرئيس أمام كاميرات التلفزيون فى كل شبر فى بلدنا. ولن ينفع التنظيم السرى للإخوان أن يروّحوا هم وحلفاؤهم «إنهم يتوع ربنا».

● لكن كل ذلك غير كاف؟

أظنه كاف. جهلاء، أولاً لأن هذه الجماعة السرية ليس لديها كما اتضح
برنامج سياسي حقيقي. وثانياً لأن الناس في مصر بعد ثورة يناير
من الصعب أن تضغط عليهم، فاللوعى والتضجج السياسى أظن أن
معدلات نموه منخفضة. والأهم أن جماعة الإخوان السرية ليس لديها
«إمكانات الكافية لتمويل استبدادها وديكتاتوريتها». فكما يرى القارىء
الكريم «يشحتوا من اللى يسوى واللى ميسواش». فليس لدينا بترول
مثل السعودية ودول الخليج وإيران ليحققوا على بقائهم فى الحكم.
لذلك ليس من باب الأمنيات أن دولة الإخوان مستزول عاجلاً أو
آجلاً.

الفهرس

	تبل المفتح.
3	نعم ضد الإخوان
	مفتح
9	لا أريد الجنة
	مفتح ثاني
11	العلمانية هي الطريق الوحيد لحماية الدين والمتدينين
	مفتح ثالث
19	قتلى حد الردة
	الفصل الأول
27	دفاعاً عن الحرية
	الفصل الثاني
69	جماعة انتهاك الحرمات
	الفصل الثالث
123	انتهازيون عظام
	الفصل الرابع
151	ضد الرئيس

	الفصل الخامس
179	أحباء الداخل
	الفصل السادس
231	.. وحلفاء الخارج
	الفصل السابع
245	دفاعاً عن الدولة
	الفصل الثامن
299	مبارزة علمانية إخوانية
	الفصل الأخير
343	الختم ليس مسكاً..
349	بارقة أمل في نهاية النفق المظلم

عن الكاتب..



شارك في تأسيس عدد من الصحف منها: العربي، الكرامة، الأسبوع واليوم السابع.
تولى العديد من المواقع الصحفية منها: مدير تحرير موقع اليوم السابع الإلكتروني.
رئيس تحرير موقع صدئ البلد.
صدر له عام ١٩٨٣ مجموعة قصصية بعنوان: رغبات متناهية الصغر.. ومسرحية بعنوان: ما نرضاش.
عام ١٩٩٠. وصدر له كتاب: مصر رايحة على فين، و: تزوير دولة.. امتراقات أول ضابط شرطة بتزوير
الانتخابات، و: حوار الظل، جرائم الإخوان المسلمين في حق مصر.
يعمل الآن مستشار تحرير مؤسسة، فيتو، للصحافة.

عن الكتاب..

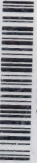
زوال دولة الإخوان ليست فقط أمنيته السياسية وحلمي لمصر والإنسانية، ولكنها حقيقة
ستحدث عاجلاً أو آجلاً. والأسباب لا حصر لها. وسوف أذكر للقارئ الكريم أمثلة من التاريخ:
كل التيارات السياسية العقائدية في تاريخ العالم اختفت من الوجود. وأقصد بعقائدية هنا.
أن تكون خلفيتها دينية. أيًا كان الدين. إسلام، مسيحية، يهودية، بوذية.. إلخ. وهذه اختفت
من التاريخ. فأنظمة الحكم التي كانت تعتبر نفسها ظل الله جل علاه على الأرض، اختفت. منها
مثلاً ما حدث في الغرب في العصور الوسطى. ومنها التي كانت خلفيتها دينية مثل الإمبراطورية
العثمانية. والباقي منها الآن سيؤول مثل إسرائيل وإيران وغيرها. وكذلك زالت من التاريخ
أنظمة الحكم ذات الخلفية الأيديولوجية العقائدية. والتي تعتبر الأيديولوجيا أهم من الإنسان.
أو بطريقة أخرى الإنسان هنا أداة لتحقيقها. مثل الأنظمة الشيوعية. وكذلك التي كانت في عالمنا
العربي وخلفيتها قومية أو عسكرية. مثل صدام حسين والقذافي. وحاليًا بشار الأسد وغيرهم
الكثير. كذلك الأنظمة التي تستند إلى خلفية عنصرية. مثل هتلر. وضع بجوارده نظام الحكم الذي
كان في جنوب أفريقيا. وعلينا إسرائيل.

لماذا ستزول؟

وهذا ما يحاول هذا الكتاب شرحه.

الكود
مكتبة فكرة
السعر 40,00

Bibliotheca Alexandrina



1152456

ISBN 9789773163363



توزيع السودان: اماني ابو الريش
00249923831541/00240911123249
aaboalrish2009@hotmail.com